نظرية النحو العربي
ومناهج الدرس اللغوي الحديث

أطروحة تقدم بها
عبد علي صبيح خلف

إلى
مجلس كلية التربية في جامعة البصرة.
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف :
الأستاذ الدكتور
سامي علي جبار.

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ
رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ
رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(الكهف : ١٠٩)

الإهداء

إلى روحي والدي ووالدتي
الطاهرتين.
إلى زوجتي (أم حسن)
اتقدّم بهذا الجهد المتواضع

عبد علي

توصية الأستاذ المشرف:

أشهد أن إعداد هذه الاطروحة الموسومة

بـ(نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث).

قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية ، جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع

المشرف : الأستاذ الدكتور (سامي علي جبار)

/ / ٢٠١١م.

توصية رئيس القسم

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية.

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. حسين عودة هاشم.

التاريخ : / / ٢٠١١م

قرار لجنة المناقشة والتقويم

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة ، قد أطلعنا على الاطروحة الموسومة

بـ(نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث).

التي تقدم بها طالب الدكتوراه (عبد علي صبيح خلف) وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها. ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( ).

التوقيع

أ.د. فاخر هاشم الياسري

رئيساً

التاريخ / /٢٠١١م

التوقيع :

أ.م.د. فيصل مفتن كاظم

عضواً

التاريخ / / ٢٠١١

التوقيع :

أ.م.د. حسين عودة هاشم

عضواً

التاريخ / / ٢٠١١

التوقيع :

أ.م.د. شاكر سبع نتيش

عضواً

التاريخ / / ٢٠١١

التوقيع :

أ.م.د. سالم يعقوب يوسف

عضواً

التاريخ / / ٢٠١١

التوقيع

أ.د. سامي علي جبار

عضواً ومشرفاً

التاريخ / /٢٠١١م

صدقها مجلس كلية التربية.

التوقيع

عميد كلية التربية: أ.د. أمين عبد الجبار عبد الله.

التاريخ / /٢٠١١م

محتويات البحث

ت	اسم الموضوع	الصفحة
١	المقدمة.	أ ، ب ، ج
٢	التمهيد: تطور نظرية النحو العربي عند العرب.	٢-٥٢
٣	دواعي نشأة النحو	٢-١٢
٤	تاريخ النحو العربي	١٢-١٥
٥	النظرية النحوية الخالصة	١٥-٥٢
٦	الفصل الأول : (المناهج اللسانية والدرس النحوي الحديث).	٥٤-١١٤
٧	المنهج التاريخي المقارن.	٥٤-٥٧
٨	الإعراب .	٥٨-٥٩
٩	تطور الحركات الإعرابية.	٥٩-٦٢
١٠	الجملة.	٦٢-٦٤
١١	الجملة والتعبير عن الزمن.	٦٤-٦٦
١٢	المسائل النحوية الخلافية.	٦٦-٦٩
١٣	المنهج الوصفي	٦٩-٨٤
١٤	تمهيد	٦٩-٧٣
١٥	المدرسة الوصفية الشكلية.	٧٤-٧٦
١٦	منهج التحليل الشكلي.	٧٧-٨١
١٧	منهج التحليل إلى المكونات المباشرة.	٨٢-٨٤
١٨	المنهج التحويلي التوليدي.	٨٥-٩٣
١٩	توطئة	٨٥-٨٨
٢٠	مكونات اللغة في منظور النظرية النحوية التحويلية والتوليدية.	٨٩-٩٣
٢١	المنهج الوظيفي.	٩٤-١١٤
٢٢	توطئة	٩٤
٢٣	المنظور الوظيفي للجملة.	٩٥-١٠٠
٢٤	الوظيفية في الدرس النحوي العربي الحديث.	١٠١-١١٤
٢٥	الفصل الثاني: تحديدات معرفية النحو : تحديد مفهومية أقسام الكلام ، والزمن النحوي ، والجملة في الفكر النحوي.	١١٦-١٦١
٢٦	أقسام الكلام	١١٦-١٢٩
٢٧	الزمن النحوي	١٣٠-١٣٣

٢٨	الفعل أقسامه وصيغه الزمنية	١٣٤-١٤٣
٢٩	الجملة العربية	١٤٤-١٦١
٣٠	الفصل الثالث : المناهج اللغوية الحديثة دراسة تطبيقية.	١٦٣-٢٠٧
٣١	محاولات المنهج التاريخي المقارن التطبيقية في النحو العربي الحديث.	١٦٣-١٦٤
٣٢	محاولات المنهج التوليدي والتحويلي التطبيقية في النحو العربي الحديث.	١٦٥-١٨٨
٣٣	محاولات المنهج الوظيفي التطبيقية في النحو العربي الحديث.	١٨٨-٢٠٧
٣٤	الخاتمة	٢٠٨-٢١٠
٣٥	مراجع البحث ومصادره	٢١٢-٢٣١
٣٦	ملخص البحث باللغة الإنكليزية	A,B

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين ، سبحانه لولا توفيقه ، وعونه ما بلغ المرء ما يصبو إليه ، وما نال ما يرجوه ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأفصح الناطقين بالضاد ، نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله تعالى على صحبه أجمعين ؛ وبعد:

اللغة هي أداة من أدوات التعبير والتفاهم في المجتمعات الإنسانية ، يمكن أن نعبر عن حاجياتنا ورغباتنا ، ونبين للآخرين إحساسنا وشعورنا ، واللغة أيّاً كان نوعها تنشأ مع المجتمع الإنساني ، فهي عنصر أساس من عناصر تكوينه ، وأداة فعالة من أدوات تطوره ونموه ورقيه .

وفي كل طور من أطوار هذا المجتمع تعد اللغة مرآة صافية تنعكس عليها حياة ذلك المجتمع ، ليرى من خلالها عقلنته وإحساسه وتفكيره ودرجته من الثقافة والتمدن . لذا فقد شهد القرن العشرون نشاطاً متميزاً في مجال الدراسات النحوية واللغوية ، وأسس بنيانه على وفق مناهج مختلفة ، وقد سلكت بحوث النحاة في مجال الدرس النحوي اتجاهين : اتجاهاً تقليدياً ، وآخر حداثوياً درس (النحو) بمناهج غربية .

ومن الواضح ان الباحثين قد وقفوا بصدد هذه المسألة مواقف متباينة ، فمنهم من يعتد بالموروث القديم ، ولا يلتفت إلى الجديد ، ومنهم من يرى أن النحو العربي لا بُد من أن يكون له منظور حديث ، فالأمر بمسيس الحاجة إلى نظرة موضوعية نستطيع من خلالها أن نزن هذه المسألة بشكل سليم وواضح ، وان نقيم معطيات الحكم فيها على قدر كبير من التوازن ، فمن أهم القضايا التي لا يخلو بحث لساني عربي من إثارتها ، أياً كان الإطار النظري المعتمد ، قضية التعامل مع التراث الذي خلفه النحاة العرب القدماء ، ثم ينبغي تحكيم النظريات اللسانية ذات التوجه الوظيفي ، أحديثة كانت أم قديمة ، ورفع مفهوم (القطيعة المعرفية) عن علاقة اللسانيات الحديثة بالفكر اللغوي القديم وعدّ المنحى الوظيفي العربي الحديث امتداداً طبيعياً للدراسات النحوية العربية القديمة ، وإقامة العلائق بين الدرس اللساني الحديث والفكر اللغوي العربي القديم على أساس انه تاريخ ومرجع يحتكم إليه عند الاحتجاج ، لورود مقاربة ظاهرات لغوية معينة .

وينبغي أن نشير إلى ان مادة البحث ، قائمة على نظام وصفي تقريري للظواهر اللغوية ، لذا انساقت رغبتي بوصفها الباعث على تناول موضوع (تطور نظرية النحو العربي في العصر الحديث : الأسس المعرفية والدلالات الأسلوبية) ، وأنه لابد من جهد علمي يحاول جمع هذه المادة وتصنيفها.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن اجعل البحث في ثلاثة فصول وخاتمة. ويتصدى التمهيد لتطور نظرية النحو العربي عند العرب ، ووضع النحو ونشأته وتطوره ، وتأريخه ، ويعرض في جانب آخر للنظرية النحوية الخالصة التي تقوم دعائمها على السماع ، والقياس ، والعلة ، والإعراب ، والعامل ، ويصرف البحث جانباً من العناية لبحث الجملة ، فيبين أثر العامل في التقسيم المعروف للجملة ، ومن ثم يعرض لتطور مفهومها قديماً وحديثاً .

ويتناول الفصل الأول المناهج اللسانية والدرس النحوي الحديث ، ومنها (المنهج التاريخي المقارن) ، ويبين هذا المنهج السبل التي سلكها أنصاره في الدراسات النحوية العربية ، ويوضح تطور الدراسات التي تمت على أساسه ، ثم يعرض لجانب مما قدمه هذا المنهج في حل بعض القضايا المتعلقة بالحركات والإعراب والجملة ودلالتها على الزمن ، وكذلك (المنهج الوصفي) وموقفه من العلل والعوامل ، وقد تم من خلاله وصف اللغة على وفق المحاولات التي قامت على أساس منهج التحليل الشكلي ، وقد عولج موضوع الجملة العربية في ضوء هذا المنهج ، ويستوعب هذا الفصل – أيضاً – جوانب من نظرية تشومسكي مشيراً إلى تطور مراحلها وقوانين التحويل التي يستخدمها في توليد الجمل ، كما يتناول أنماطاً من (الوظيفية) ، وذلك برسم ملامح هذا المنهج من خلال تصورات (مدرسة براغ) ، والاتجاهات الوظيفية الأخرى التي عرضتها المدارس اللغوية (كمدرسة فيرث) واتجاه الوظيفيين الجدد ، وتطور الوظيفية في منظور النحاة العرب المحدثين ، كما يتجلى فيه دراسة العلاقات الترابطية بين الوصفية والوظيفية ، ممثلة بما قدمه النحاة المحدثون من توجهات في هذا المجال .

ويناقش الفصل الثاني تحديدات معرفية النحو ، ومنها : تحديد مباحث أقسام الكلام، التي كانت وما تزال محل خلاف بين الدارسين القدماء والمحدثين ، ومباحث الزمن النحوي في الجملة العربية ، التي أولاها النحاة المعاصرون اهتماماً خاصاً ، محاولين استكمال صورة البحث في الجملة من خلال جهودهم المتواصلة . وكذلك مباحث الجملة بوصفه موضوعاً مهماً في الدرس النحوي ، لأنه يمثل وحدة دراسية لا تجزئة فيها .

وكان الفصل الثالث مختصاً بجوانب من المحاولات التطبيقية العربية التي استهدفت وصف النحو العربي على أساس القواعد التوليدية التحويلية ، والوصفية الوظيفية بأدوات غربية تكفلها النحاة العرب المحدثون لدراسة النحو العربي في ضوء اللسانيات العربية ، ولاسيما في مجال الجملة العربية وتحليل الظواهر النحوية وظيفياً ومن بينها الفاعل.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم نتائج البحث التي توصلت إليها .

ويتعين عليَّ في ختام هذه المقدمة أن أقدم جزيل شكري وتقديري إلى أستاذي الفضيل المشرف الأستاذ الدكتور (سامي علي جبار) الذي قدم لي ملاحظات نافعة جمّة أسهمت في إكمال هذا البحث واستوائه على هذه الصورة ، فله مني التقدير والعرفان.

وأود أن أسجل خالص شكري لأساتذتي في قسم اللغة العربية ، والى العاملين في مكتبة كلية التربية ، جامعة البصرة .

والله ولي التوفيق.

الباحث

التمهيد

تطور نظرية النحو العربي عند العرب

تطور نظرية النحو العربي عند العرب

لقد كانت للغة العربية مكانة مرموقة في نفوس أهلها ، ولها أثر كبير لديهم فكانت موضع اهتمامهم وعنايتهم ، وفخراً لهم ، ثم كرمّها جل شأنه بالقرآن الكريم إذ أنزله بها ، فعزز منزلتها ورفع شأنها وزيدت في النفوس عزة وتقديساً ، وأصبحت لغة كتاب ودين.

وراح العرب يبذلون جهوداً مخلصة ويتواصلون مع لغتهم بشكل لافت للنظر. فالعربي يحب لغته ، لأنها تأصلت في ذاته ، وتمحورت في كيانه ، واشربت في عروقه لسرّ عظمتها وقوتها ، وقد أحيطت بهالة من التقديس فـ ((ثمة معطيات كثيرة أن تبرر إعطاء الأولوية للغة العربية في دراسات مكونات العقل العربي ، فالعربي يحب لغته إلى درجة التقديس وهو يعد السلطة التي لها عليه تعبيراً ليس فقط عن قوتها ، بل عن قوته هو أيضاً. ذلك لأنّ العربي هو الوحيد الذي يستطيع الاستجابة لهذه اللغة والارتفاع بها إلى مستوى التعبير البياني الرفيع الذي تمتاز به))[١].

وإذا أردنا أن نستقري مكونات العقل العربي ، فمن خلال لغته ، لأنها أسهمت بنصيب وافر في بناء حضارته ، فاللغة العربية أدت دوراً بالغ الأهمية في الدراسات والأبحاث الاسلامية ، عقيدة وشريعة ، وأنّ كثيراً من الخلافات المذهبية ، الكلامية والفقهية ، مردّه اللغة ، أي إلى ما تمتلكه اللغة العربية من فيض في الألفاظ ، وما تؤديه الألفاظ من معانٍ ، وما تمتاز به التراكيب العربية من قدرة على التنوع[٢].

ويذكر الباحثون أنّ العرب في عصر ما قبل الإسلام خالطوا أقواماً غير عربية في داخل الجزيرة العربية وخارجها ، فعلى الرغم من ذلك فأنّ لغتهم ظلت مصونة من أي خطر يحدق بسلامتها، وبعد أن جاء الإسلام ، واتسعت رقعة الدولة الاسلامية ، دخلت أفواج كثيرة من غير العرب في دين الله ، واختلط هؤلاء بالمسلمين في الأمصار التي وصل إليها الفتح ، فتسرب (اللحن) إلى ألسنة القوم على نحو اثر في سليقتهم اللغوية ، وفصاحة ألسنتهم ، فخشي المسلمون على لغة القرآن الكريم أن يدب فيها الفساد ، ويعتريها الضعف ، مما دفعهم إلى وضع ضوابط تصون لغة القرآن من (اللحن)[٣].

دواعي نشأة النحو:

كان (اللّحن) من دواعي نشأة النحو في بداية العصر الإسلامي ، وقد حاول المسلمون دفع الخطر الذي يهدد لغة القرآن الكريم ، لأنّ النحو العربي نشأ لخدمة النص القرآني وإبلاغه إلى العالم[٤].

---

(١) تكوين العقل العربي : ٧٥.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧٥.

(٣) ينظر : المدارس النحوية (خديجة الحديثي) : ٤٥.

(٤) ينظر : النحو العربي واللسانيات المعاصرة : ١٥٥.

ويرى بعض الدارسين أن النحو العربي قام بدوافع دينية وتشريعية ، وأنّ وضعه لم يكن نتيجة لدوافع علمية خالصة[١].

ولعلّ هناك عوامل ثلاثة أدت إلى وضعه ، وهي : الدين ، والقومية ، والسياسة[٢]. ومن هنا نلحظ أنّ اللحن لم يكن العامل الوحيد الباعث على وضع النحو ، بل أنّ هناك عوامل أخرى أسرعت في الدفع إلى هذه النشأة في الحفاظ على لغة النص القرآني وفهمه من أجل نقله إلى العالم : دعوة ولغة .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ الباعث على وضع النحو يتمثل في عاملين : أحدهما اجتماعي نتج عن اختلاط العرب المسلمين بمن أسلم من الأقوام الأخرى ، والثاني عامل ديني يستلزم أن يفهم المسلمون من غير العرب القرآن الكريم[٣] ، وبسبب هذين العاملين ، اقتضى الأمر إلى وضع قواعد للأقوام من غير العرب لتمكنهم من استيعاب لغة العرب ، والتخاطب بها.

وتؤيد معظم الروايات من خلال كتب طبقات اللغويين أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت٦٧هـ) أوّل من وضع (النحو) ، وأنّه قام بوضعه برعاية من الإمام علي (عليه السلام)[٤].

ويمضي (النحو) بما يتوافر له من عوامل الارتقاء إلى أن دخل مرحلة جديدة تمثلت في استعمال القياس والعلل والعوامل في التقعيد النحوي ، ويعدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧ هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي على وفق ما روى ابن سلام (ت ٢٣١)[٥] ، وأنه أول من بعج النحو[٦] ، ويعني ذلك أنه قد وسّع مداه.

إن النحاة الأوائل كانوا بصريين ، ومن هنا نرى أن (النحو) نشأ في البصرة ، ومنها بدأ جمع اللغة لأجل التقعيد النحوي ، وبذلك ظهرت بدايات النظر النحوي استناداً إلى ما تم جمعه من المادة اللغوية من القبائل العربية.

وقد آثر النحاة واللغويون أن يأخذوا اللغة عن أعراب البادية ممن ينتشرون في ((بوادي الحجاز ونجد وتهامة))[٧] ، وهو طريقهم الأمثل لجمع المادة اللغوية واستقراء أساليبها

---

(١) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : ١٥ وما بعدها.

(٢) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١١-١٣ ، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٢٣ وما بعدها ، والمدارس النحوية (خديجة الحديثي) : ٥٠ ، ٥١.

(٣) ينظر : تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري : ٦٠.

(٤) ينظر : مراتب النحويين :٢٤ ، وطبقات النحويين واللغويين :٢١ ، ونزهة الالباء في طبقات الأدباء :١وما بعدها.

(٥) ينظر : طبقات الشعراء : ٤٧ ، وانباه الرواة على أنباه النحاة :٢: ١٠٥ ، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) :٢٣.

(٦) ينظر : طبقات الشعراء : ٤٧ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٣١.

(٧) نزهة الالباء : ٤٣ ، وتاريخ بغداد : ١١ : ٤٠٥.

وتراكيبها وألفاظها ، ولذلك يمموا شطر البادية – موطن الفصاحة ومصدر النقاء والصفاء – ليسمعوا ويدونوا[١].

ومن الواضح أنّ البصرة تحملت عبء التفكير في الدرس النحوي إلى أن اكتملت أصوله ، وقد ساعدت على شحذ هذا التفكير وتوجيهه إنّ البصرة كانت مركزاً لكثير من المذاهب العقلية والفلسفية كالتشيع والاعتزال[٢] ، فضلاً عن قربها من الأسواق الأدبية ونزوح كثير من الفصحاء ، مثل قيس وتميم ، إليها ، الذين بقوا على عربيتهم[٣].

إنّ معالم النحو بدأت في الظهور على يد (عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي) تأسيساً على ما رواه ابن سلام الجمحي : ((وكان أول من بعج النحو ، ومدّ القياس والعلل ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقي بعده بقاء طويلاً ، وكان ابن أبي إسحق أشدَّ تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها))[٤].

إنّ مفهوم القياس عند (الحضرمي) اختلط على جانب من الباحثين المعاصرين[٥]، فظنوا أنّه تلك الصورة التي آل إليها أمر القياس في عصور متأخرة وأطلق عليها الباحثون (القياس المنطقي) ومن هؤلاء الدكتور (إبراهيم السامرائي)[٦].

وعلى أيّ حال فإن الحضرمي توسع في القياس ، وكان أشد تجريداً له من أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ذلك أنّه كان يلتزم من اللغة بما يطّرد وينقاس[٧] ، ويعدّ ما عدا ذلك خطأً.

وقد أدرك أن اللغة (مستويات) ،وأنّ القياس يجب أن يكون أساساً لما يطرد وينقاس منها[٨] منها[٨] ، وهكذا جعل النحاة (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي) شديد التجريد للقياس ، لأَنّ (القياس) عنده يدل على أنّ منهجه في دراسة الظواهر اللغوية هو تحديد الظواهر المطردة وعدّها مقاييس لا يمكن الخروج عليها[٩].

وقد أثر (الحضرمي) فيمن جاء بعده من النحاة البصريين ، لذلك يعدّ من مؤسسي (المنهج القياسي) ، ومن سمات هذا التيار أنّه لا يهتم بالظواهر المسموعة عن العرب قدر اهتمامه

---

(١) ينظر : تهذيب التهذيب : ٣ : ١٦٤ ، وأصول التفكير النحوي : ٣٦.

(٢) ينظر : تأريخ النحو وأصوله : ٥٧ : ٧٣.

(٣) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٧٥.

(٤) طبقات الشعراء : ٤٧ ، وينظر : المزهر : ٢ : ٢٤٧ ، والخزانة : ١ : ٢٣٧.

(٥) ينظر : المفصل في تاريخ النحو العربي : ١٤٥.

(٦) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ١٩.

(٧) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٣٢.

(٨) ينظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري : ٩٣.

(٩) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٧ ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع : ١٧.

بالقياس، وقد ترتب على ذلك تخطئة الشعراء والطعن على العرب ، فالحضرمي كان يقبل كلام العرب الذي يوافق قياسه ، وينقد كل ما يراه مخالفاً له[١].

وقد سار على منهج (الحضرمي) في تجريد القياس عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، في كتابيه : (الجامع) و(الإكمال) ، فمهد لظهور كتاب سيبويه[٢]، ثم أنّه توسع في النحو، وترك مذاهب فيه تدل على أنّه كان يتمثل فكرة العامل ، بدلالة إجازته أن يقال : ((ليس الطيبُ إلا المسكَ)) ، وفي ذلك إشارة إلى أنّ عمل (ليس) كان ماثلاً في ذهنه[٣].

وكان (عيسى بن عمر) يربط الظواهر الإعرابية بقصد المتكلم [٤] ، أي بالمعنى ، فهو يربط كل اسم فيه معنى التعظيم أو التحقير ، ونلمح ذلك في قول أبي عبيدة: ((وكان عيسى يقول : (حمالةَ الحطب) نصب ، يقول : هو ذمّ لها))[٥].

إذن فقد مال (عيسى بن عمر) إلى النصب عند الاختلاف في الإعراب ، فضلاً عن ربطه الإعراب بالمعنى والعامل.

وهناك اتجاه آخر للقياس ظهر جلياً في آراء أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) ، وكانت مقولة أبي عمرو بن العلاء تمثل هذا المنهج حيث سئل : ((كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟)) قال : ((أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات))[٦].

ولعل السرّ في تسليم أبي عمرو للعرب هو أنّه كان على اطلاع واسع بلغات العرب ، كما تجمع على ذلك المصادر القديمة[٧].

وكان مذهب أبي عمرو أقرب إلى الرواية والأثر منه إلى التأويل[٨] ، ومن هنا يمكن القول القول إنه كان يأخذ بالسماع على نطاق واسع عند التقعيد النحوي.

وعلى الرغم من ثقافته اللغوية الواسعة ، إلا أنه كان يدرك أنّ المادة اللغوية المستقراة لا تمثل لغات العرب جميعها ، لأنّ ما وضع من قواعد قائم على استقراء ناقص[٩] ، ونلمح ذلك فيما

---

(١) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٢٤ ، ونزهة الالباء : ١١.

(٢) ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٣٥.

(٣) ينظر : مجالس العلماء ، ١-٤ ، والأشباه والنظائر: ٣ : ٢٣ : ٢٤ ، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٧٣ ٧٣ ، ٧٤ ، ورواية اللغة : ٧٣ ، والحلقة المفقودة : ١٦٤ ، وأصول النحو العربي : ١٦ ، ١٧.

(٤) ينظر : المفصل في تأريخ النحو : ١٦٧.

(٥) مجاز القرآن : ٢ : ٣١٥.

(٦) طبقات النحويين واللغويين : ٣٩ ، وينظر : رواية اللغة : ٢٠٠.

(٧) ينظر : مراتب النحويين : ٣٤ ، وطبقات النحويين واللغويين :٣٥ ، ونزهة الألباء : ١٥.

(٨) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ١٨١.

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٥.

فيما قاله (يونس بن حبيب) عنه ، أنه قال : ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير))[١].

هذا الإلمام الواسع باللغة جعله على وعي بالفروق اللغوية وتفاوتها في مناطق الجزيرة[٢] ، لذا نراه يقول : ((ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا))[٣].

إذن فهو يستعمل القياس استعمالاً مرناً ، لأنه كان يعتمد الكثرة في الاستعمال ، وقد راعى في ذلك عدم التشدد وإجراء القياس بين ظاهرتين لمجرد الشبه[٤].

ومن أمثلته في باب تابع المضاف إذا كان مفرداً ، فقد كان يوجب البناء في هذا التابع ، نحو : (يا أخانا زيدُ) ، لأنه كان يقيسه على مقلوبه : (يا زيدُ أخانا)[٥].

إن كثرة الاستعمال لها أثرها في التقعيد النحوي ، وكان أبو عمرو بن العلاء أول من تحدث عن أثرها في اختصار المركبات[٦] ، ويتضح ذلك في قول (سيبويه) : ((وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنت عبد الله فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه، كما حذفوا لا أدرِ ، ولم يكُ ، ولم أبَلْ ، وخذ ، وكل ،وأشباه ذلك ، وهو كثير))[٧]. فالتنوين حذف من (هند) لكثرة استعماله في كلام العرب.

وممن أسهموا في إرساء دعائم التيار المنهجي (يونس بن حبيب) ، وكان ذا ثقافة لغوية واسعة اجتلبها من مصادر متعددة ، فقد كان (أبو عمرو بن العلاء) أبرز شيوخه، وأعظم أثراً فيه[٨]، وقد اغتذى (يونس) من مناهل العلم الرئيسة ، ولاسيما (فصحاء البادية)[٩] ، كما انه تتلمذ تتلمذ على كثير من علماء النحو واللغة في عصره ، فقد اختلف إلى حلقات (عيسى بن عمر) ، ولزم (أبا عمرو بن العلاء) ، وغيرهم[١٠] ، فأحسن الإفادة من هذه المصادر جميعاً ، وبذلك

---

(١) طبقات الشعراء : ٥١ ، ٥٢ ، ونزهة الالباء : ١٧.

(٢) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ١٨٥.

(٣) طبقات الشعراء : ٤٥.

(٤) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ١٩٢.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢.

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٤.

(٧) الكتاب ، ٣ : ٥٠٦ ، وينظر : مدرسة البصرة نشأتها وتطورها : ٤٤٤.

(٨) ينظر : مراتب النحويين : ٤٤ ، وأخبار النحويين البصريين : ٢٤ ، ونزهة الالباء : ٣١ ، والحلقة المفقودة : ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٤٧.

(٩) ينظر : مراتب النحويين : ٤٤ ، وأخبار النحويين البصريين : ٢٨ ، والفهرست : ٥٩ ، وبغية الوعاة : ٢ : ٣٥٦ ، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٤٣٧ ، والحلقة المفقودة : ٢٩٥ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:٤٧.

(١٠) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٢٨ ، ونزهة الالباء : ٣١ ، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) : ٢٨.

ازدادت ثقافته، ونمت عقليته فاستوعب ثقافة عصره حتى أصبح بارعاً في علم النحو ، فكان يمثل (التيار القياسي المنهجي) الذي يستعمل السماع والكثرة المعتمدة في تطبيق القياس ، ولكنه تجاوز بعض المعايير التي اعتمدها (ابو عمرو) ، فقد احتج بشعر الإسلاميين[١]. في حين أنّ (أبا عمرو) كان لا يعتد بأشعارهم ، وكان (يونس) يقيس على الشاهد الواحد[٢] ، إذن هذه أقيسته في النحو ومذاهبه التي تفرد بها ، وخالف بها البصريين[٣].

ومدّ (يونس بن حبيب) في أبعاد القياس فجعله أوسع من حمل ظاهرة على أخرى ، فهناك نحاة كثيرون يرون أن (إمّا) الثانية في قوله تعالى ((قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ ألقى)) (طه : ٦٥) ، حرف عطف ولكن (يونس) يرفض هذا معولاً على منطق العربية ، إذ لا تسمح بأن يتباشر حرفان من معنى واحد ، فلا يصح أن يقال : (أكل الرجل وثم شرب) ، فهو يقيس ذلك على ظواهر كثيرة ترفض هذا النمط من التوجيه[٤].

إن منهجه – كما يراه النحاة المعاصرون – أقرب إلى روح المعاصرة ، فهو يراوح ، في منهجه في الدرس النحوي ، بين (الوصفية) و (المعيارية) ، فالوصفية عنده تتجلى في ميله إلى السماع ، وتفسير الظواهر اللغوية تفسيراً واقعياً ، وإقامة الدراسة على الشكل الخارجي للعبارة[٥].

ومن مظاهر المعيارية لديه إشاراته للمستويات اللغوية بمصطلحات جديدة لم يتطرق إليها النحاة الذين سبقوه ، كالجودة ، والقبح ، والخبث[٦] ، فمن الأمثلة على منهجه الوصفي انه يجيز أن نقول : (يا تميمُ أجمعون) ، و (يا تميمُ أجمعين)[٧] ، وبذلك جعل التغيير الإعرابي في العبارتين خاضعاً للشكل الخارجي للتركيب دون أن يؤثر ذلك في تغيير المعنى[٨] ، وكذلك كان يجيز أن تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وجماعة النساء ، ويتضح ذلك في قول سيبويه : ((وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون : اضرِبانْ زيداً ، واضرِبْنانْ زيداً ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها))[٩].

---

(١) ينظر : يونس البصري : ٣٥٢.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢٨.

(٣) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٢٨ ، ونزهة الالباء : ٣١ ، وبغية الرعاة : ٢ : ٣٥٦.

(٤) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ٢٢٨ ،٢٢٩.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٤ ، ٢١٥.

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٠ وما بعدها.

(٧) ينظر : الكتاب : ٢ : ١٨٤.

(٨) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ٢١٨.

(٩) الكتاب : ٣ :٥٢٧ ، وينظر : همع الهوامع :٢ :٥١٥ ، وينظر : مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٤٤٠.

أمّا منهجه المعياري فأنّه كان يمنع ندبة النكرة ، ويزعم أنّه قبيح ، فلا يجوز عنده أن يقال : (وارَجُلاهْ) ، أو (يا رَجُلاهْ)[١].

وكان مذهبه يستعمل السماع والكثرة المعتمدة على القياس ، وقد تناول الظواهر اللغوية تناولاً وصفياً ، وبذلك شقّ طريقاً جديداً داخل المذهب البصري ، ولعله كان مصدراً مهماً من مصادر النحو الكوفي ، فقد تلقف نحاة الكوفة آراءه ، وكانت نقطة البداية في النحو الكوفي الذي اشتد عوده فيما بعد حتى وصل إلى مرحلة النضج.

وأودّ أن أشير في هذا المقام إلى أن (يونس بن حبيب) كان ممن أسهموا في إرساء دعائم المنهج الوصفي ، بدلالة إجازته إعمال (ما) النافية في الخبر الموجب بالإّ اذ ((روي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ (إلاّ) ، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول مغلّس :

وما حقّ الذي يعثو نهاراً ويسرق ليلهُ إلاّ نكالاّ[٢].

وبقول الآخر :

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذّبا[٣]

ووافق ابن مالك على إجازة ذلك))[٤].

ولم يقتصر النحاة المعاصرون على منهج تيار التشدد في تجريد القياس والتيار القياسي السماعي في المذهب البصري ، بل راحوا يبحثون عن منهج ثالث أسموه منهج (تصحيح القياس) ، مستندين إلى ما أشارت إليه كتب الطبقات ، وقد أرسى دعائم هذا المنهج ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) [٥].

وكان ذا ثقافة لغوية واسعة نهلها من بوادي نجد والحجاز وتهامة [٦] ،تلقى عن (عيسى بن بن عمر) و(أبي عمرو بن العلاء)[٧] ، ولعل أخذه من هذين العالمين يوحي لنا أنه أخذ عن منهجين في القياس مختلفين : منهج تجريد القياس والتيار المنهجي (السماعي)، وهذا الأمر يبين

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ : ٢٢٧.

(٢) من شواهد شرح التسهيل ١ :٣٥٧ ، والمقاصد النحوية : ١ :٤٨١.

(٣) الخزانة : ٤ : ١٣٠ ، ٩ : ٢٤٩ ، ٢٥٠.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٢٦ ، ٣٢٧.

(٥) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٣١ ، والفهرست : ٧٠ ، ونزهة الالباء : ٢٩ ، وبغية الوعاة : ٢ : ٨.

(٦) ينظر : في أصول النحو : ١٨٩ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٤٦.

(٧) ينظر : مراتب النحويين : ٥٤ ، ونزهة الالباء : ٢٩.

لنا انه كان الدافع الرئيس من دوافع ابتداعه منهجاً جديداً عرف بمنهج (تصحيح القياس) ، كما أشرنا إليه سابقاً.

وقياس الخليل قائم على رصد الملامح المتشابهة في الظواهر اللغوية ، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم ، وكان قياسه ما لم يعرف على ما عرف مما سمعه من العرب الموثوق بفصاحتهم[١].

ومن أمثلة ما قاسه ، وقوع الضمير المرفوع مجرد ضمير عماد ، كما في قوله تعالى : ((كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ))(المائدة : ١١٧) ، قاسه على وقوع (ما) بمنزلة (ليس)[٢] ، وبذلك أجاز أن يكون لضمير الفصل إعراب ، كما أجازه الكوفيون [٣].

ومن الأمور المهمة في قياسه أن السماع الصحيح عن العرب لا يعترض عليه بالقياس[٤] ، ويتضح ذلك في قوله : ((كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس ، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذيل: هُذَلِيٌّ ، وفي فقيم كنانه : فُقَمِيٌّ...))[٥].

ومما لا بد من التنويه إليه أنّ (الخليل) قد رسخ مبدأ العلة وأصبحت منهجاً في الدرس النحوي ، فقد نظر إلى اللغة : ظاهرها وباطنها ، نظرة تتسم بالعمق والشمول ، ولعل مقولته التي أطلقها توضح هذا المنهج ، إذ قال : ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت إنا بما عندي انه علة لما عللته منه))[٦].

وقد ميز بين العامل القوي والعامل الضعيف ، فالحرف المشبه بالفعل (إنّ) عامل ضعيف بالرغم من أنها تعمل عملين : النصب في المبتدأ ، والرفع في الخبر ، في حين أن (كان) عامل قوي ، لأنه يتصرف ويستتر فيه الضمير[٧].

وقد استعان ، في تفسير العامل ، بالمعنى الوظيفي ، فقد أدرك أن سبب الجزم في جواب الطلب نابع من أن الأدوات المستعملة في الطلب تحمل معنى (إن) الشرطية الجازمة[٨].

---

(١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٥.

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ : ٢٩٧ ، والمفصل في تأريخ النحو : ٢٨٥.

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ : ٤١٥ ، ٤١٦ (مس : ١٠٠).

(٤) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ٢٧٤.

(٥) الكتاب : ٣ : ٣٣٥.

(٦) الإيضاح في علل النحو : ٦٦ ، وينظر : مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٢٦٥ وما بعدها ، وفي أصول اللغة والنحو : ١٢٠.

(٧) ينظر : المفصل في تاريخ النحو : ٢٦٦.

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٧.

فالخليل لم تكن له الأسبقية في القول بالعامل النحوي ، بل سبقه في هذا المجال (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي) ومن في طبقته[١].

ويتمثل ذلك في سؤاله الفرزدق : (على أي شيء رفعت مجلفاً ؟)) [٢] من قوله :

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسحتاً أو مُجلّفُ [٣].

كما أن (عيسى بن عمر) كان يتمثل (العامل النحوي) حينما أوجب نصب كلمة (المسك) في قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكَ)[٤].

إذن فالخليل كان له فضل التوسع في قضية (العامل النحوي) ، وكانت نظرته إلى (العامل) تدل على نفاذ فكره ، فضلاً عن ابتداعه نهج تصحيح القياس ، وقد ساعد في ذلك ثقافته اللغوية ، التي أسهمت في أن يذهب إلى أن القياس ليس حجة على السماع ، كما أن نظرته العميقة إلى (العامل) القائمة على استكناه العلاقات اللفظية والدلالية بين أجزاء الجمل واستعمال علل واقعية مثل : كثرة الاستعمال والخفة أدى إلى استكمال المعايير التي قام عليها النحو بدءاً بأبي الأسود الدؤلي حتى استوت على سوقها في أيامه ، مما اعتقد أن كتاب سيبويه هو كتاب الخليل[٥].

واحتذى على منهج (الخليل) في تصحيح القياس (سيبويه) (ت١٨٧هـ) ، واضع الكتاب الذي سمي بـ (كتاب سيبويه) ، وهو كتاب امتاز بمكانة كبيرة لدى النحاة قديماً وحديثاً.

هذه هي اتجاهات الدرس النحوي البصري وما انبثق عنها من آراء في عمل ضخم هو كتاب سيبويه ، تلميذ الخليل ، وبذلك يمكن القول أن البصريين هم واضعو أصول النحو ، وعلى أيديهم تبلورت نظرية النحو العربي.

ومن الواضح أنّ هذه النظرية قامت على أصول وركائز تمثلت في السماع والقياس والعوامل والعلل والإعراب ، وما رافق ذلك من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل في مراحل لاحقة.

إذن هناك ثلاثة مناهج تجلت في الفكر النحوي البصري :

---

(١) ينظر : مكانة الخليل بن احمد الفراهيدي في النحو العربي : ١٠٩ ، ١١٠.

(٢) الموشح : ١٦٠ ، ونزهة الالباء : ١٢.

(٣) ديوانه : ٣٨٦ ، وقد ورد في ديوانه (أو مجرِّف).

(٤) ينظر : مجالس العلماء : ١ – ٤ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٤٣ ، ٤٤ ، والأشباه والنظائر : ٣ : ٢٣ ، ٢٤ ، ورواية اللغة : ٧٣ ، والحلقة المفقودة : ١٦٤.

(٥) عبقري من البصرة : ٩٣.

منهج التشدد في تجريد القياس ويمثله الحضرمي وعيسى بن عمر ، والتيار المنهجي (السماعي) ويمثله أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ، ومنهج تصحيح القياس ويمثله الخليل وسيبويه.

وحري أن يشار إلى أن الكوفيين تأثروا بالمناهج البصرية في هذا القرن ، إلى أيام أبي عمرو بن العلاء ، فقد روي أن أبا جعفر الرؤاسي ومعاذاً الهراء ، وهما كوفيان ، قد تلمذا لأبي عمرو[١] و أن أبا جعفر الرؤاسي تلمذ لعيسى بن عمر الذي كان معاصراً لأبي عمرو ، وان أبا جعفر الرؤاسي صار ، فيما بعد ، رأس المدرسة الكوفية ، واليه يرجع بدء النحو الكوفي ، وخلفه في ذلك تلميذاه الكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء (ت٢٠٧ هـ)[٢].

ومن النحاة من يرى أنّ بداية التأثر الحقيقي للكوفيين بالنحو البصري كانت على يد الكسائي، فقد أخذ عن عيسى والخليل[٣].

ومما يؤيد ذلك أن هناك روايات تشير إلى أن الكسائي قصد البصرة مرتين لتلقي علم النحو عن الخليل[٤] ، و أنّه لم يجد بغيته من هذا العلم في الكوفة ، ثم أنّه لم يكتف بتلقي العلم من الخليل ، بل سأله عن المنهج والأصول النظرية[٥] ، فقال للخليل : ((من أين أخذت علمك هذا هذا ؟ فقال الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة))[٦].

وحري بالذكر أنّ الكسائي درس كتاب سيبويه على الأخفش (ت٢١٥هـ)[٧] ، ويستنتج من ذلك أنّ منهج الكوفة بدأ تأسيسه على يد الكسائي في أيام الخليل ، في حين أن النحو البصري بدأ هذه المرحلة قبل ذلك بما يقارب من قرن من الزمان[٨].

وجدير بالذكر أنّ إلمامه الواسع بالقراءات ، وعلمه في اللغة والنحو كانت من مصادر شهرته ، فقوي المذهب الكوفي وبدأ يناهض البصري على يده[٩].

---

(١) ينظر : مراتب النحويين : ٤٨ ، وبغية الوعاة : ١ : ٧٢ ، والمفصل في تاريخ النحو : ١٧٥.

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٢٥ ، ١٢٧ ، والفهرست : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ونزهة الالباء : ٤٢ ، ٦٥ ، ونشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ٦٩.

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٤ : ٩٤ ، ٩٥.

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٤ : ٨٨ ، وبغية الوعاة : ٢ :١٨٣، ١٨٤ ، ومدرسة الكوفة : ٩٨ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٧٠.

(٥) ينظر : مدرسة الكوفة : ٩٨ ، والعربية وعلم اللغة البنيوي : ٢٨.

(٦) نزهة الالباء : ٤٣ ، انباه الرواة على أنباه النحاة : ٢ : ٢٥٨ ، ومعجم الأدباء : ٤ : ٨٨.

(٧) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٧٣.

(٨) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : ٢٩.

(٩) ينظر : بغية الوعاة : ٢ : ١٨٣ ، ومدرسة الكوفة : ٩٨ ، ٩٩ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٧٠.

أمّا منهجه فكان يأخذ بروايات الأعراب التي لم يحتج بها البصريون ، و أنّه كان يجيز القياس بالشاهد الواحد من أعرابي يثق بفصاحته ، ليقيس عليه ، وإن كان شاهداً لا نظير له[١].

ومن أبرز السمات في النحو الكوفي أنّ الظواهر اللغوية تنقل ولا تفسر تفسيراً عقلياً ، وان تكون بعيدة عن التأويلات[٢] ، تأسيساً على مقولة الكسائي : ((أيُّ كذا خلقت))[٣].

إنّ (الكسائي) نهج منهجاً وسطاً بين الكوفيين والبصريين ، ذلك أنّه لم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين ، لأنّ كلاً منهما قد ترك في نفسه أثراً ، فقد اغتذى علم القراءات من الكوفة ، وهو علم يعتمد على الرواية ، والسماع والنقل ، وتلقى عن نحاة البصرة استعمال القياس والاستدلال بالبراهين العقلية[٤].

وقد تأثر بمنهجه من الكوفيين تلميذه (الفراء) وكان (الكسائي) المصدر الرئيس الذي نهل منه علمه ، وقد أشارت كتب الطبقات إلى أنّه أخذ من البصريين ولاسيما (يونس) ، ومن المتعارف أن (الفراء) قرأ كتاب سيبويه ، كل هذه العوامل تلاقحت فشيدت نحو الفراء الذي امتاز بصبغة جديدة[٥]، وكان ينهج منهجاً جديداً متميزاً عن منهج المدرستين : (الكوفية) و (البصرية) ، فهو يحمل العربية على الألفاظ والمعاني، ويتضح فيما روي عنه[٦].

تاريخ النحو العربي :

ولعل تصنيف النحاة القدماء إلى مدارس ، قد شغل النحاة المحدثين كثيراً مما ولد صراعاً في الآراء ، وقد أدى الخلاف النحوي إلى إثراء الدرس النحوي بالمادة النحوية ، ومن ثمّ أثر في مدّ أبعاد النظرية النحوية العربية ، وأن خلاف النحاة قديماً قد ألقى بظلاله على كثير مما وضع من أفكار نحوية في هذا القرن ، فالخلاف النحوي قد أفرز فكرة المدارس النحوية ، ثم أصبحت هذه الفكرة من أبرز الأفكار في الدرس النحوي المعاصر[٧].

على أننا يجب أن نميز بين مدرستين ، هما : المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وأنّ لكل من المدرستين منهجاً خاصاً ، فالبصريون وضعوا أصول قواعدهم في ضوء الاعتبارات العقلية

---

(١) ينظر : مدرسة الكوفة :١١٣، ١١٦ ، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٤٤.

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ١١٢ ، والنحو العربي نقد وبناء : ٣٩.

(٣) مجالس العلماء : ٢٤٤ ، وأخبار النحويين البصريين : ٢٩.

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة : ١١٢ ، ١١٣.

(٥) ينظر : مراتب النحويين : ١٣٩ ، ونزهة الالباء : ٦٥ ، وانباه الرواة : ٤ : ١٤ ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع : : ٣٨ وما بعدها.

(٦) طبقات النحويين واللغويين: ١٣١ ،وانباه الرواة: ٤ : ٨ ، ٩، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة:٣٦٨ ، ٣٦٩. ٣٦٩.

(٧) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ٩٩ ، ١٠٠.

والفلسفية والمنطقية ، في حين أن الكوفيين حكموا منطق اللغة ، فاعتمدوا على السماع والأثر في تأصيل قواعدهم[١].

وهناك مدرسة جديدة قامت على أنقاض المدرستين القديمتين :(المدرسة البغدادية)، أو المدرسة المزدوجة ، وكان مذهب هذه المدرسة قائم على المزج بين المذهبين ، والخلط بينهما ، فالمدرسة البغدادية وليدة المذهبين : البصري والكوفي إذ التقوا في بغداد ، وتلمذ لهم نحاة أفادوا من كلا المذهبين ، وبذلك تلاقحت أصولهما ، ومن علماء المذهب البغدادي أبو موسى الحامض (ت٣٠٥ هـ) ، والزجاج (ت ٣١٠ هـ) ، وغيرهم[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ (الفراء) هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية ؛ لأنّه مزج بين خصائص المدرستين البصرية والكوفية[٣] ، ولعل السر في ظهورها بهذه الفترة عند الاخفش ؛ لأنه لأنه جمع إلى علم البصريين علم الكوفيين بعد رحيله إلى بغداد[٤].

ويبدو أن الكسائي ((قد وضع أسس هذه المدرسة ، وجمع لها مادة درسها ، ورسم المنهج الذي يعتمد عليه إنشاؤها ، فإنّ (الفراء) قد تكفل بإتمام البناء وتعهد المدرسة بالنمو ، وأعاد النظر فيما جاء به (الكسائي) ، فأخذ منه ما يتفق مع طبيعة المدرسة ، وبنى منهجها على أساس علمي جديد))[٥] ، وأنّ نحو الفراء ((يختلف عن نحو الكسائي من حيث الشكل والموضوع. أما الشكل فالكسائي في نحوه كان يحتذي منهج المحدِّثين والقرّاء ، وكان أبعد ما يكون عن التأثير بالتفكير الفلسفي... وكان الفراء من المتكلمين ، وكان ينحو في مصنفاته منحى الفلاسفة ، كما قيل عنه، وقد ترك ذلك في نحوه ظلاً واضح المعالم ، تمثل في تعليله القضايا النحوية وفلسفة الأحكام ، بمثل ما كان البصريون يعللون ويفلسفون))[٦].

يتضح من ذلك أن (الفراء) كان يتمتع بعقل أدقُ وأخصب من عقل (الكسائي) ، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والاقيسة ، قد أعطت النحو الكوفي صورته النهائية[٧].

---

(١) ينظر : الدرس النحوي في بغداد : ١٥.

(٢) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ١٠٠ وما بعدها ، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٥٣٠ ، والمدارس النحوية ، (خديجة الحديثي) : ٢١٨ وما بعدها ، وبغداد والدرس النحو : ٣٨ وما بعدها.

(٣) ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة :٣٦٣.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦٥.

(٥) مدرسة الكوفة : ١٢٧ ، وينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٣٧١.

(٦) مدرسة الكوفة : ١٤١.

(٧) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٩٦.

ومن هنا فلابُدَّ من أن تدرس الظواهر اللغوية التي عالجها النحاة البصريون والكوفيون حتى وفاة الفراء ، أي بعد نهاية القرن الثاني الهجري ، التي انتهت إلى بلورة معالم المنهج ، وحددت خصائصه ، ومن هذه الظواهر :

أولاً : ظاهرة الترتيب بين أجزاء التركيب اللغوي.

ثانياً : ظاهرة التطابق بين أجزاء الكلام.

ثالثاً : ظاهرة الصلة بين الحركة الإعرابية والمعنى(١).

وكان الأخفش البصري ، والفراء الكوفي ومن في طبقتهما يمثلان جيلاً آخر من أجيال النحو مثل الصراع بين المدرستين خير تمثيل ، فكانت المناظرات النحوية واللغوية مبعث خلاف في الرأي بين علماء المذهبين في كثير من القضايا ، وكانت هذه المناظرات والمجالس التي تعقد من أجلها سبقتها مرحلة الحديث الخاص بالقضايا الفقهية التي كانت مثار استفسار وتساؤل لدى المسلمين، وقد نشأ النحو في ظلال الدين وتحت راية القرآن الكريم ، فكثير من قضايا الفقه عرضت أولاً في مجالس العلماء وقد رافقها بعض من مسائل اللغة والنحو ، وقد أدت هذه المناظرات إلى دراسة النحو العربي ، وساعدت على تشكيله. كما نشأ قبل هذا علم الجدل والكلام ، وقد ((قامت هناك صلة شديدة بين هذه العلوم جميعاً بصورة عامة وبين علوم الفقه والنحو منها بصورة خاصة))(٢) ، وراح الفقهاء يفلسفون آيات الأحكام من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، وفتاوى الصحابة والتابعين ، كما قام علماء النحو والصرف بفلسفة اللغة ، وقام علماء الكلام بفلسفة العقائد(٣).

إن من أبرز عوامل الخلاف بين البصريين والكوفيين هو أنّ الكوفيين كانوا يأخذون بالمسموع من كلام العرب ولو كان شاذاً ، أمّا البصريون فكانوا يأخذون اللغة من العرب الذين يوثق بفصاحتهم ، ولذلك نجدهم يقيسون على الكثير من المطرد ولا يقيسون على الشاذ لتقرير قواعدهم ، وقد نص مذهبهم بأنّه مذهب تعليمي.

يستخلص من ذلك أنّ تلاقي علماء المدرستين في بغداد ، أدى إلى نشوء المذهب البغدادي ((ونجم عن ذلك كله أنهم اختلفوا طرائق قدداً ، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غلبت عليه الكوفية ، ومنهم من جمع بين النزعتين))(٤).

---

(١) ينظر : مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية : ١٢٣ ، ١٢٤.

(٢) النحو العربي : ٨٠ ، وينظر : في أصول النحو : ٩٠ وما بعدها.

(٣) ينظر : ضحى الإسلام : ٢ : ٢٧٧.

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ١٠١.

والمدرسة الرابعة ، هي : (المدرسة الأندلسية) ، ونحوها يميل بعضه إلى الخلط بين المذهبين ، كنحو (ابن مالك) ، وبعضه يذهب مذهب الكوفيين ، كنحو (ابن آجروم) ، وبعضه يميل إلى اصطناع مذهب جديد ، لا هو كوفي ، ولا هو بصري ، ممثلاً في كتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي ، ومن أئمتهم من يذهب مذهب البصريين[١].

وقد امتاز النحو الأندلسي بكثرة الاستشهاد بالحديث ، والتقليل من استعمال العلل النحوية ، والميل إلى تيسير النحو وإصلاحه بهدف التقعيد[٢].

ويجدر بالذكر أنّ الكوفيين أول من نادوا بالتقليل من العلل النحوية ، بدلالة مقولة (الكسائي): ((أي كذا خلقت) التي توحي بأنهم أول من اتجهوا إلى التيسير في التقعيد النحوي.

والمدرسة الخامسة ، هي (المدرسة النحوية في مصر والشام) ، وكانت لها سمات خاصة منذ القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن الثامن ، ومن هذه السمات : مزج النحو بالمنطق ، ولا سيما عند نحويها ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، ووضع المتون النحوية وتأليفها وحصر القواعد النحوية فيها ، وكثرة المؤلفات النحوية التي وضعها النحاة السابقون كسيبويه وابن عصفور والجرجاني ، وأبي علي الفارسي ، وابن بابشاذ ، والجزولي والزمخشري ، وشروح المؤلفات النحوية التي وضعها النحاة المعاصرون أمثال ابن الحاجب ، وابن مالك ، ومن سماتها – أيضاً – كثرة المنظومات النحوية ، ونثر المنظومات النحوية ، والتدريب على الإعراب ، وكثرة الألغاز النحوية ، والاهتمام بشواهد الشعر النحوية ، والاستشهاد بالقراءات ، والاحتجاج بالحديث الشريف ، والموازنة والاختبار ، والاجتهاد في مسائل نحوية ، بدلالة نضج عقلية علماء هذه المدرسة النحوية في هذين القرنين ، مما كان له أكبر الأثر في نمو النحو وتطوره[٣].

النظرية النحوية العربية الخالصة:

وعلى الرغم من تعدد المدارس النحوية التي اشرنا إليها ، وما نجم عنها من مسائل الخلاف ، فأنّ (المدرسة البصرية) وضعت أسس النحو العربي ، كما وضعت أصوله ، وعلى أيدي البصريين تبلورت هذه النظرية ، ومن المتعارف أن هذه النظرية النحوية العربية بُنيت على أصول وركائز تمثلت في السماع والقياس والعلل والعوامل والإعراب ، ولكن أهم ركيزتين هما : السماع والقياس وأنّ حركات الإعراب هي آثار لعوامل لفظية ومعنوية ، وهو اعتقاد استلزم أن يعلل النحاة لوجود هذه الحركات وغيرها من الظواهر.

---

(١) ينظر : مدرسة الكوفة : ٩٤ ، ٩٥.

(٢) ينظر : المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ١٥٩.

(٣) ينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة : ٤٤٠ – ٤٥٢.

وقد تناول المحدثون هذه الركائز كثيراً في دراساتهم ، فقد توسعوا في الحديث عن السماع ، وكان من أبرز ما أشاروا إليه أنّ النحاة القدامى قد قصروا السماع على البادية في أثناء جمع اللغة. ومعروف أن البادية هي موطن العرب الفصحاء. ولكن لماذا اتجه النحاة واللغويون في البدء إلى البادية مع أنّ القرآن الكريم موجود بين ظهرانيهم ، وهو يمثل قمة الفصاحة والبلاغة؟

لأنّ الاستقراء دلّ على أن **(القرآن الكريم)** من أصح المصادر التي اعتمدها النحاة أصلاً لتثبيت قواعدهم وبنائها ، كما أنهم اعتمدوا كلام العرب مصدراً تأريخياً ومنطقياً للغتهم[١] ، وأرسوا دعائم منهجهم حتى يقيموا وصفاً للغة ، بأنهم حددوا قبائل في قلب جزيرة العرب ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وكانوا موضع اقتداء ، وعنهم أُخذ اللسان العربي ، وهذه القبائل ، هي : قيس وتميم وأسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[٢].

ومن المآخذ على طريقة جمع المادة اللغوية أنّ النحاة خلطوا بين مستويات الأداء النحوي ، وأنّهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها ، وسبب هذا الخلط هو التفسير الخاطئ للسليقة اللغوية عند النحاة ، لأن العربي بريء من شوائب العجمة [٣].

وقد أعتمد النحاة في جمع المادة اللغوية على تسجيل بعض الظواهر التي لفتت نظرهم عند بعض القبائل ، وأهملوا لغات القبائل الأخرى التي أصبح البون بينها وبين اللغة الفصحى شاسعاً ، ولم يهتموا إلا باللهجات التي تقترب في خصائصها من العربية الفصحى متمثلة بلهجة الحجاز وتميم وهذيل وطيء[٤] ، وعلى النحاة الأخذ بلغات العرب جميعها ، لأنها من أصل واحد ، وشابهتها في النشأة ، وتدرجت معها حتى نهاية عصر الجاهلية ، فليس هناك لهجة أفضل من الأخرى ، وبأيهما اقتدينا اهتدينا[٥].

ثم أنّ هناك مسألة البعد المكاني ، إذ ليس من السهولة أن تستقري الظواهر اللغوية من تراكيب وأساليب في ضوء عدد محدود من القبائل في الجزيرة العربية ، فليس في حياة القبائل من الحضارة ما يجعلهم أن يدونوا نصوص لغتهم تدويناً يفيد منه اللغوي في عملية الاستقراء[٦].

---

(١) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع : ٢٠ وما بعدها.

(٢) ينظر : الاقتراح : ٣٣ ، وفي أصول النحو : ١٨ ، ١٩ ، ومدرسة البصرة نشأتها وتطورها : ٢٣٨ وما بعدها.

(٣) ينظر : تقويم الفكر النحوي :١٥٧، ١٥٩.

(٤) ينظر : علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية : ٢٢٤ ، ٢٢٥.

(٥) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٣٢.

(٦) ينظر : أصول النحو العربي : ٨١.

أمّا منهج النحاة في تحديد المدة الزمنية للاستشهاد بالشعر ، فهي مدة زمنية طويلة، امتدت ثلاثة قرون : قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده على التقريب ، واللغة فيها تتناقل شفاهاً ، فلا يمكن أن تظل ثابتة ((وقد أسلم تحكيم هذا الاعتبار الزماني إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة ، وجه يمثل الطور السابق ، وآخر يمثل الطور اللاحق. وهذه الوجوه المترتبة على الأطوار المتعاقبة في تلك الفترة وجوه عربية لا سبيل إلى ردّها ، وهي عامل رئيس من عوامل التشعب في قواعد اللغة))[١].

إنّ تحديد المدة الزمنية التي أطلق عليها (عصر الاستشهاد) كانت المحور الرئيس لدى النحاة، لأنّ الظواهر اللغوية التي استعملت في كلام العرب كانت صحيحة وسليمة البيان لغرض صيانة اللغة من الخطأ ، ومن ثم جاءت تراكيبهم وأساليبهم مصدراً للاحتجاج في مجال التقعيد النحوي ، لأنها نسبت إلى العرب الأوائل ، لذا نراهم قد ضيقوا أمر فكرة عصر الاستشهاد[٢].

إنّ تحديد النحاة للبعدين (المكاني) و (الزماني) واستكشافهم أساليب اللغة وتراكيبها ، لهو منهج وصفي يهدف إلى فهم الظواهر اللغوية ، ودراسة الواقع اللغوي ووصفه ، لا من اجل دراسة اللغة ذاتها ، وإنّما دراسة لغة معينة في حقبة زمنية محددة ، فالنحاة واللغويون قاموا بجمع اللغة الفصحى بقصد تقعيدها ، ولذلك بنوا دعائم منهج البحث اللغوي من خلال ما جادت به سلائق العرب وقرائحهم ، فحققوا غاياتهم.

ومن المآخذ على منهجهم أنهم أهملوا جانباً كبيراً من لغة القبائل كان يمكن أن تكون مصدراً آخر لإثراء اللغة ، فقد احتجوا بأقوال العرب في الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني.

أما الشعراء فقد احتجوا بشعر جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين لم يدركوا الجاهلية ، ومحدثين أولهم بشار بن برد[٣] ، وكان آخر من يحتج بشعره من شعراء الحضر إبراهيم بن هَرْمَة (١٥٠ هـ) الذي ختم (الأصمعي) به الشعر[٤].

وهكذا فأن فكرة السليقة (الفطرة اللغوية) كانت تعود إلى تحديد الإطارين المكاني والزماني اللذين جمع اللغة على أساسهما ، لتحديد النصوص اللغوية التي تناولها النحاة العرب بالدرس وبنوا عليها قواعدهم ، والسليقة عندهم ((أنّ النشاط اللغوي في الجنس العربي لا يعود إلى الدربة والمران ، وإنما يمتد عن الدم والجنس ، وأنّ العرب الخُلّص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأمم ولم يخالطوا

---

(١) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث : ٥٢ ، ٥٣.

(٢) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٥ ، ٢٦.

(٣) ينظر : الاقتراح : ٤٢ ، وفي أصول النحو : ١٧.

(٤) ينظر : الاقتراح : ٤٢ ، وأصول التفكير النحوي : ٢٢٣.

سواهم من الشعوب يتميزون لذلك بسلامة اللغة. ولذلك جعل النحاة العرب – واللغويون أيضاً – اللغة الفصحى سليقة لغوية عند كل عربي...))[١].

إن النصوص القرآنية تعدّ في طليعة النصوص اللغوية التي أقرها النحاة على وفق المعيار السليم ، لأنها تمثل قمة الفصاحة ، فالقرآن الكريم أفصح ما نطقت به العرب ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذة[٢] ، لأنّ القرآن وصل إلينا بقراءات مختلفة ، منها المتواتر ومنها الآحاد ومنها الشاذ ، فالمتواتر هو القراءات السبع المشهورة ، والآحاد هو القراءات الثلاث التي تلحق بالسبع وما بمرتبتها من قراءات الأئمة ، والشاذ هو ما دون هذه القراءات[٣].

وكان اللغويون والنحاة الأوائل من القراء الأوائل معنيين بوجوه الخلاف بين القراءات ، ذلك إن القراءات تمثل جانباً من جوانب اختلاف اللهجات ، ففي القراءات أوجه نحوية متعددة ، وهذا يشير إلى الخلافات اللغوية بين لهجات القبائل ((فالقراءات القرآنية إذن هي المرأة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ، ونحن نعد القراءات أصل المصادر جميعاً في معرفة اللهجات العربية ، لأن منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كل الطرق التي نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر والنثر...))[٤].

والقراءات مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصريين حاولوا أن يخضعوا هذه القراءات إلى قواعدهم ، فما وافق هذه القواعد التي أقروها قبلوه واحتجوا به ، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ[٥]. ومن المتعارف أن البصريين كانوا أكثر اعتداداً بالقاعدة والأخذ بالقياس ، مما دفعهم ذلك إلى تقديم القاعدة على النص القرآني الموثق المنقول بالسند الصحيح ، على خلاف ما يفترض بالدرس اللغوي الذي يجب أن تسير قواعده خلف النصوص الفصيحة وعلى هدى استعمالاتها المختلفة[٦].

ويبدو أن البصريين قد خالفوا الكوفيين والقّراء بهذا المنهج ، ذلك أنّ (أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الافشى في اللغة ، والاقيس في العربية ، بل على الأثبت في

---

(١) أصول التفكير النحوي : ٢٢٠.

(٢) ينظر : الاقتراح : ٢٤ ، وأصول التفكير النحوي : ١٢٤ ، ١٢٥ ، وبغداد والدرس النحوي : ٢٢.

(٣) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء : ١ : ٣٥٠.

(٤) اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ١٠١.

(٥) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٣٧ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٤٠.

(٦) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٤١.

الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، وإذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[١].

أمّا الكوفيون فكان موقفهم من القراءات يعتمد على احترامها والأخذ بها والتحرج من مخالفتها ، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجية في دراسة اللغة ، وقد مر أنهم يرجحون السماع والرواية حين يصطدمان بالقاعدة المقيسة ، لذا كان اتباع القراءة مبنياً على أساس منهجي ، يقول الفراء : ((اتباع المصحف – اذا وجدت له وجهاً من كلام العرب – وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه ، قال : وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ : (إنَّ هذينِ لساحران)(طه :٦٣) ، ولست اجترئ على ذلك. وقرأ (فَأَصَّدَّقَ وأكون)(المنافقون:١٠) فزاد واواً في الكتاب ، ولست استحب ذلك))[٢].

وموقف الفراء هذا ينسجم مع موقف القراء أنفسهم ، يقول ابن الجزري : ((كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعية التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم))[٣].

وكان سيبويه يأخذ أحياناً بقراءة الجمهور ، حين يرى أنها توافق كلام العرب ، فإنْ وجد قراءة تخالف قراءة الجمهور يهمل ذكرها ولا يعرض لها[٤] ، ومثله ما فعل البصريون ، فدعا ذلك الدكتور (شوقي ضيف) إلى أن يقول : ((وتوقف نفر منهم – يعني البصريين – إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم ، في حين تطرد معها قراءات أخرى آثروها))[٥] ، ويتضح ذلك أنّ للبصريين منهجاً لا يحيدون عنه ، وأنهم غلطوا قراءة الجمهور أيضاً ، ووصفوا المشهور من القراءات بالضعف والشذوذ.

فقد ضعف البصريون قراءة (حمزة) في قوله تعالى : ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ))(النساء : ١) ، بجر (الأرحام) ، لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ،

---

(١) النشر في القراءات العشر : ١ : ٢١ ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وفي أصول النحو : ٢٧ ، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٩٢ ، ٩٣.

(٢) الصاحبي : ١٥.

(٣) النشر في القراءات العشر : ١ : ٩ ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١ : ١٠٧.

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ : ٣٨٠ – ٣٨٣ ، ٣ : ٣٧ – ٤٠.

(٥) المدارس النحوية : ١٩.

حتى قال المبرد : ((لا تحل القراءة بها))[١] ، وهي قراءة قرأ بها عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وإبراهيم النخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ، وروايتها صحيحة لا يجوز ردّها[٢].

وغلط البصريون قراءة ابن عامر في قوله تعالى : ((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)) (الأنعام : ١٣٧) ، بجر (شركائهم) ، ونصب (أولادهم) ، لفصله بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، فمنعوا ذلك ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية[٣]. أما الكوفيون فأجازوا ذلك ، لصحة مذهبهم ((بوجودها في القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، وبوجودها في لسان العرب في عدة أبيات))[٤] ، واستشهد (الفراء) على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر :

فزججتها بمزجّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزاده

ووجه على ذلك قراءة بن عامر [٥].

أما (الزمخشري) فقد ردّ هذه القراءة ، إذ قال : ((والفصل بينهما – أي بين المتضايفين – بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته))[٦] ، والفراء هو الذي فتح باب الطعن على قراءة ابن عامر[٧].

---

(١) شرح المفصل : ٣ : ٧٨ ، وينظر : مدرسة الكوفة : ٣٣٨ ، المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٠٠ ، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٢٣٠ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٣٢٢.

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ : ٧٨ ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٣٨٩ ، ٣٩٠.

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ٢٤٩ وما بعدها (مس ٦٠).

(٤) البحر المحيط : ٤ : ٢٢٩.

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ : ٣٥٧.

(٦) الكشاف : ٢ : ٦٦ ، وينظر : الخزانة : ٤ : ٤٢٣ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٣٢٣.

(٧) ينظر : الخزانة : ٤ : ٤٢٢ ، ٤٢٣.

وضعف البصريون قراءة (نافع) مقرئ أهل المدينة في قوله تعالى : ((لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ))(الأعراف : ١٠) بالهمز ، إذ يجب أن تقرأ (معايش) لان الياء أصلية في الكلمة[١] ، وكذلك وصف قراءة (عبد الله بن مسعود) بالشذوذ ، فقد قرأ قوله تعالى : ((لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِينٍ))(يوسف : ٣٥) بإبدال الحاء عيناً من حتى[٢] ، وهذا من خصائص لهجة هذيل التي ينتسب إليها (ابن مسعود). وأطلق اللغويون على هذه الخصيصة مصطلح (الفحفحة) ، يريدون بذلك ذم هذه اللغة والانتقاص منها[٣] ، فرموا قراءته بالشذوذ.

ويستخلص من ذلك أنّ اللغويين حين فتحوا – منذ أواسط القرن الثاني – باب الطعن على القراءات ، قد ضيقوا على أنفسهم وعلى الدرس اللغوي ، والذين فتحوا هذا الباب البصريون[٤] ، فحرموا الدرس اللغوي مصدراً مهماً من مصادره حين أبعدوا قراءات القرآن واستعمالاتها المختلفة عن مجاله فراحوا يخطئونها ، فوقعوا في تناقض واضح ، لأنّ القراءات صحيحة السند إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وصحابته الأوائل ، فالقراءات سجل دقيق لما جرى على ألسنة العرب ، ورافد من روافد نمو نظرية النحو العربي ، فينبغي للنحاة أن يحتجوا بها إذا ما توافرت لها شروط تواترها أو نسبتها إلى عربي يوثق بفصاحته وسلامة لغته.

والمصدر الثاني من مصادر السماع هو **(الشعر العربي)** ، وكانت قضية الاحتجاج بالشعر من القضايا التي ألح النحاة والباحثون المحدثون على تناولها ، فقد ضيق اللغويون على أنفسهم في الاستشهاد بكلام العرب ، إذ اشترطوا فيما يستشهد به التقدم في العصر ، والبداوة وعلم قائله بالعربية ، وبصحة نسبته. فقد صنف القدماء الشعراء في طبقات أربع: الجاهليون ، ومنهم امرؤ القيس وزهير والنابغة والأعشى ، والمخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، مثل لبيد وحسان ، والمتقدمون من شعراء صدر الإسلام، ومنهم جرير والفرزدق ، ثم المولدون أو المحدثون، وهم يلون عصر جرير والفرزدق إلى عصرنا هذا ، ومنهم بشار وأبو نواس والمتنبي.

واتفق النحاة على الاستشهاد على قواعد اللغة بشعر الطبقتين الأوليين إجماعاً. واختلفوا في حجية الطبقة الثالثة مثل جرير والفرزدق ، ولكن الراجح صحة الاستشهاد بكلامها ، والى إجماع القدماء أنفسهم على عدم الاستشهاد بشعر المولدين ، أي شعراء الطبقة الرابعة[٥].

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤ : ٢٧١ ، ومدرسة الكوفة : ٣٣٩ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٣٢٣ ، ٣٢٤، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : ١٠٥.

(٢) ينظر : المحتسب : ٢ : ١٤ ، ١٥.

(٣) ينظر : المزهر : ١ : ١٣٣ ، والاقتراح : ١١٣.

(٤) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٩.

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ١ : ٥ ، ٦ ، وفي أصول النحو : ١٧.

وتشير بعض الروايات إلى أنّ هؤلاء الأعلام من النحاة واللغويين كانوا يوجهون الطعن إلى شعر الإسلاميين ، ويمتنعون عن الاحتجاج به ، ويرفضون سماعه ، بل تدوينه ، وأنّ هؤلاء العلماء قد رفضوا حجية النصوص الشعرية لهؤلاء الشعراء الكبار، وكانوا يعدونهم مولدين ، ولكن ما يجب اعتماده هو أن تكون النصوص أساس الاحتجاج لا الشاعر نفسه ، لأنّ نصوصهم الشعرية تمثل أعلى مستويات الأداء اللغوي[١].

أمّا تقويم النظرة إلى شعر المولدين فلا اعتبار لعصر معين ، ولا قبيلة خاصة ، وإنما يتحقق التفاضل من حيث الصحة اللغوية ، والبراعة في تحقيق بلاغتها[٢] ، ويتضح ذلك في قول ابن قتيبة ((كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه ، بالإضافة إلى من كان قبله... ولم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قوماً دون قوم ، بل جعلوا ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره...))[٣].

في حين أنّ أئمة النحو ومنهم ابن هشام في كتبه المختلفة ولا سيما (المغني) ، استشهد بشعر هؤلاء وأمثالهم ، واحتج بلغتهم[٤].

وقد انبرى (المجمع اللغوي في القاهرة) لهذه القضية ، بعد دراسة واعية ، وانتهى فيها إلى رأي صريح قاطع ، وهو : ((إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب والى آخر القرن الرابع))[٥].

وواضح أنّ رأي المجمع كان سديداً ، لأنه أماط عن طريق اللغة عقبات كثيرة ، ليضع لغتنا على آفاق التقدم والتطور ، وذلك حين جدد عصور الاستشهاد التي يوثق بها ، وقد اعتمد النصوص التي لا تخرج على قواعد اللغة ، وتصلح أن تكون مرجعاً للاستشهاد[٦] ، والنصوص في اللغة على نوعين : النصوص الشعرية والنصوص النثرية، وهناك لغة الشعر ولغة النثر ، ولغة الشعر في كل لغة تختلف عن لغة النثر ، لأنها تخضع لضوابط لا تخضع لها لغة النثر ، وللنحاة

---

(١) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٢٣ ، ٢٢٤.

(٢) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٣٢.

(٣) العمدة : ١ : ٩٥ ، ٩٦ ، والشعر والشعراء : ١ : ٦٤.

(٤) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٣٩.

(٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٣٩ نقلاً عن مجلة المجمع : ١ : ٢٠٢ ، وينظر : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٣٩.

(٦) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٣٩ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٣٩ ، ٤٠.

آراء مختلفة في جواز الاحتجاج بالشعر، لأن في الشعر ضرورات في كثير من الأحيان[١] ، وأن جواز الاحتجاج ينبغي أن يكون خالياً من الضرورات الشعرية[٢].

لكن ما ينبغي أن يلاحظ أنّ الضرورة يقاس عليها في مجال الشعر ، وقد تعامل معها العرب في شعرهم المعتد به ، وأفرد (سيبويه) في الضرورة الشعرية باباً أسماه بباب ما يحتمل الشعر ، أي: مما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام : ((ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً))[٣].

ومنهم من يعد الضرورة الشعرية ضرباً من معاودة الأصل ومراجعة القياس ، والقصد من ذلك أنّ الشاعر حين يستعمل الضرورة فإنما يرجع إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة[٤] ، ويستخلص من ذلك أنّ الضرورة الشعرية ليست خروجاً على القياس.

والآخر أنكر على العلماء الأوائل القول بالضرورة الشعرية ، ((وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية بأذهان أولئك النحاة الأولين ، الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم، ففسروا على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط، خضوعاً للوزن الشعري والقوافي الشعرية ، ثم استنبطوا لنا عدة ظواهر لتلك الضرورة جعلوا بعضها مباحاً شائعاً قبلوه واطمأنوا إليه ، واغلب الظن أن اطمئنانهم لم يكن له من سبب إلا شيوعها في أشعار القدماء...))[٥].

أما (**الحديث الشريف**) فهو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج ، والاستشهاد به كان مثار خلاف بين النحاة الأوائل ، فالراجح عندهم عدم الاستشهاد به ، لأنّ الأحاديث لم تنقل عن النبي (صلى الله عليه وآله) كما سمعت ، بل رويت بالمعنى ، كما أنّ (اللحن) قد وقع في رواية الحديث ، لأن كثيراً من رواته كانوا من أصول غير عربية[٦] ، إلاّ أنّ إجماع المحدثين يكاد يكون منعقداً على جواز الاحتجاج به[٧] ، وقد سكت العلماء عن الاستشهاد به في المراحل الأولى للتقعيد النحوي ، لأنّ النحاة اعتمدوا على البادية ، وأخذ المادة اللغوية عن العرب ، ولم يأخذوا عن

---

(١) ينظر : فصول في فقه العربية : ١٥٧ ، وأصول النحو العربي : ٧٦.

(٢) ينظر : الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية : ١٩٠.

(٣) الكتاب : ١ : ٣٢.

(٤) ينظر : الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية : ٢٩.

(٥) من إسرار اللغة : ٢٨٩ وما بعدها.

(٦) ينظر : الخزانة : ١ : ٩ ، والمدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية : ٩٩ ، ١٠٠.

(٧) ينظر : الاحتجاج بالحديث الشريف : ١١.

المصادر التي تأثرت ولو على نطاق محدود بلغة الحضر ، ومن ضمنها الحديث الشريف[١]. فهناك مذهب المانعين للاحتجاج به ، وكانت دعاواهم متمثلة في أنّ جانباً من الحديث نقل بالمعنى ، وأنّ بعض رواته كانوا من المولدين ، وهذه حجة ضعيفة ، فرواية الحديث بالمعنى ليست سبباً وجيهاً لرفض الاستشهاد به ، إذ أنّ رواته كانوا ممن يحتج بلغتهم[٢] ، كما أن أكثر من دوّن الحديث كانوا من الصحابة والتابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً[٣].

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ هذا المصدر لابُدَّ من تقويمه تقويماً حقيقياً ، فهؤلاء الذين منعوا الاحتجاج بالحديث كانوا مقصرين ، لأنّ الحديث كلام أفصح الخلق وأوضحهم بياناً ، فلا يجوز إبعاده عن مجال الاستشهاد وتحرم اللغة من مصدر ثرّ معطاء ، فمن الواجب أن نتحرى ونبحث عن الأحاديث الصحيحة لتكون مصدراً واسعاً لبناء اللغة ، والاعتماد عليه في التقعيد النحوي[٤] ، وجعله المصدر الثاني في قضية الاحتجاج بعد القرآن الكريم[٥].

ويستخلص من هذه الآراء أنَّ الاحتجاج بالحديث كان على نطاق ضيق في العصور الأولى للتقعيد النحوي ، ولكنه أصبح على نمط من السعة إلى أن احتج به معظم المتأخرين من الرواة[٦].

وهكذا فأن مصادر السماع تجلت في القرآن الكريم والشعر والحديث الشريف والنثر على الرغم التفاوت الذي حصل في مدى الأخذ بها والتعويل عليها ، وما كان للسماع من تأثير في التقعيد النحوي لإرساء دعائم وأصول نظرية النحو العربي ، وأصّل النحاة فكرة **(القياس)** التي تُعَدُّ الدعامة الثانية من دعائم نظرية النحو العربي ، لكونه معياراً لتمييز الخطأ من الصواب في المطرد من كلام العرب.

فالعرب كانت تتسع فيما خالف القياس وتأخذ به إذا كثر استعماله ، وأنهم كانوا يحفظون القليل المسموع ، ولا يقيسون عليه ، ويسمونه (شاذاً)[٧] ، فالقياس النحوي كان قياساً يقوم على الفِطرة (السليقة اللغوية) التي توجب أن يكون ، وسيلة لمحاكاة كلام العرب الخلص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأجناس ، ويمتازون بسلامة اللغة[٨].

---

(١) ينظر : أصول التفكير النحوي : ١٢٩ ، ١٣٠.

(٢) ينظر : فصول في فقه العربية : ٩٧ ، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٩٤.

(٣) ينظر : في أصول النحو : ٥١ ، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٩٤.

(٤) ينظر : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٤٢ ، ٤٣.

(٥) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٤٥ ، ٣٤٦.

(٦) ينظر : الخزانة : ١ : ٩.

(٧) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٤١.

(٨) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٢٠ ، وتقويم الفكر النحوي : ١٥٩.

إنّ القياس نشأ إلى أن اتخذ هذا (السمت) من كلام العرب ، فكان للقياس الفقهي أثر واضح في القياس النحوي ، وأنّ قياس النحاة لا يختلف عن قياس الفقهاء ، فقد سلك النحاة طريق الفقهاء في استنباط الأحكام ، لأنّ الأصوليين النحاة على اتصال مباشر بالفقه وأصوله ، فمنهم من أسهم في التأليف فيهما ، كما أسهم الكثير منهم في المناظرات الكلامية ، وهكذا مارس النحاة القياس بصورة أعم وأشمل مما فعله الفقهاء بعد أن تم استقراء المادة اللغوية[١] ، وكان البصريون أكثر حرية وأقوى عقلاً ، فهم أصحاب تقعيد ، فقاسوا على الأعم الأغلب ، وعرفوا بأنهم أصحاب قياس ، لأنهم يريدون أن يؤسسوا لغة يسودها النظام والمنطق ، أمّا الكوفيون فكانوا محافظين ، وأشدّ احتراماً لما ورد عن العرب ، فلم يهملوا أيّ شاهد سمع عن العرب ، فعرفوا بأنّهم أصحاب سماع ، ولعلّ (المسألة الزنبورية) تشير إلى منهج البصريين في القياس ، فسيبويه لا يجيز إلا أن نقول : (فاذاهوهي) ، لأنها منسجمة مع المنطق ، هو : مبتدأ ، وهي : خبر ، وكلاهما ضمير رفع ، والكسائي روي له أو سمع : (فإذا هو إيّاها) ، فاحتج بما سمع وأجازه وأجاز القياس عليه وان كان شاذاً ، أما سيبويه فلم يجزه ، لأنه لا يعتد بالشاذ المسموع ، فلا يقاس عليه ، ولذلك نشأ الاختلاف بين البصريين والكوفيين في الأصول ، كما اختلفوا في الفروع النحوية[٢].

وهكذا يبدو أنّ البصريين عمدوا إلى التشدد في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب لوضع قواعد كلية منتظمة ، بعد أن اعتمدوا السماع الكثير أساساً لما وضعته من قواعد ، أمّا الشاذ فما أمكن تأويله ألحق بالقاعدة ، أمّا الكوفيون فقد رأوا أن التشدد في القياس وإهمال الشواذ قد يفقد اللغة كثيراً من تراثها ، ولذا عمدت إلى التوسع في القياس فأخذت بالشاذ من المسموع وجعلت من كل شاذ ونادر قاعدة بعينها[٣].

ومهما كان الرأي في مدى أخذ كل من البصريين والكوفيين بنزعتي السماع والقياس ، فمن المتعارف أن القياس في المرحلة الأولى ، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري ، استند إلى السماع ((ويقوم... على تعميم حكم الأصل على الفرع، وهذا هو جوهر الممارسة النحوية باعتبار أنها :(انتحاء سمت العرب في الكلام). هذا النوع من القياس بمعنى حمل بعض كلام العرب على بعض))[٤] ، وهو الذي أشار إليه (ابن الانباري) بقوله : ((وأما القياس فهو حمل حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإنْ

---

(١) ينظر : بنية العقل العربي : ١٤١ ، ١٥٠.

(٢) ينظر : ضحى الإسلام : ٢ : ٢٩٦ ، ٢٩٧.

(٣) ينظر : في أصول اللغة والنحو : ١١١.

(٤) بنية العقل العربي : ١٥١.

لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب))[١].

إن المدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي في هذه المرحلة من مراحل القياس التي تمتد عبر القرون الثلاثة الأولى منه ، والمرحلة التالية من مراحل تطوره والتي تبدأ بعصر ابن السراج وتلميذه أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، ففي هذه المرحلة بدأ التفاعل الحقيقي بين الفكر الإسلامي والفكر الإغريقي ، ونشط القياس على يد المعتزلة، لأنها كانت تعمل على تنشط الأحكام العقلية ، والقياس هو حكم عقلي ، ومن ثم صار القياس يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض ، وقد تغير موقف النحاة في القرن الرابع من المادة اللغوية ، فاتخذ القياس طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي[٢].

ويمكن من خلال ما أشير إليه أنّ طبيعة القياس قد تغيرت ، ومن ثم أدى إلى تغيير في حده، فحمل غير المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة ، وذلك أنّ المنقول المطرد يعد قاعدة ثم يقاس عليها غيرها ، فهو إذن ((حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٣].

ويلحظ من خلال ما أضافه هذا التعريف الاصطلاحي إلى المدلول اللغوي هو ضرورة وجود جامع يجمع بين الركنين الأساسيين : المقيس والمقيس عليه ، وبتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس ، أي : حكم الأصل إلى ما يلحق به من فروع ، وقد قصد بهذا التعريف الاصطلاحي – كما يحددها المقيس والمقيس عليه – إلى جعله امتداداً تلقائياً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي لإضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس[٤].

إن فكرة الأصل والفرع ترد إليها كثير من التفسيرات النحوية والصرفية ، كتفسير وجود الواو في (يقول) لاقترانها بـ (قال) ، والقول بأنّ التاء في (استعمل) أصلية ، في حين أنها تحولت إلى طاء في (اصطبر) لمجاورتها حرفاً مطبقاً هو الصاد[٥].

إن المنهج اللغوي الحديث لا يقر فكرة البحث عن أصل الكلمة أو قياسها بصيغة أخرى ((فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات مثل (نائب الفاعل) ، لان في ذلك تلميحاً إلى أنّ الفاعل

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥.

(٢) ينظر : في أصول اللغة والنحو : ١١٦ ، وأصول التفكير النحوي : ٤٨ ، ٧٧.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو :٩٣ ، وينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث : ٦٨.

(٤) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٧٨ ، ٩٧.

(٥) ينظر : أبحاث في اللغة العربية : ١٣ ، ١٤.

أصل مرفوع بعد ما بني للمجهول))[١] ، ويذهب الأشموني إلى أنّ ((النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية ، ويعلق الصبّان على قول الأشموني بأنه : كالصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل ، وهو مذهب الجمهور ، وقيل كل أصل))[٢] ، إن النحاة الأقدمين كانوا يستهجنون فكرة الأصل والفرع ، فلا الفعل ، أصل المشتقات كما يقول الكوفيون ، ولا المصدر أصل المشتقات كما يقول البصريون[٣] ، وهذه الفكرة لا يمكن إنكارها ، لأنها تؤدي إلى هدم القياس ، وهو من المصادر الرئيسة للتقعيد النحوي ، كما أشير إليه سابقاً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن فكرة الأصل والفرع كانت نابعةً من تطور مفهوم القياس إلى (القياس الشكلي) ، الذي يعنى بالأحكام العقلية دون عنايته بالنصوص ، فهو منهج يطرد في بحوث النحاة ، فلا منهج ينازعه في دراسة اللغة ، الأمر الذي حدا بالنحاة إلى الإغراق فيه ، ومن الواضح أن الأحكام تقاس فيه على الأحكام ، فهو قياس على القواعد لا على النصوص ، وأنواعه كثيرة. ومرد هذا التنوع إلى تحديد كل من المقيس والمقيس عليه على النحو الآتي : –

أ. قياس المعروف المطَّرِد على المعروف المطَّرِد.

ب. قياس المجهول على المعروف.

ج. قياس المعروف على المشكوك في ثبوته.

د. قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه[٤].

إن هذا الاتجاه بدأ في بواكير القرن الرابع الهجري ومن أبرز رجالاته الرُّماني (ت٣٨٤هـ) ، فقد مزج النحو بالمنطق[٥].

وصفوة القول إن القياس يعد الدعامة الأساسية في التقعيد النحوي ، فقد استند في مراحله الأولى على استقراء كلام العرب ، وهناك قياس آخر تلا هذه المرحلة جرى فيه الاعتماد على العقل أكثر من السماع ، أما المرحلة الأخرى فهي مرحلة القياس الذي وصل إلى حد الإغراق في استخدام المنطق وفيه أصبحت الظواهر اللغوية تستند إلى قياس قاعدة على قاعدة أخرى.

إذن فالقياس أدى أثراً مهماً في وضع قواعد نحوية كلية ، لكن النحويين بقياسهم قد أهدروا كثيراً من استعمالات العرب ، لان اللغة نفسها لا تخضع دائماً للقياس ولا تسير دائماً على

---

(١) مناهج البحث في اللغة : ١٨١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ : ٨٨ ، وينظر : مناهج البحث في اللغة : ١٨١.

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة : ١٨١.

(٤) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٨٩ ، ٩٠ وما بعدها.

(٥) ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : ٢٢٨ ، وفي أصول اللغة والنحو :١٢٠.

قواعد[١]، وعلى أيّ حال فأن استعمال القياس لا يصل إلى حد المبالغة لوضع القواعد النحوية ، لأنها مستمدة من الكلام العربي الأصيل ، ومحاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، في صوغ أصول المادة اللغوية وفروعها[٢].

ثم أنّ هذا القياس قد تحكمت به معايير التحديد الزماني والمكاني للنصوص اللغوية ، وبذلك أصيب بالجمود ، لان اللغة ظاهرة اجتماعية تنمو وتتطور ، وأنّ لكل مرحلة منها خصائص مستقلة، فهي لا تخضع للقياس ولا تخضع للنصوص المطردة في كلام العرب كما نادى به النحاة القدامى[٣].

ونلحظ أنّ الكوفيين استعملوا القياس أحياناً ولم يستندوا إلى أي سماع ، من ذلك قياسهم العطف بـ (لكن) في الإيجاب ، على العطف بـ (بل) في مثل (قام زيد بل عمرو) ، وأجازوا أن يقال (قام زيد لكن عمرو) ، من بدون سماع من العرب ، يجيز لهم هذا القياس[٤].

وهكذا نرى أن الآراء التي ذهب إليها المحدثون من النحاة في مسألة القياس ، توضح لنا أن القياس يعد الأساس الثاني ، بعد السماع في تطور نظرية النحو العربي ، وما صاحبها من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل.

أما **(التعليل النحوية)** فمن الواضح أن نشأتها بدأت في القرنين الثاني والثالث ، وقد أدت أثراً مهماً في بناء النحو العربي من خلال ما في داخله من أحكام مبنية على العلل في تفسير الظواهر النحوية ، وظاهرة التعليل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بميل النفس البشرية إلى هذه الظاهرة ((ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوٍ على الاعتراف به))[٥] ، ويؤدي التعليل إلى الاهتمام بالحقائق العلمية لتفسير الظاهرة النحوية للوصول إلى القاعدة ((ومن طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة النحوية))[٦]. النحوية))[٦].

---

(١) ينظر : ضحى الإسلام : ٢ : ٢٨١ ، ٢٨٢.

(٢) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٢ ، ٢٣.

(٣) ينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث : ١٠٧ ، ١٠٨.

(٤) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٦٤.

(٥) الخصائص : ١ : ١٠٢ ، وينظر : بنية العقل العربي : ١٦٨.

(٦) النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٥١.

إنّ أوّل النحاة الذين تجلت عنده ظاهرة التعليل في التقعيد النحوي ، هو (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي) ، وقد بلغ الغاية في ذلك[١] ، ثم أخذت هذه الظاهرة بالتنامي في عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فقد سئل عن العلة : أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب : ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعاها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فان أكن اصب العلة فهو الذي التمست ، وان يكن هناك علة غير ما ذكرت ، فالذي ذكرته محتمل أنّه علة... فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها))[٢] ، ويتضح من ذلك أنّ علل النحو قائمة على الاجتهاد ، والنحوي يستطيع أن يعلل الظواهر اللغوية على وفق ما يمتلك من قدرة على التفكير والمحاكاة الذهنية الصرف ، وحاول الخليل أن يلتمس مجموعة من الضوابط والقواعد للكشف عن نظام اللغة الداخلي[٣] ، ((وهكذا كان التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية ، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها... وكانت التعليلات تهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها))[٤].

ومهما يكن من أمر فالعلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وأنها كانت عند (سيبويه) مستمدة من روح اللغة ، مبنية على كلام العرب ، ونابعة من الفطرة والحس من حيث طبيعتها[٥] ، وفي هذا القرن بدأ النحو العربي يتأثر بالنزعة الفلسفية والمنطقية وما ترجم من الثقافات غير العربية ، مما أدى إلى ترويض أذهان العلماء لأكتشاف تعليلات مبنية على أسس منطقية تعد شيئاً جديداً في النحو العربي[٦].

أمّا في القرن الرابع الهجري فقد كان من الطبيعي أن ينتقل التعليل إلى مرحلة جديدة على يد الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، ومن أهم ما جاء به أنه قسم العلل إلى ثلاثة أنواع : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية.

والعلل التعليمية ما يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، ومن هذا النوع نصب اسم (إنّ) بوصفها تنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو (إن زيداً قائم) ، وهو ما يجري تعليمه وتعلّمه ، وقولنا :

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ ، ٥٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٦٦ ، وينظر : مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٢٦١ ، والأصول دارسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٦١ ، ١٦٢.

(٣) ينظر : أصول النحو العربي : ١٠٨.

(٤) أصول التفكير النحوي : ١٥٥.

(٥) ينظر : النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٦٩.

(٦) ينظر : أصول التفكير النحوي : ١٦٤ وما بعدها.

(قام زيد) ، لم رفع زيدٌ ؟ لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا نوع من التعليم ، لضبط كلام العرب.

والعلة القياسية تعليل وجوب نصب (إنّ) الاسم ، بأنّها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعوله ، فحملت عليه.

وأما العلل الجدلية النظرية فهي كل ما يعتل به في باب (إنّ) بعد ذلك كأن يستفسر عن أسباب التشابه بين هذه الحروف والأفعال[١].

إن (الزجاجي) أوجد هذا التقسيم في عصره ، لأنه أراد أن يكون للنحو حدوده المستقلة وأساليبه البحثية فيه ، وأنه ينماز عن العلوم الأخرى ، فقد لحظ أهمية العلل التعليمية وحاول تمييزها مما كان فلسفة وجدلاً ، وعلى الرغم من نظرته الفلسفية إلى العلل ، لكنه سجل ولادة اتجاه فكري جديد أراد تنقية النحو من هيمنة العلوم الأخرى[٢].

على أن الزجاجي لم يستطع أن يتحرر من آثار المنطق ، فقد كانت بعض تعبيراته المنطقية تشير إلى ذلك ، كقوله : ((أمّا الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعض حد منسوب إلى هو أكثر منه ، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه))[٣].

غير أن ظاهرة امتزاج التعليل بالفلسفة بلغ أوجه في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، ولا سيما على يد (الرُّماني) ، فهو منطقي مغرق في المنطق ، زجَّ النحو في متاهات فلسفية ومنطقية ، ونأى به عن الوضوح ، فأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) يُعد نحوه غريباً صعباً لا يناله أحد ، إذ قال : ((إن كان النحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء ، وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء))[٤].

وفي هذا القرن نرى أنّ ابن جنّي (ت٣٩٢ هـ) قد سما بهذه العلل ، وكان الغاية في مسائلها ، وقد أشار إلى أن النحاة تأثروا بالفقهاء والمتكلمين[٥] ، فقد ذكر أن علل النحويين ((أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين))[٦] ، فأفكاره في العلة باتت تحمل في

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ، ٦٥ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٨١ ، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وأصول التفكير النحوي :١٧٠ ، ١٧١ ،وفي أصول اللغة والنحو: ١٢٣ ،١٢٤.

(٢) ينظر : النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٩٧ وما بعدها.

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٥٤ ، وينظر : النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ١١١.

(٤) نزهة الالباء : ٢١٨ ، وينظر : بغية الوعاة : ٢ : ١٩٨ ، وفي أصول اللغة والنحو : ١٢٠ ، ١٢١.

(٥) ينظر : النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، وبنية العقل العربي : ١٦٨.

(٦) الخصائص : ١ : ١٠٠ ، وينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ٢٦.

طياتها حدّ الإغراق ، وكانت خطى ترسمها من بعده ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، وقد نادى ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثوالث ، والاكتفاء بالعلل الأوائل ، لأنها تكفي الدارس ، فالفاعل مرفوع ، وهي علة أولية ، فلا حاجة بنا إلى السؤال لماذا كان الفاعل مرفوعاً ، لان هذا سيؤدي بنا إلى العلل الثواني وهكذا ، وبهذا ينفتح الباب واسعاً للتعليل المنطقي الفلسفي ، ولعل قولنا : هكذا نطقت العرب يقطع الطريق على كل علّة[١].

ولعل ما نادى به (ابن مضاء) أصبح من القضايا التي حظيت بالاهتمام بشكل واسع في القرن السادس الهجري ، إذ شهد هذا القرن أهم محاولة لإصلاح النحو على يده ، فأخذ يدعو إلى إلغاء ما يستغني النحوي عنه ، وأن ينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، وبسبب ذلك فقد نادى بإسقاط العلل الثواني والثوالث[٢].

إن (ابن مضاء) كان يهدف من وراء ذلك إلى وضع منهج جديد لوصف اللغة العربية ، وتقعيد أصولها ومبادئها[٣].

وهكذا درس النحويون نشأة التعليل ، وقد بحثوا أموراً مهمة في تأصيل بحثهم في العلة ، ومن الأمور التي يميل إليها التعليل ، لدى النحاة القدامى ، أنه قائم على مرتكزين، هما : (التخفيف)، و (الفرق) ، ويتجلى في هذين المرتكزين الأسباب التي علل بها النحاة الظواهر اللغوية وتقعيدها ، كرفع الفاعل بالضمة ، ونصب المفعول بالفتحة ، فعلة رفع الأول وعلة نصب الثاني ، وهي أنّ الفتح خفيف ، والضم ثقيل ، والمفعول به أكثر عدداً من الفاعل في كلام العرب ، ولذلك نصبوا الكثير ورفعوا القليل ، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر ما يستخفون[٤] ، ومن أبرز ما ما اعتمد على مرتكز (التخفيف) ، نظرية التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي ، ومحورها يرتكز على أنّ الحركات في أواخر الكلمات مرده إلى التخفيف على المتكلم والتيسير عليه ، بعدم إلزامه بحركة واحدة ، وإعطائه الحرية في تنويع الحركات في أواخر الكلمات[٥] ، فإيثار الخفة ، وكراهة الثقل من أكثر العلل استعمالاً في كلام العرب ، فهم يؤثرون الخفة في الكلام ، ولذلك عللوا كثيراً من الظواهر الصرفية والنحوية بهذه العلة ، فالعرب يقولون :(ميزان)، و(الغازي) ،

---

(١) ينظر : الرد على النحاة : ١٣٠ ، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ٢٨.

(٢) ينظر : الرد على النحاة : ٧٦ ، والنحو العربي نقد و بناء : ١٩٦.

(٣) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : ٥٥.

(٤) ينظر : الخصائص : ١ : ١٠١ ، وأصول التفكير النحوي : ١٦٠ ، وأصول النحو العربي : ١٠٩ ، ١١٠.

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٧ ، والظواهر اللغوية في التراث العربي : ١١٢ ، وأصول التفكير النحوي : ١٦١.

و(يوقن)، والأصل أن يقال : (مِوزان) ، و(الغازِوُ) ، و(يُيقن) ، فقلبوا الواو ياء في الكلمتين الأولى والثانية ، وقلبوا الياء واواً في الثالثة. وعلة ذلك أنهم استثقلوا نطق الواو الساكنة في الحشو والمتحركة في الطرف ، بعد كسرة ، كما استثقلوا نطق الياء الساكنة بعد الضمة ، فوضعوا حرفاً مجانساً للحركة ، فالكسرة والياء متجانستان ، والضمة والواو متجانستان أيضاً ، وبهذا كان التجانس الصوتي سبباً في خفة النطق ، وعلة في هذه الظاهرة[١].

ويرتبط بالتخفيف علة أخرى ، وهي (كثرة الاستعمال) ، وقد علل النحاة من خلالها كثيراً من الظواهر اللغوية ، لأن التركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التغير ما لا يدخل غيره ، لأنهم ((إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج))[٢] ، وقد جعل النحاة هذا السبب عاملاً مهماً لفهم التركيب اللغوي ، ومن ثم باعثاً في التخلص من بعض أجزائه[٣] ، وقد سمي بمبدأ الاقتصاد اللغوي، لأن كثرة الاستعمال تجعل التراكيب اللغوية معروفة مفهومة ، ولهذا فالمتكلم لا يجد حرجاً في أن يقتصد في نطقها ، والعرب في كلامها تكثر من استعمال (النداء) ، فتحذف من (المنادى) الحرف الأخير، نحو (يافاطم)، و(يا معاوي) ، و(يا بثين) ، وكذلك الحال في قولهم : (مرحباً) ، و(أهلاً) ، أي : نزلت مرحباً ، ولقيت أهلاً ، ولكنهم حذفوا الفعلين لكثرة استعمال هذه العبارة[٤].

أما المؤثر (الفَرْق) فيراد به أنّ اللغة ، لحكمة معينة ، أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر ، كرفع الفاعل ونصب المفعول به ، ويسمى تنويع الحركة ، والتفرقة بين مدلول الصيغ ، كضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة ، والتفرقة بين أنواع الصيغ[٥].

ويشار هنا إلى أن البناء النحوي قام على علل كثيرة ، ولكن مبدأي (التخفيف) و(الفرق) كان لهما كبير الأثر في تعليل الظواهر النحوية ، ومن ثم فأن (علم النحو) قام على هاتين الدعامتين[٦].

ولكن ما يجدر التنويه إليه هو أن العلة النحوية جزء من القياس ، ويفسر بها نظام اللغة ، فالعلل كثيرة ولكن لا سلطان للقياس عليها كعلة التخفيف وعلة الاستثقال وعلة الجوار وغيرها ((والقياس إما أن تراعى فيه العلة وإما ألاّ تراعى ، فإذا لم تراع فيه العلة سمي (قياس الشبه) ،

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ : ١٠١ ، وأصول النحو العربي : ١١٤.

(٢) الكتاب : ٢ : ١٦٣ ، أصول النحو العربي : ١١٥.

(٣) ينظر : أصول التفكير النحوي : ١٦٢.

(٤) ينظر : أصول النحو العربي : ١١٥ ، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٨٧.

(٥) ينظر : أصول التفكير النحوي : ١٦٢ ، ١٦٣.

(٦) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٨٧.

وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلا مجرد هذا الشبه ، وهو شبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادته في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني. أمّا إذا روعيت العلة ، فإمّا أن تكون مناسبة أو غير مناسبة. فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس (قياس العلة) كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما ، وهي علة مناسبة لإجراء القياس...))[١].

ولا بد من أن يُشار إلى بعض الأمور التي يتناولها النحاة على صعيد البحث النحوي ، ومنها: أنّ هناك اتجاهاً ينكر العلل ، وينظر إليها نظرة نفور في بعض الأحيان، لأنّ النحاة القدامى جعلوا منها غايات يخضع لها كلام العرب ، مع أن اللغة لا تخضع في جميع الأحوال ، لمنطق معين ، وكثرة التعليل تفضي إلى شيء من الإفراط ، وهذا النهج يسد على الباحث المنافذ للوصول إلى النهايات والنتائج السليمة ، ومن المسائل التي أنكرها هؤلاء العلل الثواني والثوالث ، فالنحاة يتساءلون : لم رفع الفاعل؟ ولم نصب المفعول ؟ ولم لم يكن العكس مثلاً ؟ وهذا النمط من العلل ومن خلال الأسئلة والإجابة يعد سفسطة كلامية وإشكاليات جدلية في غير طائل ، فإذا سُئل عن أية علة لظاهرة معينة ، أن يُجاب : (هكذا قالت العرب)[٢].

وهناك اتجاه آخر يرفض العلل التي تخضع للمظاهر الفلسفية والمنطقية والعلل الثواني والثوالث ، وكان من نتائجها افتراضات وألاعيب ذهنية تركت أسوأ الآثار في البحث النحوي[٣] ، ولكن لا ينكر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى في الوجود والعدم ، ولا بأس في تسمية ذلك تعليلاً ، كما في تعليل النحاة حذف حرف العلة في الفعل (يقوم) بالتقاء الساكنين في حالة وقوعه بعد أداة جزم ، فقد حصل في هذه الحالة اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقتراناً مضطرداً ، ظاهرة حذف الواو في صيغة الفعل، نحو : (محمد لم يقمْ) ، وظاهرة سكون آخر الفعل، فلا ضير في تقريره كقاعدة[٤].

إن البحث في تعليل الظواهر اللغوية ليس عملاً عقيماً أبداً ، ولا هو معدوم الفائدة، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية ، و أهمل أصولها ، وأغرق بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها ، وأن استخدام العلل

---

(١) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٥٤ ، ١٥٥.

(٢) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٤٤ ، والمنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي : ٣٧.

(٣) ينظر : النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ١٦٣.

(٤) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ٢٩ ، ٣٠.

على نمط من البراعة في توجيهها كان سبباً يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس ، ويجعلها جزءاً من واقع فكره وعقله[١].

أمّا تفسير الظواهر اللغوية فهناك ظواهر ليس بحاجة إلى تفسير ، ولكن هناك ظاهرات ينبغي على عالم اللغة أن يجد لها تفسيراً ، ولاسيما الاختلاف الحاصل بين صيغتي (اسم الفاعل) ، و(اسم المفعول) في الأفعال (احترم) و (انتظر) ، وعدم وجوده في الأفعال (احتل) و(اجتر)[٢].

تبدى مما سبق أنّ النحو العربي تأثر بالمنطق ، ولكن لم يكن مقصوراً على القياس، وإنّما أصاب التعليل ، فعلل النحو كما يرى أرسطو كانت أربعة أنواع ، اثنتان منها كانتا موضع اهتمام ، هما : (الصورية أو الفاعلة) ، والغائية ، فالعلة الصورية شرح كيفيات الظواهر اللغوية التي يتخذها العلم موضوعاً له ، أما الغائية فهي بيان أغراض سلوك الظواهر ، وتدل القوانين العلمية على أنّ الغائية ليست فكرة نافعة ، لأنها تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختيار صدقها أو كذبها ، ومن قبيل العلل الغائية : علة رفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ونائب الفاعل ، واسم كان ، وخبر إنّ ، وفي نصب المنصوبات ، وفي منع بعض الأسماء من الصرف ، وفي بناء المبنيات ، وإعراب المعربات [٣] ، والعلة الغائية فغير معترف بها علمياً ، بخلاف العلة الصورية ، لأنها تصف وضعاً معيناً وكيفية حدوثه ، وبذلك فالعلم لا يعترف إلا بها[٤].

وهكذا انقسم الباحثون بين فريق مؤيد لاستخدام العلة ، على ألاّ يصل ذلك إلى حد الإغراق والمبالغة ، لأن التعليل لابُدَّ أن يقود عالم اللغة إلى تفسير الظواهر اللغوية بحسب القوانين الفاعلة لها ، وفريق أنكر العلل ويرى أن يصف الباحث اللغوي الظواهر اللغوية دون أن يذكر لها علة ، تأسيساً على مقولة الكسائي : (أيّ كذا خلقت) ، وهذه المقولة تشير إلى (الوصفية) ، التي لا تؤمن بتعليل الظواهر ، لأنّ اللغة لا تخضع لمبدأ التعليل ، أمّا الفريق الذي يؤيد استخدام العلل فأنّه يؤمن بالمنهج المعياري ، الذي يلتمس الأسباب للظواهر اللغوية.

وخلاصة القول في العلة إنّها بدأت على نمط من البساطة تستمد أصولها من طابع اللغة وكلام العرب ، إلى أن أطل القرن الثالث الهجري حين امتزجت الثقافة الاسلامية بثقافات وافدة كان لها أثر واضح في استخدام العلة لدى النحاة ، ولكنهم بالغوا فيها في القرن الرابع الهجري ، وقد احتلت مكانة واضحة في مؤلفاتهم ، فمنهم من قسمها ولاحظ فيها الغايات ، فكان فيهم من

---

(١) ينظر : نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : ٤٩.

(٢) ينظر : أبحاث في اللغة : ١٧.

(٣) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٠ ، ٥١ ، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٦٣ وما بعدها.

(٤) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥١.

أولع بالنظرة الفلسفية يغوص بها على العلل ، وكان فيهم من رفض الخضوع لها وكانت له فيها نظرة أكثر بساطة ووضوحاً. وظهرت لبعض النحاة آراء أصبحت فيما بعد نظريات كاملة ، ومن الذين تأثروا بالطابع الفلسفي (الزجاجي) إذ ذهب إلى أن تكون علله مرتبطة بالواقع ، إلا أنّه خالف مقاصده وجاء بعضها ممتزجاً بروح الفلسفة.

على أن ذلك لا يعني أن (الزجاجي) كان ممن أثقل كاهل النحو بالمنطق والفلسفة، لكن (الرّماني) تجاوز الحد المألوف في فلسفة العلل حتى وصلت علله إلى حدّ الإغراق ، في حين أنّ (ابن جني) و (ابن مضاء) قد دعا إلى عدم الاعتداد بهذا النمط من العلل.

أما المحدثون فمنهم من كان مؤيداً للعلل النحوية ، ومنهم كان منكراً لها ، ولكن هذه العلل كان يعتد بها بوصفها نظاماً لتفسير الظواهر اللغوية ، وقد أشار النحاة المحدثون إلى علتين مهمتين ، هما: (التخفيف) و (الفرق) ، وهاتان العلتان تفسران كثيراً من الظواهر النحوية ، فالتعليل ظاهرة عقلية كان لها حضور واضح في الفكر النحوي ، والاختلاف الحاصل في أواخر الكلمات دفع النحاة إلى محاولة التماس الأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف ، ومعرفة علة ذلك.

إن نظرية النحو العربي قامت على أصول وركائز تمثلت في السماع والقياس والعلل والإعراب والعوامل ، وما رافق ذلك من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل في مراحل لاحقة ، وقد أشرنا سابقاً إلى السماع والقياس والعلل في تفسير الظواهر النحوية، وهنا لابُدّ أن ندرس ظاهرة **(الإعراب)** التي تُعدُّ من الدعامات التي تقوم عليها هذه النظرية ، ومما يرتبط بالإعراب ارتباطاً وثيقاً ، العلامات التي تظهر على أواخر الكلم ، فالحركات الإعرابية كانت موضع خلاف بين النحاة قديماً وحديثاً ، وكان محور الخلاف الرئيس مدى دلالة هذه الحركات على معانٍ.

ومن النحاة المعاصرين من يعول على تأكيد الدلالة المعنوية للحركات على أنّ العربي كان حتى أواخر القرن الرابع الهجري يتكلم لغة معربة ، ويتضح ذلك في قول إعرابي حين سئل كيف تقول : ضربت أخوك ، فقال : ضربت أخاك. وحين سئل كيف يقول : ضربني أخوك ، رفع ، وعلل ذلك باختلاف جهتي الكلام[1] ، فقد اقتاده مستواه الحدسي إلى تفسير الاختلاف بين (أخاك) و(أخوك) باختلاف المعنى النحوي في كل حالة.

على أنّ من النحاة المعاصرين من يستند إلى إجماع النحاة المتقدمين في تأكيد دلالة الحركات على المعنى ، فلم يخالف عن هذا الإجماع سوى قطرب[2] (ت٢٠٦هـ) ، ومن ينعم

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ : ١٢١.

(٢) ينظر : نحو وعي لغوي :٨١.

النظر في آراء المتقدمين في هذه المسألة يجد أنّ (ابن فارس) قد وافقهم هذا الرأي ، حين ذهب إلى أن الإعراب هو الفارق بين المعاني النحوية ، فإذا قلنا : (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلاّ الإعراب[١].

فالإعراب يُعدّ حلية لنظام اللغة ، وفارقاً بين المعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، فلو قلنا (ضرب زيد عمرو) بالسكون من غير أن نظهر الحركة الإعرابية ، لم يعلم الفاعل من المفعول ، لان الإعراب يؤدي إلى الافهام ويزيل اللبس[٢].

والإعراب يميز بين المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وغيرها ، لأنه يعد من القرائن التي تتضافر لغرض تماسك الجملة لتأدية وظيفتها ، وهذه الظاهرة محض إطار علم النظم ، لأنه ((ينتقي لك من علم الإعراب خالصة ولبه))[٣].

إذن فالإعراب من القرائن اللفظية في الجملة لتمييز المعاني باختلاف العلامات الإعرابية في أواخر الكلمات ((والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم))[٤].

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنّ هناك دعوات ظهرت في العصر الحديث تسعى إلى هدم بنيان النحو العربي ، وقد نادت بإلغاء ظاهرة الإعراب من خلال آراء النحاة المحدثين في تفسير هذه الظاهرة ، ومؤدّى هذه الارآء أنّه ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأنّ أصل القصد من الحركات التخلص من التقاء الساكنين ، ووصل الكلام عند النطق ، وفي مثل هذه الحالة تتطلب الحاجة إلى استخدام الحركات ، وبهذا الوصل يتحقق الانسجام الصوتي الذي يأبى توالي حركة الضم والكسر والفتح ، كما يكون أيضاً بتحريك الحرف الأخير بحركة ما قبله أو بحركة ما بعده[٥].

إن تحريك أواخر الكلمات ليس عائداً إلى عوامل صوتية فحسب ، فالعوامل الصوتية لها نصيب ، ولكنه نصيب ضئيل بالنسبة إلى العوامل الأخرى ، ولا سيما نصيب الحركات الإعرابية الدالة على معانٍ[٦].

أما إشباع الحركات في حالة الرفع والجر ، وذلك مثل (جاء خالدو) ، و (مررت بخالدي) ، حين يريدون الوقف ، مع إن الموقف يقتضي كسر الدال لتنسجم مع حركة اللام قبلها لتحرك هذه اللام بالكسر دائماً ، وهذا يعني أنّ الحركات الإعرابية ليست حركات لوصل الكلمات بعضها

---

(١) ينظر :الصاحبي : ٥٥.

(٢) ينظر : المصدر نفسه: ٧٦.

(٣) دلائل الإعجاز : ٧٧.

(٤) شرح المفصل : ١ : ٧٢.

(٥) ينظر : من أسرار اللغة : ١٠٨ ، ٢٠٢.

(٦) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٣٧ ، ٣٨.

ببعض، بل أنها أعلام المعاني[١] ، والإعراب كان من الظواهر التي تساعد على حرية بناء الجملة[٢].

ويرى بعض النحاة المحدثين أن ظاهرة الإعراب لا تنسجم مع النمو الحضاري للغة ، وأنّ إنكار هذه الظاهرة ليس انحطاطاً للغة ، بل هو تطور مع الحياة ، ولو كان الإعراب متمكناً من لغة العرب لما حدث اللحن[٣].

ومن هنا فأن الحركات تدل على معان ، وأن ((وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي تنظيم وضبط للمبنى))[٤].

ويبدو أن الحركة الإعرابية لا تقوم بالدلالة على المعنى وحدها ، وإنما تتضافر معها قرائن أخرى تختلف من جملة لأخرى ، ومبدأ القرائن يشكل نظرية شاملة في اللغة والنحو ((فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ، ثم اختلفوا في هذا الإعراب ، هل كان في كلام العرب أم لم يكن ؟ وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية))[٥] ، فالعلامة الإعرابية مبنى من مجموعة (معانٍ) هي : الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام والرسم الإملائي ، مع مجموعة (معانٍ) هي : التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي ، ويتم في ضوئها جميعاً التفريق بين أقسام الكلام في العربية[٦] ، وأنّ الإعراب لا يمكن أن يكون بمعزل عن سائر القرائن ، لأنها تسهم في تجلية العلاقات المتشابكة في نسيج الجمل المتلاحم ، فالمقصد الرئيس للإعراب هو الإبانة عن العلاقات السياقية ، وأن قرينة (التعليق) تنفرد بأنها أمّ القرائن النحوية جميعاً ، وأنّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس ، وهو غاية لا يمكن التفريط فيها ، وهو من الدعائم الرئيسة في التبليغ والإفهام ، فإذا أمن اللبس واقتضى التركيب لسبب أو لآخر الترخص في هذه القرينة فأنّ النظام

---

(١) ينظر : مدرسة الكوفة : ٢٥٠ ، ٢٥١.

(٢) ينظر : فصول في فقه العربية : ٣٩٥.

(٣) ينظر : نحو عربية ميسرة : ١٢٣ ، ١٢٤.

(٤) بنية العقل العربي : ٤٣ ، ٤٤.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٥ وما بعدها.

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧ وما بعدها.

النحوي لا يأبى ذلك بل يعين عليه معتمداً على القرائن الأخرى ، والعلامة الإعرابية كأية قرينة تسهم في تجلية المعنى[١].

ولكن تجدر الإشارة إليه أن الإعراب وسيلة تعبيرية لأداء المعاني الدقيقة ، ويتضح ذلك في قوله تعالى : ((إِنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ))[التوبة : ٣] فكسر اللام من (رسوله) عطفاً على (المشركين) يُعد لحناً ، لأن حركة جر كلمة (رسول) يوقع البراءة على الرسول (صلى الله عليه وآله) مع المشركين وهذا باطل[٢].

وقوله تعالى : ((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ))[فاطر : ٢٨] ففي هذه الآية تقدم المفعول به (الله) على الفاعل (العلماء) ، ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل الدلالة المعنوية ، لوجب أن يكون (الله) هو الذي يخاف من العلماء ، ولكن نصبه أبعد هذا الفهم ، وأدى الغرض المطلوب[٣].

ولعل القول بأنّ مظاهر الترخيص في قرينة الحركة الإعرابية ، هو خروج عن نظام الإعراب من أجل غاية إبلاغية وبيانية يتطلبها الموقف ، فالنظام اللغوي يجوز هذا الترخيص ، لأنه مظهر من المظاهر الإبداعية في اللغة ، وهو أحد السبل إلى التجديد والابتكار[٤]. فالذين ينادون بهدم هذه الظاهرة لا ينظرون إلى البنية العميقة للغة ، وإنما يكتفون ببنيتها السطحية ، الأمر الذي أبعدهم عن أهم عنصر بنيوي فعال في تطوير نظرية النحو العربي ، فالرأي القائل بإبعاد ظاهرة الإعراب يصطدم مع منطلقات المنهج التوليدي التحويلي[٥].

وعلى الرغم من هذه الدعوات التي تنادي بإخراج (الإعراب) من ركائز اللغة ، وأن الحركات الإعرابية لا فائدة منها ، فإننا نلمح أن الحركات كانت الدافع الرئيس إلى وضع النحو ، وذلك للحد من تفشي ظاهرة اللحن ، كما أن النحاة قد وضعوا الحركات ليسهل على العرب استخدامها في فهم المعنى ، وكان للقرآن الكريم دور كبير في نسج خيوط المنهج الوصفي من حيث الاستعمال اللغوي الذي كان سائداً في الجزيرة العربية.

ومن المسائل المهمة في إرساء دعائم نظرية النحو العربي : **(العامل النحوي)** ، والبحث عن العامل النحوي يعد من أهم ركائز هذه النظرية ، فقد أخذ يظهر بوضوح عند (عبد الله بن أبي

---

(١) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٩٠ وما بعدها.

(٢) ينظر :العربية : ٣ وما بعدها ، وأصول النحو العربي : ١٣٧، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٩ ،١١٥.

(٣) ينظر : أصول النحو العربي : ١٣٦ ، ١٣٧ ، والتحليل اللغوي في ضوء علم اللغة : ٣٦ وما بعدها.

(٤) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٤٠٦.

(٥) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٣٥ (الهامش).

إسحاق الحضرمي) حينما سأل الفرزدق : (على أي شيء يرفع أو مجلف؟)[١] ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن (الرفع) هنا بإضمار فعل ، كأنه قال : لم يبق سواه[٢]. فإذا كان (الحضرمي) مشغولاً بفكرة العامل ، وإبطال الشاعر له ، فردّ (الفرزدق) يوضح لنا نضج فكرة التعليل عنده ، أي الإتيان بعلة نحوية تسوغ الحركة الإعرابية ، والتأويل لابُدّ أن يرتبط بعامل نحوي يسوغ الإعراب ، وهذا دليل واضح على فهم (الفرزدق) لملامح العامل النحوي ، وكان الحضرمي يجيز قول الشاعر:

إياكَ إيّاكَ المِراء فإنّهُ إلى الشرِّ دعَّاء وللشرِّ جالبُ[٣].

ويجب أن يقال : إياك والمراءَ ، ولكنه حذف (الواو) على تقدير فعل آخر ، أي : إياك اتق المراء [٤].

وممن تمثلوا العامل النحوي (عيسى بن عمر) ، ويتضح ذلك في مناظرته مع (أبي عمرو بن العلاء) ، فقد نصب كلمة (المسك) ، نحو : (ليس الطيبُ إلا المسكَ) على أنها معمول للفعل (ليس)[٥].

ولعل قراءة قوله تعالى : ((هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)) (هود : ٧٨) ، بنصب كلمة (أطهر) تحتاج إلى مسوغ إعرابي لتكون القراءة مقبولة ، وتطابق وجهاً من وجوه العربية ، (فعيسى بن عمر) يميل إلى نصب كلمة أطهر[٦] ، ويبدو أنه قد عثر على علة نحوية تسوغ النصب على (الحال) ، وقد وضح (ابن جني) المسوغ لهذه القراءة ، فجعل (هُنَّ) خبراً ، و (بناتي) مبتدأ ، و(اطهر) حالاً منصوباً من (هُنَّ) ، أو من (بناتي)، والعامل في الحال معنى الإشارة[٧] ، وبهذا يمكن تفسير القراءة ، وقبولها على هذا الوجه الذي ذهب إليه ، وتظهر جذور العامل واضحة في قوله تعالى : ((وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)) (المسد : ٤) بالنصب [٨] ، وتعليل ذلك بأنه ذم لها ، واستقباح لفعلها ، فالنصب على الذم يفسر بفعل محذوف تقديره (أذمّ) ، وهذا إدراك واضح لأثر

---

(١) نزهة الالباء : ١٢.

(٢) ينظر : نزهة الالباء : ١٢.

(٣) الخزانة : ٣ : ٦٣.

(٤) ينظر : الكتاب : ١ : ٢٧٩ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٥٣.

(٥) ينظر : مجالس العلماء : ١ – ٤ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٤٣ ، ٤٤ ، والأشباه والنظائر : ٣ : ٢٣ ، ٢٤ ، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٧٣ ، ٧٤ ، ورواية اللغة : ٧٣.

(٦) ينظر : طبقات الشعراء : ٤٩ ، وإملاء ما منّ به الرحمن : ٢ : ٤٣ ، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) : ٢٦.

(٧) ينظر : المحتسب : ١ : ٤٤٩

(٨) ينظر : معاني القرآن (الفراء) :٣ : ٢٩٨ ،٢٩٩ ،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢ : ٣٩٠.

العوامل النحوية المضمرة مما يؤكد معرفتهم طبيعة تلك العوامل ، وطبيعة عملها سواء أظاهرة كانت أم مضمرة ((فنحن أمام أخبار كثيرة عميقة الدلالة على أن هؤلاء النحاة قبل الخليل ، وسيبويه كانوا في استنباطهم قوانين الكلام يهتمون بتحليل التراكيب بالقرائن اللفظية ، ليربطوا بينها وبين الحركة الإعرابية معتمدين على فكرة العامل بالتضمين لا بالتصريح))[١] ، ومن هنا أرى أن النظر في اللغة، ومحاولة التعرف على طبيعة القوانين التي تحكمها بالاستقراء ، والفحص ، والمعاينة الدقيقة للتراكيب ، ومحاولة ربط التغيير الحاصل في أواخر الكلم بقرائن لفظية ظاهرة ، أو مضمرة قد مهد السبيل إلى ظهور فكرة العامل ، وساعد على تطورها ، وكان الخليل هو أول من توسع في تطبيق العوامل النحوية ، ومد ظلالها فشملت كثيراً من أبواب النحو ، وأن النحاة قبله لم يعرفوا غير العوامل اللفظية ، فكانت العوامل عنده نوعين : عوامل لفظية وعوامل معنوية [٢]، ومن العوامل اللفظية كما يرى (المبتدأ) فهو عامل الرفع في الخبر ، أمّا (الابتداء) فهو من العوامل المعنوية ، وهو عامل الرفع في المبتدأ [٣] ، وتحدث عن حروف الجر بوصفها عوامل مختصة بجر الأسماء، نحو (من) ، و (عن)[٤] ، وتحدث – أيضاً – عن العوامل والمعمولات ، مثل: (القِرطاس)، أي : أصبت (القرطاسَ) ، وقوله : (مرحباً) ،و(أهلاً) ، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال[٥].

لقد برزت فكرة العامل ، واضحة ، جلية محددة السمات عملياً ، ونظرياً في كتاب سيبويه تلميذ الخليل ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنَّ تفكير سيبويه النحوي يقوم أصلاً على هذه النظرية ، فهي هاجسه الأول ، والأخير في التحليل ، والنظر إلى اللغة ، وإقامة القاعدة النحوية ، إذ لا يمكن لأية حركة إعرابية أن تظهر إلا بعامل لفظي ، أو معنوي ، فقد أصّل سيبويه فكرة العامل النحوي وإنْ لم تكن من ابتداعه ، ولكنه جعلها حيّة فاعلة ، فأصبحت نواة الدرس النحوي ، ولُبّه إلى يومنا هذا ، ومن الصفحات الأولى تطالعنا هذه الفكرة ، فقد ذكر مجاري أواخر الكلم من العربية في مقولته المشهورة [٦]. فهو يفرق بين نوعين من الحركات ، فالنصب والجر والرفع والجزم والجزم حركات إعراب ، تدل على وجود العامل ، وتثبت حقيقته ، لأنها أثر من آثاره ، وبها يستدل على وجوده باطراد الأثر الإعرابي الذي يمكن أن يلحظ من خلال الاستقراء ، وتحليل التراكيب

---

(١) شرح المفصل : ٥٤٦.

(٢) ينظر : مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : ١١٠.

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ : ١٢٦ ، ١٢٨ ، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : ٢٨٨ ، ٣٠٠.

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ : ٣٩٦ ، ومكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : ١١٢ ، ١١٣.

(٥) ينظر : الكتاب : ١ : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ومكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : ١١٧.

(٦) ينظر : الكتاب : ١ : ١٣.

اللغوية ، والقرائن اللفظية ، وأما النوع الآخر ، فهو حركات بناء تلازم أواخر الكلمات ، مهما تغيرت مواقعها ، أو وظائفها في الجملة ، وليس للعوامل تأثير فيها فيعمد على تقدير محلها الإعرابي قياساً على مثيلاتها من المعربات.

ومن هنا فانّ فكرة العامل قد تكاملت عنده ، فهو يعتد بها في تحليل البناء اللغوي ، فالتغيير الحاصل في أواخر الكلم يرتبط بالمعنى ، وهذا التغيير يحمل معه وظائف لغوية جديدة ((فحرف الإعراب إذن هو : الحرف الذي تنتهي به الكلمة التي تتغير علامة آخرها بتغير العامل ، والعلامة ضرب من اللفظ أو أحد المجاري التي تتغير بتغير العامل... ولا يكون هذا التغيّر من صوت إلى آخر إلا بدخول معنى جديد على التركيب يؤدي إلى تغيّر المعنى الوظيفي ، أو الوظيفة اللغوية التي تؤديها الكلمة فيه))[١].

لقد أرسى (سيبويه) دعائم العامل النحوي ، وفرق بين نمطين من العوامل ، العوامل اللفظية والعوامل المعنوية ، والعوامل اللفظية : عوامل تظهر آثارها اللغوية بشكل واضح ، كما في (المبتدأ) الذي يرفع الخبر ، والفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، وأدوات الجزم التي تجزم الفعل ، والحروف المشبهة بالفعل التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر[٢] ، وهذه العوامل عوامل سائدة في النحو العربي ، لأن لغتنا العربية لغة معربة.

أما العوامل المعنوية ، فهي قائمة على الاستدلال الذهني المحض ؛ إذ لا يمكن أن تظهر ، فالمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء[٣]، والعوامل المعنوية ليست عوامل كثيرة ، وإنما هي محددة بالابتداء والتجرد وغيرها.

والعوامل اللفظية لها القدرة على العمل ظاهرة ، أو مقدرة ، ولعل التصريح بالعوامل المضمرة وجوباً كما في التحذير ، والتعظيم ، والاختصاص ، وغيرها من الأساليب يؤكد نضج فكرة العامل ، وفاعليتها في تقسيم مباحث النحو العربي وعقد أبوابه ، وقد أورد (سيبويه) شواهد كثيرة من القرآن الكريم ، وأشعار العرب ، وأقوالهم يؤكد فيها عمل العوامل المقدرة ، نلحظ ذلك في قوله : ((وسألت الخليل – رحمه الله – عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يَدلُّ على مُحصِّلةٍ تبيتُ[٤].

---

(١) رأي في مسائل تيسير النحو : ١٩ ، ٢٠.

(٢) ينظر : الكتاب : ١ : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ / ٢ : ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣١ / ٣ : ٨.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢ : ١٢٦ ، ١٢٨.

(٤) البيت لعمرو بن قِعاس ،أو قِنعاس المرادّي المذحجي ، وهو من شواهد سيبويه: ٢ : ٣٠٨ ، ينظر : الخزانة: ٣: ٥١ ٥١ ، ٥٣ / ٤ : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٦٨ / ١١ : ١٩٣.

فزعم أنّه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاّ خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً))[1] ، فكلمة (رجل) جاءت منصوبة بعامل لفظي مضمر يقدره (الخليل) (ترونني) سوغ للشاعر نصب الكلمة.

وقد يحذف العامل وجوباً في باب ما ينتصب على (التعظيم) ، و (المدح) ، نحو : ((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)) (النساء : ١٦٢) فقد جاءت كلمة (المقيمين) منصوبة بفعل محذوف تقديره (أمدح) أو (أعظّم) ، ولو كانت كلمة (المقيمين) معطوفه على (المؤمنون) في الآية الكريمة ، لكان حقها الرفع ((فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء))[2].

ولعل قراءة : ((الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) ، بنصب كلمة (ربّ) تقودنا إلى فكرة العامل ، وهو المسموع عن العرب ، فالعامل في نصبها مضمر للثناء والتعظيم [3].

والحق أنّ تقسيم (سيبويه) للعوامل النحوية كان أمراً مهماً في تأريخ النحو العربي، ويعد هذا التقسيم من الضوابط في تقعيد الظواهر اللغوية التي لم يستطع النحاة الخروج منها ، فالخلافات التي دارت بينهم لا تقوم على رفض العوامل ، ولا على افتراض عوامل جديدة ، ولكن خلافاتهم ترجع إلى تفسيرهم تلك العوامل ، أو تعليلها ، ومن الواضح أنّ الخلافات في العوامل النحوية ، تعدّ مصدر ثراء في الفكر النحوي ، في ضوء رؤية علمية لتفسير الظواهر اللغوية ، وحسن تعليلها ، بالرجوع إلى الأصول الصحيحة في التفكير النحوي ، وبذلك تقلل الخلافات ، وتتقارب الآراء ، ففي كثير من الأحيان قد يكون هناك خلاف بعيد عن النظرية النحوية في استعمال الظاهرة فتتشعب الآراء ، كاختلاف النحاة في ناصب (المفعول به) ، إذ ذهب (البصريون) إلى إن الناصب له هو الفعل أو شبهه ، في حين ذهب (الكوفيون) إلى إن الناصب له هو (الفعل والفاعل) ، نحو : (ضربَ زيدٌ عمراً). وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو (الفاعل) ، لأنّ الفعل والفاعل بحكم الشيء الواحد ، وقد احتجوا بسبعة أوجه[4].

في حين ذهب خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ) من الكوفيين إلى أن (المفعول به) منصوب بعامل معنوي هو (المفعولية) ، ويرى أن (الفاعلية) ظاهر الفساد [5].

---

(١) الكتاب : ٢ : ٣٠٨ ، وينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ٤٠.

(٢) الكتاب : ٢ : ٦٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢ : ٦٣.

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ٥٦ – ٥٨ (مس : ١١).

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٥٩ (مس : ١١).

وبهذا الرأي تتعدد أوجه الخلاف ، فتشمل طبيعة العوامل ونوعها ، ناهيك عن الخلاف في عامل النصب في (المفعول المطلق) ، و (المفعول معه) ، و (الاستثناء) ، وغيرها التي وسعّت حجم الخلافات النحوية ، وزادت من تعقيدها ، ومن ثم فأنّ اشتداد الجدل بين النحاة في العامل قد أدى إلى تباعد الآراء ((ولو أنّهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح ، لقلّ خلافهم وتقاربت الآراء))[١].

وهكذا اتضح أنّ أصول النحو العربي وموقف النحاة من هذه الأصول وتحكيمها في جدلهم قد أبعدهم عن بناء النحو العربي على أسس تقترب من (الوصفية) ، بيد أن النحو العربي برمته يعتمد على الخلاف في الرؤية ، والأمر المهم هو أن يدرس الخلاف نفسه برؤية لغوية حديثة لإعادة تشكيل الخطاب النحوي ، فالذي يهمنا هو أن تفضي الأمور إلى درس نحوي سليم ، وأن تدرس المواقف بطريقة ميسرة ، ومن هذه المواقف : موقف (ابن جني) فقد ذهب إلى أنّ المتكلم هو العامل الحقيقي ، وهو الذي يقف وراء التغيير الحاصل في أواخر الكلم وهذا الموقف أثار جدلاً بين الدارسين ، فقد تعددت المواقف وتباينت الآراء ، فمنهم من أيّد محاولة (ابن جني) ، وأضفى عليها طابع التجدد ، وأنّ محاولته هي هدم نظرية العامل ، لكي يؤسس على أنقاضه نحواً جديداً[٢]. وقد بني هذا الافتراض على قول ابن جني : ((فأما في الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، إنما المتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ))[٣].

إن نحو (الخليل) ، و(سيبويه) قائم على أساس العامل ، وجاء (ابن جني) ، فهدمه، وهذه دعوة لا تجد من يصغي إليها[٤] ، وأنّ رأيه ((اجتهاد عارض ، لم يضعه موضع التطبيق ، بل كان فيما طبّقه سائراً مع التيار التقليدي القائل بالعامل والعمل))[٥].

وأبرز من حمل لواء الدعوة إلى هدم فكرة العامل (ابن مضاء القرطبي) ، فقد دعا إلى إلغاء التقدير والتأويل ، لأنّه لا يؤمن بالعوامل ، وإنما يرى أن العامل هو (الله) ، فقد نادى بإلغاء الضمائر المستترة في المشتقات مثل : (زيدٌ حاضر) ، أي : (هو) ، وأنكر الضمير المقدر ، نحو

---

(١) إحياء النحو : ٤٠.

(٢) ينظر : ظهر الإسلام : ٢ : ١١٧ ، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي : ٦٨.

(٣) الخصائص : ١ : ١٤٩.

(٤) ينظر : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي : ٦٨.

(٥) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث : ٢١٤.

: (زيدٌ حضر) ، أي : (هو) ، كما ذهب إلى أن الألف والواو والنون ، نحو : (قاما) ، و(قاموا) ، و(قمن) ، علامات للتثنية أو الجمع ، وليست من الضمائر التي تعد (فاعلاً)[١].

ورأى أنّ العامل سبب في اضطراب (باب الاشتغال) ، واصطنع قاعدة ميسورة ، مؤداها أنّ الاسم المقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل منصوب ، نصب، لأنه في مكان نصب ، وإلاّ رفع ، لأنه في مكان رفع ، نحو : (أزيداً أكرمته) ، (أزيد حاضر) ، فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب ، والآخر مرفوع أو متصل بمرفوع جاز رفعه ونصبه ، نحو (أعبد الله ضرب أخوه غلامه ؟)[٢] ، كما أنّ في هذا الباب عسراً على من أراد فهمه أو تفهيمه ، فهناك مسائل في (الاشتغال) غير مستعملة ولا يحتاج إليها ، كقولك : (أزيداً لم يضربه إلا هو) ، و (أخواك ظناهما منطلقين) ؛ لذلك دعا إلى حذف هذه المسائل وأمثالها تقوية وتسهيلاً للصناعة النحوية [٣].

وقد اختلفت مواقف أهل التيسير في هذا العصر من هذا الباب ، فمنهم من دعا إلى إزالة كل ما علق بالنحو من شوائب وفي مقدمتها (باب الاشتغال) و (باب التنازع)[٤].

ويبدو أن (الاشتغال) هو مفعول به مقدم لغرض الاهتمام به ، و ((أنّ هذا لا يخرج عن باب المفعول به ، وليس لهم أن يخترعوا باباً جديداً يعطونه هذا الاسم الذي ينكر حقيقة المواد النحوية وهو (الاشتغال) ، والاسم هو (المشغول عنه)...)) [٥] ، وأنّ ((باب الاشتغال في قولهم : (إنْ أخاك قابلته فأكرمْهُ) ، لقد قالوا في نصب (أخاك) أنّه منصوب على (الاشتغال) أو إنّه اسم (مشغول عنه) ومعنى ذلك أنّ الفعل بعده (قابلته) قد نصب ضمير المتقدم (أخاك) فلم ينصبه واشتغل بنصب ضميره ، فنصبه إذن على (الاشتغال) ، وهو (مشغول عنه). أليس هذا من الألاعيب ؛ وعندي أن الاسم منصوب لأنه مفعول به قُدِّم على فعله ، والضمير في قابلته هو إشارة عائدة إلى الاسم المتقدم ، ولا حاجة أن نقول : إنه في محل نصب ، وبهذا تنتهي المسألة))[٦].

ويلحظ أنّ الاسم المتقدم عندما يأتي واجب الرفع لا يمكن أن نطلق عليه في هذه الحالة (مشغولاً عنه) ، وحقه أن يكون مع المرفوعات ، وذلك إذا وقع الاسم قبل أدوات الشرط أو

---

(١) ينظر : الرد على النحاة : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١.

(٢) ينظر : الرد على النحاة : ١٠٥ ، ١٠٦.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١.

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٦.

(٥) النحو العربي نقد وبناء : ٩٣ ، ٩٤.

(٦) هل من نحو جديد (بحث) : ٥٩ ، ٦٠.

الاستفهام أو (ما) النافية ، نحو : (زيدٌ إنْ لقيته فأكرمْهُ) ، و (زيد هل بقيتَ ؟) ، و (زيد ما لقيته) ، وكذلك إذا وقع هنا الاسم بعد (إذا) الفجائية ، نحو : (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو) [١].

إن إبعاد حالة وجوب الرفع من باب الاشتغال لهي من الدعوات القديمة التي نادى بها ابن هشام ، إذ قال : ((ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة إذا الفجائية ؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها...)) [٢].

ومنهم من دعا إلى نقل الاسم المشغول عنه إذا كان مرفوعاً إلى باب المبتدأ والخبر ، أما إذا كان منصوباً ، فينقل إلى باب المفعول به ، ولا يكون ذلك إلا بعد تخليص هذا الباب من وجهي النصب على المفعولية ووجوب الرفع على الابتداء[٣].

أما (التنازع) فهو : ((توجه عاملين إلى معمول واحد ، نحو : (ضربتُ وأكرمتُ زيداً) ، فكل واحد من (ضربت) ، و (أكرمتُ) : يطلب (زيداً) بالمفعولية)) [٤].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في أيّ العاملين أولى بالعمل ، فالثاني هو الأولى عند البصريين ؛ لقربه من المعمول ، في حين ذهب أهل الكوفة إلى أوّلية الأول ؛ لتقدمه[٥].

وذهب (ابن مضاء القرطبي) إلى إعمال الثاني في الاسم الأخير ، نحو : (قام وقعد زيد) ؛ وذلك لقربه ، آخذاً برأي البصريين ((ومذهب البصريين أظهر ، لأنه أسهل ، فأنّه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني ، أو إضمار على مذهبهم إن كان فاعلاً....))[٦].

ومن الأبواب التي ألغيت وكان في مقدمتها (باب التنازع) ، و (باب الاشتغال) لإزالة ما علق بالنحو من شوائب[٧] ، فليس هناك تنازع في نحو : دخل وجلس خالد ، فـ (خالد) أحدث الفعلين جميعاً [٨].

فلا بد من تخليص المادة النحوية من هذا الباب ، ولاسيما في الكتب المدرسية [٩].

---

(١) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ٩٤.

(٢) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٢ : ١٥١.

(٣) ينظر : تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده : ١١٧.

(٤) شرح ابن عقيل : ٢ : ١١٦ ، ١١٧.

(٥) ينظر : الرد على النحاة : ١٠١ ، وشرح المفصل : ١ : ١٤٩.

(٦) الرد على النحاة : ١٠١ ،١٠٢.

(٧) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٦.

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٦.

(٩) ينظر : هل من نحو جديد (بحث) : ٦٠.

على أن العناية (بالمعنى) من الأمور المهمة ، فـ ((لا يعنينا العمل أو أنّ هناك تنازعاً حقاً ، وإنما يعنينا هذا الأسلوب ومعناه ، إننا لا تعتقد أنَّ تعبيراً ههنا أولى من تعبير ، وإنما هو بحسب القصد والمعنى والراجح فيها نرى أنّه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين :

١. ما أعلمته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعلمته في ضميره ، لأنّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢. ما ذكرته وصرحت به أهم ممّا حذفته.

وإيضاح ذلك أنّك تقول : (أغضبت وأهنت سعيداً) و (أغضبت و أهنته سعيداً) والفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة ، ولذا جعلت لها الاسم الظاهر وحذفت مفعول الأول ، وأمّا في قولك : (أغضبت و أهنته سعيداً) ، فإنّ الاهتمام فيه بالإغضاب ؛ لأنّك أعلمته في الاسم الظاهر ، وأما الإهانة فقد أعلمتها في ضميره ، فالاسم الظاهر أقوى من الضمير))[١].

إنّ (ابن مضاء القرطبي) بحث مسألة (الفاء السببية) ، و(واو المعية) في نصبها الفعل المضارع لمعنى يقصده المتكلم ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ، نحو : (قام زيد) ، إذ سئل عن (زيد) لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وهذا الأمر لا يقودنا إلى الوصفية التي تعتد بالكلام المنطوق عن العرب[٢].

هذا مجمل ما ذهب إليه (ابن مضاء) في نقضه (نظرية العامل النحوي) ، وذلك للتخفيف من اصطناع العوامل وتكلفها... [٣].

ومن هنا فلا ضير في الأخذ بالعامل بحيث ألاّ يكون هناك تغيير في أساليب كلام العرب ، أو انتقاص من بلاغته أو الميل به عمّا وضع له من الأصول النحوية ، ومن ذلك فيما اصطنع من علاقة النسبة بين الاسمين كقولنا : (زيد في الدار) ، وهذا التركيب تام يتألف من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلّ عليها حرف الجر (في) ، ولكن النسبة التي ذكرت هي الصفة المقدرة ، (كائن أو مستقر) ، ولكنه استغني عنها أخذاً بالظاهر وعدم التقدير[٤]. وكذلك الحال بما سمّي بالتعليق عن العامل في باب التنازع ونلمح ذلك في قول (ابن مضاء) : ((وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علقت ولا أقول : أعلمت ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات ، وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول : (قام وقعد زيد) فإنْ علقت زيداً بالفعل الثاني ، فبين النحويين في ذلك اختلاف : الفراء لا يجيزه ، والكسائي

---

(١) معاني النحو : ٢ : ٥٦٩ ، ٥٧٠.

(٢) ينظر : الرد على النحاة : ٨٠ ، ١٣٠ ، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٧١ ، ٧٢.

(٣) ينظر : الرد على النحاة : ٧٦ ، ٧٨.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧.

يجيزه على حذف الفاعل ، وغيره يجيزه على الإضمار ، الذي يفسره ما بعده))[١]. التعليق إذن يختلف عن العامل ، في حين أن المصطلحين في باب التنازع يعطيان مدلولاً واحداً ، فالدعوة إذن هي التخفيف من استعمال فكرة العامل في التحليل النحوي لا من أجل هدمها.

ولا يخفى على من يدقق النظر في جعل علامتي الضمة والكسرة من علامات الإعراب ، ونفي أن تكونا من آثار العامل ، وأنهما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام ، وأنّ الفتحة ليست علامة إعراب ، ولا تدل على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، فهي السكون عند الوقف في لغة العامة ، لهو هدم لنظرية العامل[٢].

وجدير بالذكر أنّ إلغاء (نظرية العامل) يخلص الدارس من صعوبات النحو ، والانصراف عنها يقوده إلى تيسير النحو وتصنيفه تصنيفاً جديداً يقوم على المجانسة ، وجمع الموضوعات المتشابهة في باب واحد ، كأن يجمع في باب الفعل المضارع الأحوال المتشابهة من مثل بنائه على الفتح وتسكينه ، وأنّ إلغاء العامل يلغي من النحو كثيراً من أبواب النحو وفصوله ، وتجنب اللغة من التأويل والتقدير ، والافتراضات التي تصطدم وواقع اللغة[٣].

على أن من ينعم النظر في إلغاء (نظرية العامل النحوي) بكل صوره وتجلياته ، ذلك الخلط في تصنيف باب المبتدأ والفاعل والخبر والحال ، كما صُنفت أمور كثيرة على غير واقعها ، فألغيت الأبواب التي تقوم على أساس فكرة العامل ، ودمجها في الأبواب الأخرى ، فباب (كان) يدمج في باب الفعل التام ، لأنّ (كان) فعل ، فيعرب المرفوع بعدها (فاعلاً) ، أما المنصوب فيعرب (حالاً)[٤].

ومما يؤيد أهمية العامل هي قيمة النواسخ ، وتأثيرها في شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها، فكأن النحاة بذلك يسيرون على الطريقة التحليلية الشكلية ، وأنّ نظرية العمل مجرد ارتباط بين ظاهرة لغوية وظاهرة أو ظواهر أخرى ، على أن يكون ذلك بعيداً عن النظريات الفلسفية ، وفي ضوء هذا التحليل تصبح نظرية العامل ذات أهمية كبيرة ، لأنّ العوامل تعدّ الأساس في ضبط التغيرات في الجملة[٥].

ولكن ما يجدر التنويه إليه هو أن القرائن استبدلت بالعامل النحوي ، لأنها تتضافر على توضيح المعنى من خلال عدد من الأجهزة متكاملة مع الأجهزة الأخرى ، وأنّ كل جهاز منها

---

(١) المصدر نفسه : ٩٤ ، ٩٥.

(٢) ينظر : إحياء النحو : ٥٠.

(٣) ينظر : مقدمة الرد على النحاة ، تحقيق : (شوقي ضيف) : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥١ وما بعدها ، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده : ٤٩ – ٥٦.

(٥) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٧٩.

يتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، وتتجه كل طريقة منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، وبهذه الحالة فلا حاجة إلى عامل. فالفاعل مرفوع في النحو ، لان العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح ، وكان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً ، والمفعول به مرفوعاً لو أن العرف جرى على ذلك[١]. فالقول بالعامل لا يمكن أن يستغنى عنه ، وأنّ الفاعل مرفوع ، لأنّ المتكلم أحدثه.

ويلحظ – أيضاً – أنّ العامل النحوي استبدل بعامل آخر هو (السياق) ، فالأسماء المنصوبة ، نحو : القرطاس ، وأتميمياً مرة ، وقيسياً أخرى ؟ وقولهم : مكانك ، ودونك ، وإليك ، إنما نصبت وذلك بتضافر ملابسات الخطاب ومناسبات القول مع السياق ، وليس بفعل ناصب مضمر مقدر[٢].

ومن آثار فكرة العامل النحوي أنّه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية ، بل كانت الدراسة منصبة بالبحث عن العوامل ، والاهتمام بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من الاهتمام بالجملة وأنواعها ، وتحليل عناصرها على وفق العلاقات الترابطية بين أجزائها ، وما الإعراب إلا قرينة من القرائن التي تتضافر مع القرائن الأخرى لفهم المعنى[٣].

على أنّه ينبغي أن ندرك أنّ معنى العمل في النحو من المسوغات التي يؤخذ بها في بناء (نظرية النحو العربي) ، والعمل أو (الإعراب) هو الأثر الحاصل بتأثير العامل ، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ((ومتى ما انتظمت الكلمات في الجملة : فمنها ما يؤثر فيما يليه ، فيرفع ما بعده، أو ينصبه أو يجزمه ، أو يجره ، كالفعل ، يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، وكالمبتدأ ، يرفع الخبر ، وكأدوات الجزم ، تجزم الفعل المضارع ، وكحروف الجر ، تخفض ما يليها من الأسماء ، فهذا هو المؤثر ، أو العامل ، ومنها ما يؤثر فيه ما قبله ، فيرفعه ، أو ينصبه ، أو يجره ، أو يجزمه ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ، والمسبوق بحرف جر ، والفعل المضارع وغيرها فهذا هو المتأثر أو المعمول ، ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر ، كبعض الحروف ، نحو : (هل وبل وقد و سوف و هلاَّ) ، وغيرها من حروف المعاني))[٤].

---

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٧ ، ٥٨.

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢٣ ، ٢٢٤.

(٣) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٨٢.

(٤) جامع الدروس العربية : ٢ : ٥٩٦.

ومن المقرر أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام ، لأنّ العلاقة بين أجزاء الكلام ذات أثر في الدلالة على موقع كل جزء وفي معنى ذلك الجزء ، وأنّ العامل ليس عقيماً إذا ابتعد عن التعليل المنطقي لعدم ارتباطه بواقع اللغة أو طبيعة تركيبها[١].

والحق أنّ (نظرية العامل) ، قد قامت على أسس صحيحة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها وتيسير استعمالها ، فالذي يحدث الحركات هو المتكلم ، وقد نسب إليها العمل ، لأنها المرشد ، إلى المعاني والرموز ، وذلك من أصح الاستعمالات في العربية وأبلغها ، وعليه فلا ضير من تسميتها (عوامل) ، لأنها تؤدي إلى كشف المعنى المراد من الكلمة ، والقول بأن (كان) – مثلاً – ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، و(إنّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و (ظنَّ) تنصب مفعولين إلى غير ذلك[٢].

ولعل مما تحسن الإشارة إليه أنّ نظرية العامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ، لأنّ النظم قائم على العلاقات بين الكلم ، وأنّ هذه العلاقات مبنية على السببية ، وهذه المسألة تحكمها نظرية العامل في النحو العربي ، وأنّ إلغاء هذه النظرية من النحو العربي سيؤدي إلى هدم النحو العربي برمته[٣].

ومن ينعم النظر في المنهج التحويلي يدرك أنه له صلة بالعامل الذي يستلزم أنّ النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) بـ (بنية السطح) ، والبنية العميقة تقتضي فهم العلاقات بوصفها علاقات للتأثير والتأثر في التصورات العميقة ، وهي تمثل العملية العقلية في اللغة ، فقضية العامل صحيحة في التحليل اللغوي ، ولها حضور في النحو التحويلي بصورة لا تختلف كثيراً عما هي عليه في النحو العربي[٤].

ومجمل القول أنّ العامل النحوي هو الأساس في عملية التقعيد النحوي ، وهو السبب الرئيس في ربط مكونات البنى النحوية وترتيبها على نظام معين ، وأنّ وظيفة النحو ، هي دراسة مستوى بعينه من مستويات اللغة ، ومعرفة نظمه وضوابطه ، وصياغة هذه النظم والضوابط في شكل قواعد كلية من خلال الظواهر اللغوية ، وهذا المستوى ، هو: **(الجملة العربية)** بكل ما فيها من سمات لغوية ، وما يؤثر فيها من (عوامل) ، وما تؤديه من وظائف ودلالات[٥].

---

(١) ينظر : نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : ٤٨ ، ٤٩.

(٢) ينظر : النحو الوافي : ١:٧٤.

(٣) ينظر : بنية العقل العربي : ٨٣ ، ٨٤.

(٤) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج : ١٤٧ ، ١٤٨.

(٥) ينظر : تعليم النحو العربي عرض وتحليل : ١٤.

إن العامل شغل النحاة عن دراسة للجملة دراسة أسلوبية ، فقد كانت هناك دراسة من هذا القبيل فيما عالجه البلاغيون وخاصة في علم المعاني ، وفي جانب من عمل أبي عبيدة في (مجاز القرآن) وعبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) والسكاكي في (مفتاح العلوم) ، ولذلك فأن أهمية العامل تنبع من أن العامل عامل أساس في ضبط التغيرات اللغوية في الجملة ، وأنّ العلاقات الوظيفية في النحو العربي مرتبطة بالعلاقات العاملية ، لأنّ أجزاء الجملة العربية محكومة بالتغير ، فالعامل هو الركيزة الأولى في النحو العربي لما يؤديه من وظيفة في تفسير التغيرات الشكلية.

وقد برزت فكرة العمل عند (سيبويه) محوراً مهماً في إدراك أبعاد مفهوم الجملة ، فالعمل عنده العلاقات الترابطية بين مكونات الجملة ، تلك الفكرة التي تجعل من الجملة بنية واحدة متماسكة تتماز عن الجملة أو الجمل التي تليها ، وبذلك فأن الفكرة العاملية والفكرة البنائية ، هما المجالان في التحليل النحوي عند (سيبويه) لا ينفصلان في إطار تحديد مفهوميه الجملة.

ويعد الفعل العامل الرئيس في الجملة ، فهو المحور الذي تتعلق به مكوناتها ، وهو النواة المكونة للجملة ، ويمتاز بأنه يقوم بالعملية التوليدية دون غيره من مكونات الجملة ، وتوصف بالوظيفة الأساسية له.

وأنّه يقوم بالوظيفة التوليدية في الجملة فهو الذي يطلب الفاعل والمفعول فالفعل قد لا يتعدى إلى مفعول ، وهو اللازم ، وقد يتعداه إلى مفعول ، وهو الفعل المتعدي ، فالفعل هو العنصر المولِّد في الجملة ، لأنه العامل الذي يرتفع به الفاعل وينتصب به المفعول[١].

ويلحظ أنّ التعريفات للجملة والكلام على وفق المنهج التقليدي قائم على عنصرين ، هما : (الإفادة) ، و (الإسناد) ، فالكلام والجملة مترادفان ، وأنهما ما يؤدي معنى مفيداً مستقلاً بنفسه ، وما لا يؤدي معنى مستقلاً بنفسه سمي (قولاً) ، إذ القول أعم من الكلام ، فالكلمات المفردة والمركبات التي لم تتضمن معنى مستقلاً لا تسمى كلاماً ، بل تسمى قولاً[٢] ، والكلام هو : ((المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيدٌ أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك : ضُرِب زيد ، وانطلق بكر ، وتسمى الجملة))[٣].

أمّا الإسناد الأصلي فهو المعيار الأساس في التفريق بين الجملة والكلام ، وهو معيار الجملة ((والفرق بين الكلام والجملة أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصورة

---

(١) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه :١٥٥، ١٥٦.

(٢) ينظر : الخصائص : ١ : ٧٢.

(٣) المفصل : ٤٩.

لذاتها أولاً كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوراً لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس))[١].

أمّا تقسيمات المعاصرين للجملة فأنّ بعض هؤلاء أقاموا تقسيماتهم على أساس فكرة العامل ، فجاء تصنيفهم للجملة تقليدياً ، سواء على مستوى الشكل أو المضمون ، فقسمت الجملة إلى إسمية وفعلية ، لأن ذلك ينسجم مع طبيعة الكلام في العربية التي تأتلف من اسم وفعل وحرف[٢].

ولكن نحاة آخرين أقاموا تصنيفاتهم دون النظر إلى العامل ، فقسموا الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية ، وكان الذي حداهم على ذلك هو الرغبة في العزوف عن التقدير والتأويل[٣].

والذي ينعم النظر في أبحاث المعاصرين عن الجملة وتقسيماتهم لها على وفق المنهج التقليدي يلحظ أنّ النحاة القدامى عدوا ظاهرة الإعراب المستندة إلى نظرية العامل في تصنيفات الجملة ، وقد سلك طريقهم إلى هذا المنحى فريق من المعاصرين ، إذ إن الإعراب قرينة واحدة من القرائن الدالة على المعنى فحسب ، ومن الشواهد على هذا التقسيم تصنيف الجمل في ضربين : جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب.

إنَّ تصنيف الجملة على أساس مبدأ الإسناد ، يقود إلى التعويل على المعنى ، ويعد المحدثون أنّ دراسة الجملة أساس البحث النحوي ، لأنها تكشف عن العلاقات بين التراكيب والدلالة ، وكان تقسيمهم الجملة تقسيماً يربط المعنى والمبنى ، ثم تناولوا مكونات الجملة وعناصرها التركيبية ، فقد كانت دراساتهم وفق المناهج التقليدية في كثير من جوانبها.

وكان طبيعياً أن تظهر أنماط من التحليل للجملة لتحقيق سلامة المبنى من خلال العلاقات بين عناصرها للوصول إلى المعنى المقصود ، ولعل الدراسات اللغوية العربية في ضوء علم اللغة المعاصر والنظريات الحديثة ، ومنها : البنيوية والتحويلية التي ظهرت في هذا القرن ، قد أحدثت مساراً جديداً في هذه الدراسات.

أما من حيث الدلالة الزمنية للجملة ، فأن النحاة الأوائل قد قسموا الفعل على ثلاثة أقسام : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل[٤].

ويذهب بعض الباحثين المحدثين – عرباً ومستشرقين – إلى أنّ العربية ليس فيها من التراكيب ما يعبر عن الأزمنة المختلفة ، ليس على أساس تقسيمها الثلاثي الشكلي فحسب، وإنما على أساس التفاوت في الزمن الواحد ، بعداً ، أو قرباً ، فهذا المستشرق (وليم رايت) ، يقول : ((إن هذه

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ : ٨.

(٢) ينظر : الجملة النحوية : نشأة وتطوراً وإعراباً : ٨١.

(٣) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩.

(٤) ينظر : الكتاب : ١ : ١٢.

العلاقات (الزمنية) نفسها هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام وغير التام في السامية ، سواء أكان ذلك الزمن ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً... ولم ينجح النحاة العرب أنفسهم في أن يتبينوا هذه النقطة المهمة في وضوح ، لكنهم علقوا أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن (في ذاتها) وارتباطه بأشكال الفعل ، وذلك بتقسيم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل ، ثم خصّوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي ، والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل))[١].

وجدير بالذكر أن الزمن ليس وظيفة الصيغة مستقلة ، ولكن القرينة والسياق هما اللذان يحددان زمن الفعل ((إن بناء (فعل) وبناء (يفعل) لا يمكن أن يدلا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه ، ومن هنا فأن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه ، وإنما يتحصّل الزمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة. على أننا يجب أن نشير إشارة عامة إلى إن الفعل ثلاثة : ماض وحال ومستقبل ، وإننا نستطيع أن نقرر إن صيغة (فعل) وان دلت دلالات عدة في الإعراب عن الزمان ، فهي في أغلب الأحوال تدل على حدث أُنجزَ وتم في زمن ماض ، وأنّ صيغة (يفعل) تتردد بين الحال والاستقبال وإنْ ذهبت في الاستعمال مذاهب أخرى ، وذلك بفضل الأدوات والزيادات التي أشرنا إليها))[٢].

ويُلمَحُ أن النحاة العرب القدامى لم يطيلوا النظر في الأبنية المركبة ، ويقصد بالأبنية المركبة، نحو (قد فعل) و (كان قد فعل) و (كان فعل) ((وكأن العربية قد اتخذت من بناء (كان) فعلاً دالاً على الحدث غير مترشح للدلالة الزمانية إلا إذا كان لصيق فعل آخر... فإذا أبصروا (كان) في كلام فلابُدَّ من أن يتبينوا نقصانها ويشيروا إلى اسمها وخبرها كما ذهبوا إلى ذلك.

وعنايتهم بهذا جعلتهم لم يلمحوا هذه المركبات التي حفلت بها العربية لتستعين على الإفصاح عن الزمان بحدود لا يفصح عنها كل من بناء (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ) دون أن تضاف إليها هذه الزوائد))[٣].

على أن مما يجب الالتفات إليه هنا هو أنّ العربية غير قاصرة التعبير عن الزمن في مستوياته المختلفة بالفعل وحده ، وإنما كان للقرينة والسياق أثر في تحديد زمن الفعل ، فالقرائن جعلت صيغتي (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) تتفاوت بين أربع حالات لكل منهما[٤] ((إن الدلالة على الأزمنة

---

(١) الفعل والزمن : ٤٧.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته : ٢٤.

(٣) المصدر نفسه : ٢٥.

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٣٢ – ٣٧.

المختلفة ، كالماضي البسيط والماضي المركب ، والحال والاستقبال والمستقبل المحكي في الماضي ، والماضي المستمر وغير ذلك من معاني الزمن ، موجودة في العربية مثل وجودها في اللغات الحديثة ، ولكنها تحتاج إلى البحث والدراسة والتبويب والتنسيق))[١].

ويتضح من ذلك أنّ الدارسين المحدثين لم يعتنوا ((بهذه الإشارات المفيدة في كتبهم المدرسية ، بل جروا على إهمال (مسألة الزمان) إهمالاً تاماً واكتفوا بتقسيم الفعل المعروف ، ولم يستقروا نصوص العربية استقراء جديداً ليتوصلوا إلى نحو جديد))[٢].

(١) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : ١٣٢.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته : ٢٧.

الفصل الأول

المناهج اللسانية
والدرس النحوي الحديث.

المنهج التاريخي المقارن:

استعمل علماء اللغة الغربيون منذ أقدم الأزمنة (القواعد التقليدية) التي تشكلت من مزيج من الآراء والأفكار والنظريات سادت في أوربا ، وشاعت عبر القرون ، وهذه القواعد تمثل لغة ليست مستعمله بالفعل ، لأنها تمثل معايير تقليدية تمزج بين الفلسفة واللغة[١].

ويبدو أن (المنهج التاريخي) أقدم منهج لدراسة اللغة عرفه اللغويون الأوربيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ويلحظ أن الدراسات التي سبقته كانت دراسات نصيه تهدف إلى فهم النص من خلال المعايير المستقاة منه ، للوقوف على معناه ، كما أنها لا تهتم بدراسة الظواهر اللغوية من حيث تطورها التاريخي[٢].

فاللغويون الأوربيون قبل أن يعرفوا (المنهج التاريخي) لم يدرسوا اللغة (من أجل ذاتها) ، بل كانوا يدرسونها لفهم نصوصها ، ومن ثم يتخذون النصوص وسيلة لغاية أخرى كدراسة الثقافة أو الأدب[٣]. أي أنهم لم يجعلوا اللغة هدفاً لدراستهم إلا بعد معرفتهم هذا المنهج، فقد ظهرت في عصر النهضة أول محاوله لوصف اللغة بعيداً عن التيارات الفلسفية التي اصطبغت بها الدراسات النحوية في مراحلها الأولى[٤].

ومهما يكن من أمر فقد أخذ علم اللغة بالظهور في مطلع القرن التاسع عشر في صورة دراسات تاريخيه مقارنة ، واستمر على هذه الصورة زماناً ، وقد أدت هذه الدراسات المقارنة بين اللغات الرئيسة في العالم إلى الكشف عن الخصائص الأساسية لهذه اللغات والى الوصول إلى ما بينها من نسب ، كما ((قدمت معلومات كثيرة عن التغيرات التي تطرأ على الكلام الإنساني بحيث أمكن الوصول إلى الأصول العامة التي تسير عليها هذه التغيرات. نعم كانت هناك تأملات من قبل تتعلق بطريقة التغيرات اللغوية ، ولكنها كانت (تأملات) أي لم تكن مبنية على أساس علمي ؛ ولكن في أواخر القرن التاسع عشر حلّت محلّ هذه التأملات نتائج قائمة على الاستدلال العلمي)) [٥].

ويبدو أن (المنهج التاريخي) من أسبق المناهج في أوربا ، لذلك اتجه الأوربيون إلى اللغات القديمة ، وإهمالهم اللغات الحديثة التي كانوا يتكلمون بها ، لأنهم نظروا إلى اللغات

---

(١) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٢، ١٠٣.

(٢) ينظر : المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة : ٢٢.

(٣) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية : ١٩.

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي المقارن : ٥٨.

(٥) علم اللغة مقدمه للقارئ العربي : ٣٣٤.

الحية ((على أنها شيء متغير خداع وأن الجزء الثابت منها الذي يستحق الدراسة هو ذلك الموجود في اللغة المكتوبة)) [١].

فالمستشرقون – أيضاً – راحوا يهتمون باللغات القديمة ، لذلك انصرفوا إلى دراسة العربية القديمة ، ثم توجهوا في القرن العشرين إلى الاهتمام باللهجات المعاصرة[٢].

إنّ (المنهج التاريخي) انماز بأنه يبحث لغة ما ((في مكان محدد في مراحل زمنية مختلفة لبيان التغيرات التي لحقتها في أثناء تلك المراحل))[٣].

ومن الأفكار المهمة التي يعنى بها هذا المنهج (التغيرات اللغوية) التي تطرأ على اللغات عبر مسيرتها ، ومظاهر هذا التغير وأسبابه ونتائجه. ولذا فأن هذا المنهج ينطلق من مفهوم (الحركة) أو (الفاعلية المستمرة) التي تمتاز بها اللغات ، ذلك أن ((تغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية في داخل اللغة ، وفي كل اللغات كما أن التغير يحدث في كل الاتجاهات : النماذج الصوتية والتراكيب الصرفية والنحوية والمفردات ، ولكن ليس على مستوى واحد ، ولا طبقاً لنظام معين ثابت. هذه التغيرات تعتمد على مجموعه من العوامل التاريخية)) [٤].

فالتغير اللغوي ليس ((فساداً في اللغة أو انحرافاً عن التعبير الصحيح – كما يعتقد اللغويون التقليديون – ذلك أن التغير في أغلب أحواله ضرورة ملحة ، وهو أيضاً حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها))[٥] ، ولا ضير أن نحتاج إلى كلمات جديدة للتعبير عن أغراض جديدة ، وبذلك ((قد نقترض من اللغات الأخرى ، فنضيف بذلك كلمات جديدة إلى لغتنا ، وقد نضطر أحياناً إلى إحياء كلمات مهجورة ، وقد نضيف إلى معاني الكلمات التي نستخدمها معاني جديدة لتتسع لأغراضنا ، كل هذا يحدث ، وقد حدث شيء منه في تاريخ كل اللغات ، وهو عمل مشروع ، وحاجة ملحة وتغير ضروري))[٦].

---

(١) المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة : ٢٣.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣.

(٣) مدخل إلى علم اللغة (محمد حسن عبد العزيز) : ١٤٦.

(٤) أسس علم اللغة العربية : ١٣٧ ، وينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٣٧.

(٥) مدخل إلى على اللغة : (محمد حسن عبد العزيز) : ١٤٥.

(٦) مدخل إلى على اللغة : (محمد حسن عبد العزيز): ١٤٥.

وينبغي أن ندرك ((أن اللغة تتغير باستمرار ، وأن هذا التغير لا ينبغي أن يفسر دائماً على أنه فساد أو انحراف. إن دراسة التغيرات التي تصيب اللغة تقع في إطار ما يسمى علم اللغة التاريخي))[١].

إذن فالمنهج التاريخي يعنى بدراسة تطور اللغة الواحدة عبر القرون ، فالظواهر اللغوية يمكن أن تدرس دراسة على وفق هذا المنهج ((فيختار الباحث مراحل زمنية ، ثم يقوم بدراسة الموضوع على حدة دراسة وصفية في كل مرحلة ، ثم يقارن بعد ذلك بين هذه المراحل المختلفة ليحدد التغيرات التي حدثت ، وهكذا الأمر إذا كانت الظواهر المدروسة صرفية أو نحوية أو معجمية))[٢].

ولكن ما يجدر التنويه إليه هو أن الباحث يجب أن يراقب التطور الحاصل لهذه الظواهر اللغوية من حيث استعمالها مراعياً مبدأ القلة والكثرة ، وان يبين القوانين التي تحكم مسار هذه الظاهرة ، وما أثر فيها من عوامل لفظية وحضارية ، وعليه أن يؤرخ للظاهرات اللغوية[٣]. وأن يركز في دراسة اللغات على الجانب المكتوب ، الذي دوّن في وثائق بغض النظر عن اللغة في جانبها المحلي المنطوق[٤] ، بيد أن اللجوء إلى الكتابة يُعَدّ وسيلة عاجزة عاجزة لا تمثل المنطوق تمثيلاً دقيقا[٥].

ولا بد من أن نشير إلى أن الدراسات التي ازدهرت في أوربا فتحت آفاقاً واسعة لدراسة العلاقات بين اللغات ، وعدت هذه الدراسات أساساً لظهور مناهج البحث اللغوي ، وقد وجهت هذه المناهج الدراسات اللغوية توجيهاً جديداً ، وكان لها أثر كبير في الدراسات اللغوية الحديثة بعامة ، وفي مناهج الدراسات اللغوية العربية بخاصة ، وقد أخذت طريقها إلى مناهج الدرس اللغوي العربية ، من خلال قنوات التأثر والتأثير التي تمثلت بالمستشرقين ، فاهتم الباحثون العرب بهذه الدراسات الحديثة ، وقد وظِّفت في الدرس النحوي العربي الحديث بصورة مختلفة ، فانتقل الدرس النحوي نقله جديدة في إطار اللّسانيات الحديثة.

---

(١) المصدر نفسه : ١٤٦.

(٢) المصدر نفسه : ١٤٨.

(٣) ينظر : المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة : ٢٢.

(٤) ينظر : اللغة بين العقل والمغامرة : ١٥٣.

(٥) ينظر : مدخل إلى علم اللغة (محمد حسن عبد العزيز) : ١٤٩.

فمن النحاة العرب المحدثين من قصد إلى تعريفها ووصفها وإبراز مزاياها ومآخذها ، ومنهم من أعاد قراءة التراث النحوي بصورة جزئية أو كلية ، لأدراك أسرارها وتقويم القديم بمنظارها[١].

ومن النحاة المحدثين من نظر إلى وضع النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي ، لأن هذا النمط من الدراسة تُسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في معطياته ومنطلقاته إحساساً يقود إلى تبيان ملامحه وتجديد تصوره[٢].

وقد كانت الجهود التي بذلت في ميدان (المنهج التاريخي المقارن) قد أسهمت إلى حد كبير في نمو الدرس النحوي وتطوره ، على الرغم من أن الدراسات التاريخية المقارنة أقرب إلى علم اللغة[٣] ، بيد أنها تناولت الموضوعات النحوية الخالصة ، أي ما يتعلق بالمسائل الإعرابية وأجزاء الجملة ووظيفة الكلمة في الجملة ، فالمنهج التاريخي أو المقارن يهتم بدراسة الظواهر الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية[٤].

ومن الأمور المهمة التي ينبغي ذكرها ، أن المنهج المقارن هو جزء من المنهج التاريخي[٥] ، لكن هناك فرقاً واضحاً بينهما ، فالمنهج التاريخي ، يدرس الظاهرة اللغوية عبر عبر عصور مختلفة ، وأماكن متعددة ، ووصف ما أصابها من تطور ، في حين أن المنهج المقارن يهدف إلى المقارنة بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة ، ويرمي إلى تصنيف اللغات في أسر تبعاً لخصائصها ، مبيناً قرب تلك اللغات إلى اللغة الأمّ [٦].

---

(١) ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية : ٦ ، ٧.

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢١.

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن : ١١٣.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٩٥.

(٥) ينظر : اللغة : ٣٧٠ ، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٩٨.

(٦) ينظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٩٦ ، ١٩٩.

الإعــراب :

ومن الظواهر النحوية التي تناولها هذا المنهج (ظاهرة الإعراب) ، وهي ظاهرة لغوية قُدمى ، برزت في اللغات السامية ، ولم تحتفظ بها إلا لغات محدودة من بينها اللغة العربية ، وتدل الوثائق التي كتبت بالخط المسماري الاوغاريتي وتم اكتشافها عام ١٩٤٩م ، على أن الإعراب بالحروف كان أبرز ظواهر اللغة الاوغاريتية في المرحلتين الأولى والثانية ، أي قبل إضافة الحركات إلى الأبجدية ، كما انه كان ظاهراً في لغات المرحلة الثانية ، ومنها العبرية والآرامية ، وهذا دليل واضح على أصالة الإعراب في هذه اللغات، ولا سيما الأوغاريتية التي تثبت أنها أقدم اللغات وأقوى صلة بالعربية(١).

ويبدو أن النصوص السامية التي ظهر فيها الإعراب كثيرة ، ويلمح ذلك في قانون حمورابي ، المدون باللغة البابلية القديمة ، كما هو في العربية الفصحى ، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ، والضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فجملة : Summ a awelum awelum ubbirma بمعنى : (إذا اتهم إنسان إنساناً) ، وهناك حالات الإعراب في اللغة الاوجاريتية ، وهي إحدى اللغات السامية ، وقد اكتشفت في منطقة (رأس شمرا) على الساحل الشمالي لسوريا ، وهي مكتوبة بالخط المسماري كما دلت النقوش(٢).

والحبشية احتفظت ببقايا من الإعراب ، إذ تظهر فيها حالة النصب ، أما الأكدية فقد عرفت ثلاث حركات ثم تطورت هذه الحركات الثلاث وانتهت إلى حركتين هما الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر ، ثم إلى الحركة الواحدة وهي الكسرة الممالة ، ولعلَّ علاقة النبطية بالعربية وقربها منها استمدت هذه الخاصية من العربية(٣).

فالإعراب نشأ في العربية من إلصاق مقاطع كانت مستقلة التكوين ، تحوم حول الكلمات ، ثم التحمت بها على مرور الزمن ، ولكن لا تتحدد نقطة البدء لهذا الالتحام التي صدرت عنها ، وأنّ الإعراب سمة سامية ، وظاهرة تمتاز بها العربية من أخواتها الساميات(٤).

---

(١) ينظر : العربية أمّ اللغات السامية (بحث) : ١٨٤.

(٢) ينظر : فصول في فقه العربية : ٣٨٢ ، ٣٨٣.

(٣) ينظر : التطور اللغوي التاريخي : ٥٢ ، وفقه اللغة المقارن : ١١٨.

(٤) ينظر :المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٥٧.

إنّ سبب ظهور الإعراب في العربية وسائر اللغات السامية ، هو خلو هذه اللغات من إدغام للكلمات ، لوصل كلمة بكلمة لتتكون من الكلمتين كلمة واحدة لها معنى مركب منهما ، ويظهر الإعراب على أواخرها ، كما في اللغات الآرية[١].

تطور الحركات الإعرابية :

أما تطور الحركات الإعرابية عبر الحقب المتقادمة فقد بدأت وعلى أواخرها حركات بناء أو سكون ثم تطورت إلى الإعراب ((فالطبيعي أنّ الإعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا على مراحل ودرجات ، لابدّ أنّه بدأ بسيطاً ، كما هي الحال عند أخواتها. ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية ثابتة أواخرها على حركة واحدة أو على سكون))[٢].

ويبدو أنّ الأعلام والأسماء الممنوعة من الصرف في النقوش العربية القديمة – في ضوء الدراسات التاريخية المقارنة – قريبة الشبه من الأعلام والأسماء الممنوعة من الصرف في العربية الفصحى ، ولكن يلحظ بعض الاضطراب في صرفها أو منعه[٣].

وأنّ ظاهرة المنع من الصرف في تلك اللغات ظاهرة مستحدثة[٤] ، ويبدو ان هذا التوجه في مسار الحركات في بعض الظواهر كالممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم قد تقلصت من ثلاث حركات إلى حركتين[٥].

ومما تجد الإشارة إليه أن هذا الاتجاه في الأسماء الممنوعة من الصرف ، يمكن صرفها في الشعر ، والشعر كثيراً ما يحافظ على الظواهر النحوية القديمة ، وهذا الأمر يتجلى فيه أن هذه الظاهرة كانت من الظواهر المستحدثة في العربية[٦].

وهناك شواهد كثيرة تدل على أن ظواهر أخرى كانت تسير في تصرفها الإعرابي من البناء إلى الإعراب أو من اختزال الحركات إلى الكثرة فيها ، ومن الأدلة في إطار الدراسة المقارنة أن اللغات السامية لا تعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع (إلا في حالة

---

(١) ينظر : فقه اللغة المقارن : ١٦

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٣٤.

(٣) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ٢٦.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥ وما بعدها.

(٥) ينظر : تاريخ اللغة العربية (بحث) : ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٤٨.

(٦) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ٢٩.

النصب). ومعنى هذا أن إعراب الخبر والمضارع والمضاف ظاهرة مستحدثة في العربية ظهرت في دور متأخر من تاريخ العربية [١] ، ويستدل على ذلك في قول امريء القيس :

فاليومَ أشربْ غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ[٢].

فالنظام النحوي يتطلب أن يكون الفعل المضارع (أشرب) مرفوعاً ، ولكنه ورد مجزوماً أو مبنياً على السكون ، كما يبنى الفعل المضارع على السكون في مثل هذا الموضوع في معظم اللغات السامية ، ومنه قول الشاعر :

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزرِ

(هن) من الأسماء الستة وهو يعرب بالحركات أو بالحروف وهو ((في النظام النحوي المألوف اسم معرب بالحركات أو بالحروف. ولكنه في البيت مبني على السكون. وهو هنا يمثل مرحلة ما قبل الإعراب ، إذا كان عنصراً إشارياً (مثل ما وهذا) قبل أن يرتقي إلى مرحلة الأسماء المعربة))[٣].

وعليه فأن بعض الظواهر كانت تتطور من الإعراب إلى البناء أو من البناء إلى الإعراب.

أما دلالة حركات الإعراب على معانٍ ، فقد أنكر بعض النحاة الدارسين أن تكون لهذه الحركات دلالة على معانٍ معينة ، والغاية من وجودها في اللغة لوصل الكلمات بعضها ببعض ، كما أنها ليست عنصراً من عناصر البنية في الكلمات[٤]. ويحاول الدكتور عبد الواحد وافي دفع هذا التوجه بقوله :

((وأنّ في رسم المصحف العثماني نفسه ، مع تجرده من الإعجام والشكل ، لدليلاً على فساد هذا المذهب ، وذلك أنّ المصحف العثماني ، يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون ، المؤمنين....) وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، شهيداً ، بصيراً...) وهلم جرّا ، ولا شك في أن المصحف العثماني ، قد دون في عصر

---

(١) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٣٦.

(٢) ديوانه : ١١٨.

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٣٥ وما بعدها.

(٤) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٠٦ ، والمدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٣٨.

سابق بأمد غير قصير ، لعهد علماء البصرة والكوفة ، الذي تنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة ، اختراع قواعد الإعراب)) [١]. فالتحول هنا من الواو إلى الياء يدل على أن التغير الإعرابي كان يجري في ضوء المعنى ، فالواو والياء إذن علامتان لا تصلحان لوصل الكلام ، وأنّ الإعراب كان انعكاساً للواقع اللغوي الحي وكان يستخدم على نطاق واسع ، وأنّه امتداد لحقب سابقة[٢].

إنّ الردّ إلى الأصل يدلّ على أنّ هذه الحركات تدل بالضرورة على معانٍ ، فقولنا: (جاء رجل) فإنها تعني (جاء رجل هو) ، فالضمة هنا أصلها واو الضمير (هو) ، حذفت (الهاء) لكثرة استعمالها وبقيت (الواو) التي خففت إلى ضمة ، وهذا يعني أن أصل (الضمة) ضمير يدل على من أحدث الفعل[٣] ، وان أصل ألف النصب التي تطورت عنها الفتحة (ها) الإشارية ، وهو مقطع وضع في اللغات السامية للدلالة على الإشارة أو على التنبيه أو على الاتجاه ناحية شخص أو حدث أو إلى مكان وقوع الحدث أو الفعل فيه. فإذا قلت : (أكرمتُ الرجلَ) ، فأن أصلها (أكرمتُ الرجله) ، ويعني أن (الإكرام) واقع على الرجل ، وهو ما يدل على أن وضع (ها) الإشارية المتطورة إلى فتحة للدلالة على معنى[٤].

ويتوقع أتباع المنهج التاريخي المقارن ان أصل الكسرة هو ياء النسبة أو أنها قريبة الشبه منها ، ويعللون ذلك أن الاسم المجرور ينسب إليه الجار الذي جره ، فالمركب: (بيت الرجل) يعني أن البيت منسوب إلى الرجل[٥] ، وهذا يعني أن الأصل في وضع الكسرة كان للدلالة المعنوية.

واستناداً إلى النظرة التاريخية المقارنة ، ان الأصل في وضع الحركات في اللغات السامية كان للدلالة على معان معينة.

على أن ما يجب ذكره هنا أن أصحاب المنهج المقارن لا ينكرون أن الحركات الإعرابية استخدمت لوصل الكلام بعضه ببعض ((فالفتحة التي ينتهي بها الفعل ، فربما كانت لوصل الفعل بالذي بعده. فالأصل فيه أنه ينتهي بالسكون ثم جاءت الفتحة لمواصلة

---

(١) فقه اللغة (علي عبد الواحد وافي) : ٢٠٩ ، وينظر : فصول في فقه العربية : ٣٨٦.

(٢) ينظر : أسس علم اللغة العربية : ٢٣٨ ، ٢٣٩.

(٣) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ٢٤.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥.

(٥) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ٢٥.

الكلام. والفتحة وسيلة قديمة من وسائل الوصل نجدها في الحبشية تلزم نهاية المضاف. وكذلك ربما كان المنادى المفرد المبني على الضم يرجع في الأصل إلى صيغة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم تلك التي تصير أحياناً فتحة ممدودة. إذ يقال : يا ولدي ، يا ولدا ، ويا أمي ، و (يا أمّا). وبمضي الزمن تغير الصوت . aَ إلى هَ وقصرت الضمة فقالوا : يا ولدُ ، و يا أمُّ))[١].

الجملة :

من المسائل التي تربطها علاقات قوية بظاهرة الإعراب ، وكانت موضع اهتمام الدراسات التاريخية المقارنة ، مبحث (الجملة) ، فقد بدأت الجملة السامية على نمط من البساطة في التراكيب[٢] ، وأنها تمثلت في وحدات صغيرة تتألف كل وحدة من مسند ومسند إليه للتعبير عن فكرة بسيطة ، ويبدو أن اللغة السامية الأولى ذات جمل قصيرة وترتبط جملها بوساطة الواو[٣].

أمّا نظام تركيب الجملة في اللغات السامية فالجملة الفعلية تكون مبدوءة بفعل ويليه الفاعل ، والجملة الاسمية هي التي يتصدرها الاسم ويليه الفاعل[٤].

وعليه فإن العربية سارت على نهج السامية ، لذا جاء تقسيم النحاة القدامى للجملة إلى : اسمية وفعلية ، وأنّ هذا التقسيم ينطبق على التراكيب المنطقية التي تتكون من اسمين أو من اسم وفعل ، ولكن بهذا التقسيم قد جعل النحاة يغفلون أنماطاً كثيرة من الجمل التي تعبر عن انفعالات معينة ، مثل : جملة (إياك) وجملة (يا محمد) ، وجملة (خرجت فإذا علي) ، وجملة (لولا محمد لقمت) ، ويطلق على هذه التراكيب (أشباه الجمل) ، لأنها لا تفيد معنى تاماً[٥].

وهناك مسألة (المطابقة) وهي من القضايا المهمة ، لأنها ترتبط بوشائج قوية بالجملة ، وقد تمثلت هذه المسألة بالمطابقة بين المسند والمسند إليه ، والعربية الفصحى لا تلتزم المطابقة في الجملة الفعلية في الإفراد والتثنية والجمع ، نحو : (جاء الرجل) ، و(جاء

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٣٧.

(٢) ينظر : علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية : ١٤٧.

(٣) ينظر : أسس علم اللغة العربية : ١٤٩.

(٤) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية : ١٣.

(٥) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٦١ ، ٦٢.

الرجلانِ) ، و(جاء الرجال) ، فالفعل في الجملة الفعلية المبدوءة بفعل يكون في صيغة الإفراد ، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً ، وتلتزم العربية المطابقة في حالة تصدر الاسم الجملة ، كقولنا : (الرجل حضر) ، (الرجلانِ حضرا) ، و(الرجال حضروا)، وكذلك المطابقة في التذكير والتأنيث ، نحو : (قام خالد) و (أقبلتْ هند)[١].

وقد وجد النحاة القدامى نصوصاً ظهر فيها الفعل مطابقاً للفاعل في الإفراد والتثنية والجمع ، وكانت هذه النصوص مجالاً للتقعيد النحوي[٢] ، ومن أمثلتها قول الشاعر :

يلومونني في إشتراء النخيـ ـل أهلي فكلُّهم يعذل[٣].

وقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) ، وقول العرب : ((أكلوني البراغيث)).

وهذه الأنماط من التراكيب تسربت من أخواتها الساميات التي كانت تؤثر المطابقة، وكذلك العبرية التي كانت تلتزم المطابقة بين الفعل والفاعل سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية[٤].

إن العلامات التي تلحق بالفعل تشبه التاء التي تلحق بالفعل ، نحو : (قالتْ) ، أي إنها مجرد علامة للجمع ((وأن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالتْ فلانة) ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة... وأما قوله جل ثناؤه : ((وأسرّوا النجوى الذين ظلموا))[الأنبياء : ٣] فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فقيل له : منْ ؟ فقال : بنو فلان))[٥].

ولعل هذه لهجة قديمة تنسب إلى قبائل طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب ، وأنّ ظاهرة مطابقة الفعل لفاعله أو نائبه هي القاعدة المطردة الآن في العبرية ، نحو : (أقبلوا القوم)[٦].

---

(١) ينظر : دراسات في اللغة والنحو العربي : ٥١ – ٥٣.

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٧ – ٦٠.

(٣) بهذه القافية ينسب البيت إلى أميمة بن الجلاح الأوسي. ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٢ :٢٢٩. وبقافية (ألوم) ينسب إلى أمية بن أبي الصلت. ينظر في ذلك : أمية بن أبي الصلت حياته وشعره : ٣٥٧، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٢:٨٧٩.

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن : ١٩٦ ، ١٩٧.

(٥) الكتاب : ٢ : ٤٠ ، ٤١.

(٦) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٩٥ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : ٢٢١ ، ٢٢٢.

وهذه اللهجة تعد مرحلة من مراحل التطور اللغوية في حياة العربية ، وأنها اسبق من القاعدة العامة المعروفة الآن وهي إفراد الفعل في حالة تقدم الفاعل الجمع ، فالأرجح أن يجمع الفعل مع لا جمع ويفرد مع المفرد[١].

الجملة والتعبير عن الزمن:

ولابُدَّ أن نشير من خلال الدراسات التاريخية المقارنة إلى موضوع (الزمن) في الجملة العربية ، فقد حاول النحاة المعاصرون أن يولوا (الزمن) في الجملة العربية اهتماماً خاصاً ، لأنّ العربية اتهمت بأنّها غير قادرة على التعبير عن الزمن ، وأنّ الصيغ الفعلية التي تعبر عن (الزمن) في اللغات السامية قليلة نسبياً ، كما أن هذه الصيغ في العربية تكمن في صيغتين ، هما : (فعل) و (يفعل) ، وأن العربية بخاصة قد عبرت عن الزمن بالأساليب[٢].

إن الصيغ الفعلية السامية التي تدل على الزمن قليلة ، ولكنها قادرة على التعبير عن الزمن ، وذلك من خلال السياقات والأساليب والعلاقات الزمنية المتنوعة ((وأن هذه العلاقات الزمنية نفسها هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام وغير التام في السامية))[٣].

ويبدو أن العربية على أساس المنهج التاريخي المقارن أقدر من اللغات السامية الأخرى في مجال الدلالة على الزمن ، وأن الفعل لا يفصح عن الزمن بصيغه ، وإنما يتحصل من بناء الجملة وما يلحق بها من زيادات تعين الفعل على تحقيق المقاصد الزمنية في حدوده الواضحة ، أو الأدوات التي تلحق بالجملة ، (فالسين) و (سوف) تخلصان الفعل للاستقبال ، وأن (لن) تخلص الفعل للمستقبل المنفي ، وأن (لم) تدل على الماضي المنفي[٤] المنفي[٤] ، وكذلك تركيب (ما كتب) وتدل على الماضي ، و (لا يكتب) وتدل على المستقبل المستقبل ، و (ما يكتب) وتدل على الحال والاستقبال ، و (لما يكتب) وتدل على الماضي المنفي المستمر إلى الحال[٥].

---

(١) ينظر : اللغة والنحو : ٦١.

(٢) ينظر : اللغة : ١٣٦ ، ١٣٧.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٥٧ ، وينظر : الزمن واللغة : ٩٠.

(٤) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: ٨٩ ،والفعل زمانه وأبنيته: ٢٤، ٢٥ ، وأسس علم اللغة العربية: ١٤٨، ١٤٩.

(٥) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ١٣ ، ١٤.

وقد تقترن الجملة أو الفعل بإحدى صيغ (كان) ، كقولنا : (كان فعل) ، أو (كان يفعل) ، و (سيكون قد فعل) ، فقد أضيف كل من بناء (فعل) و (يفعل) إلى (كان) للإفصاح عن الزمان ، ويلحظ أن هذه المركبات قد حفلت بها العربية [١] ، ويشار إلى (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان ، وعلى هذا فأن مدخولها ينصرف إلى المستقبل[٢].

ويبدو أن صيغة (اسم الفاعل) تعبر عن الزمن في بناء الجملة العربية ، فجملة (أنا قاتلُ غلامِك) ، تدل على الماضي ، وعبارة (أنا قاتلٌ غلامَك) ، تدل على المستقبل[٣]. ومما يؤكد ذلك قوله تعالى : ((وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ)) (الكهف :٢٣ ، ٢٤).

وهذه الأنماط السابقة المعبرة عن الزمن تشير إلى أن اللغات السامية ولا سيما العربية أغنى من اللغات الأوربية واليونانية في بعض هذه المسائل [٤].

ولا شك في أن التطور الذي مرّت به العربية جعلها تسلك في عقدها أنماطاً تركيبية متنوعة للدلالة على الزمن ، مما هيّأ لها من القدرات الكاملة التي تمتعت بها. فالأكدية أكثر اللغات السامية من حيث تعدد صيغ الأفعال التي تدل على الزمن. وأنّ العبرية قد وسعت قدرتها للدلالة على الزمن باستخدام اسم الفاعل ، فضلاً عن صيغة الزمن الماضي والزمن المستقبل والزمن الحالي ، واستخدمت السريانية هذه الصيغ التي استخدمتها العبرية ، إلى جانب ذلك استخدمت صيغة اسم المفعول ، وهي تدل على الزمن الماضي....[٥].

وقد انمازت العربية بأنّها أقدر من اللغات السامية الأخرى في مجال الدلالة على الزمن، وهي على نمط من الثراء في الصيغ النحوية ، والصيغ الزمنية ، ويتمثل ذلك في لغة الشعر العربي. التي تعد من الروافد الثرية في صيغها النحوية ، والتعبير عن العلاقات في الأنماط التركيبية. لذا بلغت الذروة في اللغات السامية[٦].

المسائل النحوية الخلافية

(١) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ٨٩ ، والفعل زمانه وأبنيته : ٢٥.

(٢) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٥.

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ : ٢٢٣ ، ٢٢٤.

(٤) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ٨٩ ، ٩٠.

(٥) ينظر : خصائص العربية في الأفعال والأسماء : ٤١ – ٤٣.

(٦) ينظر : العربية الفصحى الحديثة نحو بناء لغوي جديد : ٢٤.

ومن الجوانب التي وظفت في ضوء الدراسات التاريخية المقارنة بعض المسائل النحوية الخلافية ، فقد نظر النحاة قديماً وحديثاً إلى أن هناك قضايا نحوية معينة على أنها ذات طبيعة خلافية ، ولكن الدراسات التاريخية المقارنة أثبتت ألا خلاف فيها ، ومن المسائل التي عولجت على أساس هذا المنحى مسألة نصب اسم (أنّ) ومسألة رفع خبرها ، وفي هذا المجال فقد قرر أن معنى (إن) في اللغات السامية (انظر) ، فإذا قيل : (إنَّ خالداً حاضرٌ) ، فمعنى ذلك : انظر خالداً ! هو حاضر[١] وبهذا التوجه فان اسم (إن) مفعول به ، وهذا يعني أنّه مسند وليس مسنداً إليه ، وبذلك يبقى الرفع علم الإسناد[٢]. أمّا القول بأنّ (حاضر) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، فلا يبقي وجهاً للخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة رفع خبر (إنّ) ، لأن البصريين والكوفيين يتفقون على أنّها تنصب الاسم ، ويختلفون في سبب رفعها الخبر ، فذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر ، وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر ، لأنّ كل فعل لابُدّ له من منصوب ومرفوع ، فالمرفوع يشبه بالفاعل ، والمنصوب يشبه بالمفعول، أمّا الكوفيون فيقولون ان خبرها مرفوع ، لأنّه كان في الأصل مرفوعاً قبل دخول (إنّ) على الجملة[٣].

ومن القضايا في مجال الخلاف النحوي التي برزت في الدراسات التاريخية المقارنة مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في الميم المشددة من (اللّهم) ، فذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) النداء ، واحتج الكوفيون على ذلك ، لأنهم استندوا إلى الاستعمال الذي تمَّ فيه الجمع بين (يا) والميم المشددة ، والميم المشددة ليست عوضاً من (يا)[٤] ، ويتضح ذلك في قول الشاعر :

إنِّي إذا ما حَدثٌ أَلَمَّا أقولُ يا اللّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[٥].

إن ميم (اللَّهم) في ضوء الدراسات التاريخية المقارنة ليست عوضاً من حرف النداء المحذوف (يا) ، بل هي كالميم في (الوهيم) وهي في (اللَّهم) أصلية ((والميم في اللَّهم ،

---

(١) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية : ٥٠.

(٢) ينظر : إحياء النحو : ٥٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١.

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ١١٥ (مس : ٢٢).

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ٢١١ (مس : ٤٧).

(٥) الخزانة : ٢ : ٢٩٥.

عوض من حرف النداء المحذوف من الأول غير قوي ، ذلك أن هذا التعويض لم يرد إلا في هذه الكلمة ، فهل لنا أن نفترض فنقول : إن الميم فيها هي كالميم في الكلمة العبرانية (الوهيم) ونعني (الله) ، والكلمة العربية بقايا لكلمات ذات أصول بعيدة ورثت الميم في نهاياتها من أصولها القديمة ، نحو (ابنم) ، و (فم) ، وغير ذلك)) [١].

ومن القضايا التي عالجتها الدراسات التاريخية المقارنة الأداة (لاتَ) ، فهي مركبة لا بسيطة ويستدل على ذلك بالآرامية ، ويبدو ((أن (لات) مركبة لا بسيطة ، وهي مثل (ليس) ، وقد تكون مركبة من (لا) و (ايت) وهذه الأخيرة كلمة سامية وهي في الآرامية تعني (شيء) ، وقد يكون في العربية (شيء) يقابلها هو مادة (أ ت) التي يخرج منها (أثاث). وقد رُكبتْ على نحو ما رأينا في أيس))[٢].

ومن القضايا الخلافية التي اسهمت الدراسات التاريخية المقارنة في حسمها تقديم معمول (اسم الفعل) عليه ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه والدليل على ذلك : (النقل) ، و(القياس) ، ويستدلون على ذلك بالأبيات المشهورة :

يا أيّها المائحُ دلوي دونكا * إني رأيتُ الناسَ يحمدونكا

* يثنون خيراً ويمُجِّدونكا

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم المعمول ، لأنهم عدوا لفظة (دون) ظرفاً ، وهذا يتفق والطور السابق لهذه اللفظة ، في حين اعتدها الكوفيون (اسم فعل) ، فكان مذهبهم يتفق وتطورها الحادث في الاستعمال[٣].

ولعل النحاة القدامى يرون أن (ما) المتصلة بـ (أنَّ) تكفها عن العمل ، ولكن الدراسات التاريخية تقرر أن القوة الإشارية في (إن) تنصب كلها على (ما) ، فتكون الجملة بعدها كأنها بدل منها ، وأن (ما) أضيفت لتزيد القوة الإشارية في (إن) ، وقد سميت (ما) (زائدة) وهي تسمية صحيحة شكلاً لا مضموناً ، وأنّ (أنْ) أداة ناصبة للمضارع ، ولكنها إشارية خالصة في ضوء النحو التاريخي المقارن ، فالنحاة المعاصرون يرون أن الفعل المضارع المنصوب بها ينطوي على غرض معين[٤].

---

(١) رسائل في اللغة : ١١٩.

(٢) النحو العربي نقد وبناء (الهامش) : ٨٣.

(٣) ينظر : الإنصاف : ١ : ١٤٠ (مس : ٢٧) ، وفي تاريخ العربية : ٢١٤ ، ٢١٥.

(٤) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية : ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧.

وهناك مسألة الاستفهام ، فقد كشفت الدراسات التاريخية أنه يتطور إلى نفي وهو ما يسمى بـ (الاستفهام البلاغي)[١] ، ويستند في ذلك إلى ورود (هل) الاستفهامية بمعنى (ما) النافية[٢] ، كقوله تعالى : ((هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ))[الرحمن ٦٠] .

وهكذا فأن (المنهج التاريخي المقارن) قد أسهم في مسائل شتى ، ولا سيما في تناوله علامات الإعراب ودلالتها على معانٍ ، زيادة على استعمالها لوصل الكلام ، كما عني بدراسة الجملة العربية لكونها ثرية بدلالاتها الزمنية ، وأنّ لهذا المنهج أثراً كبيراً في تسوية القضايا النحوية الخلافية ، وتقديم التفسيرات الجديدة لبعض المسائل التي كانت تخضع لتأويلات النحاة.

ولكن من أبرز النقود التي وجهت لهذه الدراسات ، أنها لم تضع نظاماً نحوياً يصل إلى مستوى وصف اللغة ، لأنّ العقبات التي تعترض طريق تطبيق هذا المنهج على النحو الصحيح ما زالت كثيرة ، وهي تتمثل في انحسار كثير من اللغات السامية وعدم اكتشاف بعضها ، كما أنّ المراحل الموغلة في القدم لجانب منها ما زال غامضاً ، وهو أمر يجعل من الصعوبة الوصول إلى تدرج هذه اللغات على طريق تطورها[٣].

ثم أن أكثر ما تناولته هذه الدراسات يدخل في مجال البحث الصرفي والصوتي ، وأن القضايا النحوية التي عرضتها لا ترقى إلى وضع نظام واصف للظاهرة فلابُدَّ من منهج علمي تصنيفي قائم على وصف الظواهر اللغوية يتعامل مع المادة اللغوية ، بعيداً عن التعليلات المنطقية والفلسفية ، فتوجه الدارسون إلى إعادة الدرس النحوي بقراءة لسانية جديدة مستفيدين من معطيات النحو الوصفي. فكان المنهج الوصفي ردّ فعل للمنهج التاريخي للتوصل من خلال اللغة المنطوقة إلى وصف الظواهر اللغوية ، لأنّ اللغة المكتوبة لن تحقق هذا الوصف المشار إليه[٤].

المنهج الوصفي

تمهيد:

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٦٤ وما بعدها.

(٢) ينظر : الازهية في علم الحروف : ٢١٨.

(٣) ينظر : المستشرقون ومناهجهم اللغوية : ٣٨ ، ٣٩.

(٤) ينظر : منهج البحث اللغوي : ١١٧.

لقد تغيرت ملامح الدرس النحوي في القرن العشرين ، واتخذت لها مساراً آخر ، حتى بدأ المنهج الوصفي بمعناه الواسع في الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معينة في مرحلة زمنية محددة ، فصرف هذا المنهج النحاة عن الدراسات التاريخية المقارنة ، وذلك لدراسة لغاتهم الحية المتمثلة بالظواهر المنطوقة للسلوك اللغوي ليصفوا أصواتها ومفرداتها وتراكيبها، فيستنبطوا قواعدها وأحكامها ، وهذه الدراسات لا تنسجم مع المناهج التي تعنى بتطور اللغات القريبة ، واللغويات التقنية التي تقوم على المعيار ، لأنها تقوم بدراسة الواقع اللغوي ووصفه بعيداً عن التعليل والفلسفة والمنطق في تفسير الظواهر اللغوية[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتجاهات الحديثة تحاول أن تؤسس لها أصولاً لنظرية تهدف إلى جعل الدرس النحوي سهلاً ، ومن ثم أخذت أنماطاً وطرائق مختلفة ، اختلف الدارسون في تحديد طبيعة مفاهيم هذه الاتجاهات وأبعادها ، وقد تأثر الدارسون بموجة الحداثة الغربية ، فدرسوا هذا المنهج الذي يعنى بإنتاج معرفية نحوية قابلة للنمو والتجدد ، والنحو الوصفي فرع من فروع (علم اللغة الحديث) الذي ظهر في أوائل هذا القرن ، ثم أخذ يضرب جذوره ويتأصل في الدرس النحوي ((واستعمال (الوصفي) مصطلحاً في الدرس اللغوي ، إنما كان نتيجة للمنهج التاريخي الذي وجه أعمال اللغويين الأوربيين حتى أواخر القرن الماضي))[٢].

ويقتضينا المقام أن نتوقف – قليلاً – عند مؤسس (علم اللغة الحديث) العالم السويسري (سوسير) ، وهو صاحب فكرة هذا المنهج ، وأن نشير إلى الأصول التي يرجع إليها المنهج الوصفي ، فجذوره تعود إلى الموازنة التي أقامها هذا العالم بين (الآنية) و(التعاقبية) ، والآنية هي وجهة نظر وصفية تقوم على البحث في (حالات) اللغة على أساس ثابت دون النظر إلى البعد التاريخي[٣] ، كما أكد إمكان بحث البنية اللغوية بحثاً وصفياً نابعاً من نظرته إلى اللغة ، تلك النظرة التي تجعل الهدف من التحليل اللغوي الوقوف على العناصر الأساسية التي تتألف منها اللغة بوساطة تقابل الصيغ العلاقات المتبادلة بينها [٤] ، وبنية اللغة هي أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية[٥].

---

(١) ينظر : أبحاث في اللغة العربية : ٩.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٢٣.

(٣) ينظر : مشكلة البنية : ٥٢ ، ٥٣.

(٤) ينظر : أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الانثولوجية (بحث) : ١٦٠.

(٥) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٧.

وقد أكد (سوسير) أن اللغة ينبغي أن تدرس بعد اكتمال تدوينها وتقنيتها وفي حال استقرارها في بيئة زمانية ومكانية محددة ، وسميت هذه الدراسة بوصفية اللغة[١].

فالمنهج الوصفي يصلح لدراسة اللغة على أساس علمي ، فقد بنى (سوسير) نظريته في ضوء (العلاقة اللغوية) ، واصفاً اللغة بأنها نظام معرفي من العلاقات ، كالجمل والعبارات والكلمات[٢].

ويبدو أنّ الدراسات الوصفية قد تسربت إلى النحو العربي من خلال محاضرات (برجشتراسر) عن الدراسات التاريخية المقارنة ، وقد عبر عن الوصفية (بالنظامية) ، وهي تصف الواقع اللغوي دون التعليل لظواهره [٣].

لقد بدأت بواكير الدراسات الوصفية على يد المستشرقين ، فتأثر الدارسون العرب ممن كانوا يدرسون في أوربا بهذا المنهج ، ومن ثم أخذت هذه الدراسات مجالاً أرحب في العالم العربي ، فليس انحسار الدراسات التاريخية المقارنة هو الدافع الرئيس في تطبيق هذا المنهج الجديد ، بل رغبتهم في الأخذ بهذه الدراسات وهو مطلب ضروري ، وأنّ درس العربية من منظور عربي وحده يظل منقوصاً في هذه المرحلة من استئناف النظر ، وأنّه لابُدَّ للدارسين المحدثين من أن يبحثوا في مجال هذا الدرس اللغوي الحديث ، وأن يتبصروا فيما بلغه من آفاق واسعة[٤].

ولعلَّ من دوافع الأخذ بهذا المنهج ما تسلح به فريق من النحاة المحدثين من نبذ للأفكار الفلسفية والمنطقية في الدرس النحوي العربي ، وتنقيته من العلل والعوامل النحوية ، وذلك باستقراء الظواهر اللغوية ، وعدم الإغراق في العلل والعوامل في مجال التقعيد النحوي ، كما هو شأن النحو العربي في القرن الثالث الهجري ، فلا بُدّ من تأسيس رؤية نحوية جديدة واضحة.

أمّا المعيارية فهي في كل اللغات الحية تصنع قواعد وأحكاماً لا تؤدي إلى (التحفيز) في إحياء المورث اللغوي على وفق الأسس اللسانية الحديثة.

---

(١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٢٩.

(٢) ينظر : المدخل إلى علم اللغة : ٣٣ وما بعدها.

(٣) ينظر : التطور النحوي للغة العربية (مقدمة المؤلف) : ٧ ، ٨ ، والعربية وعلم اللغة البنيوي : ١٤١.

(٤) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٩.

إن ابرز الجوانب المعيارية في النحو العربي تظهر في ظاهرة القياس والتعليل[١]، والاحتكام إلى المستوى الصوابي أو مقياس الصواب والخطأ في الحكم على الحدث اللغوي مع الخلط بين هذه المستويات ، وأنّ السليقة اللغوية طبع لا اكتساب ناتج عن احتكاك الفرد مع مجتمعه[٢] ، ويلحظ أنّ النحاة عند تحديد مستويات اللغة وتقعيدها وتحديد بيئتها المكانية والزمانية ، خلطوا بين لهجات القبائل التي اختلفت مستوياتها ، من حيث الأصوات ، والمفردات ، والصيغ ، وطرق تركيب الجمل ، والنبر ، والتنغيم ، وغيرها ، وأنّ لكلّ لهجة مستواها الصوابي في مرحلة زمنية كانت اللغة فيها قائمة على الفطرة اللغوية.

فالنحو العربي ليس مفتقراً للجانب الوصفي ، ولا يعني أنّ المعيارية طغت على كل جوانبه ، فهو في نشأته الأولى المتمثلة في جمع اللغة ورواياتها ، لم يكن كله يخضع إلى التأويل والتعليل والتقدير ، وإنما يُلمح فيه جانب من الوصف التقريري المحض[٣]. إن ما قام به النحاة الأوائل حمل طابعاً وصفياً ، متمثلاً بجمع اللغة وعمل أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني[٤].

إن النحاة الأوائل تناولوا الظواهر اللغوية من منظور شكلي ، أي : البنية الظاهرة للغة ، وهو الأساس الذي قامت عليه الدراسات الوصفية[٥] ، فالعرب هكذا نطقت اللغة ، وهذا الأمر يتضح في مقولة (الكسائي) : ((أي هكذا خلقت))[٦]. وهذه المقولة تعدّ من جذور جذور الوصفية الممتدة في أغوار الدرس النحوي القديم ، وهي جوهر المنهج الوصفي[٧] ، بيد أنّ (الكسائي) وغيره قد ارتضوا القياس اللغوي ورفضوا القياس العقلي المنطقي ، لأنّ النحاة قد تمادوا فيه ، وعدّوه منهجاً رئيساً تستمد منه القواعد النحوية[٨].

---

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٣.

(٢) ينظر : من أسرار اللغة : ٣٣ ، واللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٣ ، ٨٦.

(٣) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٥٥.

(٤) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٥٥.

(٥) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٠٧.

(٦) الخصائص : ٢ : ٤٨٧.

(٧) ينظر : فقه اللغة العربية وخصائصها : ٩٤.

(٨) ينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ٢٥. وقد نسب إلى الكسائي قوله من قصيدة مشهورة : إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع. (انباه الرواة : ٢ :٢٦٧) ولا شك في انه أراد القياس اللغوي لا القياس العقلي المنطقي. انباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، ط١ ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

إذن فمقولة (الكسائي) أظهرت النزعة الوصفية التي امتازت بالتقريرية الخالية من التعليل والتأويل والتقدير.

فالنحاة المحدثون رأوا أن المعيارية تجعل من الظواهر اللغوية قاعدة نحوية يجب الأخذ بها ، والوصفية تقوم بدراسة المادة المجموعة من الواقع اللغوي ، واستقرائها ووصفها من أجل الوصول إلى طبيعة الوصف اللغوي السليم(١).

ومن هنا فأن المنهج الوصفي أدى أثراً واضحاً في الدرس النحوي الحديث ، لذا فإن النحاة العرب قد أخذوا في هذا القرن بهذا المنهج ، ويتضح ذلك من خلال الدعوات التي نادت بالتخلص من آثار الفلسفة والمنطق التي علقت بالنحو العربي ، فهاجمت الأفكار التقليدية ، ومنها : ظاهرة التعليل والتأويل والتقدير ونظرية العامل(٢).

لقد كانت أفكار (ابن جني) و (ابن مضاء القرطبي) التي تقوم على انتقاد نظرية العامل ، توحي بأنهما كانا يأخذان بهذا المنهج(٣) ، لذلك نرى أن ما نادى به دعاة هذا المنهج لم يكن القصد منه إلغاء العلل والعوامل النحوية ، وإنّما كان قصدهم التخفف من العلل ، ولاسيما العلل الثواني والثوالث ، كما أنّ بعضاً من النحاة الوصفيين قد أخذ بمقولة الكسائي ، المشار إليها سابقاً. مع علمهم أنّ الكسائي قد التمس جانباً من العلل لمسائل كثيرة(٤).

وكذلك يلجأ بعض الدارسين المحدثين ، ومنهم الدكتور (إبراهيم السامرائي) تارة إلى ظاهرة التقدير ، وتارة ينادي بإلغائها ،وهو من دعاة المنهج الوصفي ، وذلك في قولنا:(أعطيت زيداً درهماً) ، فكان يرى أنّ أصل الجملة هو (أعطيت إلى زيد درهماً)(٥).

وهكذا فإن هذه المظاهر النحوية على وفق المنهج الوصفي كانت عفوية ، فكانت دراسة اللغة التي نادى بها أصحاب الوصفية تقوم على الوصف والملاحظة بعيداً عن المعيارية ، على أن تتم هذه الدراسة في مرحلة زمنية محددة.

---

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٨.

(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة : ١٩ ، ٢٣.

(٣) ينظر : الردّ على النحاة : ٧٧ ، وظهر الإسلام : ١١٧.

(٤) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية : ١٨١.

(٥) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٨٧.

المدرسة الوصفية الشكلية:

وأول ما يطالعنا في الدراسات الوصفية ظهور (المدرسة الوصفية الشكلية) ، وهي ردّ فعل للدراسات التقليدية التي سادت في أوربا في القرن التاسع عشر وما قبله ، وكان (بلومفيلد) رائدها الأول في أمريكا ، وقد سيطرت دراستها ونتائج أبحاثها في أوربا وأمريكا سنوات طويلة حتى بلغت ذروة نشاطها في الخمسينيات من هذا القرن[١].

أمّا الأسس النظرية التي اعتمدتها هذه المدرسة فتتمثل في الكلام المنطوق وهو المظهر الأساس في الدرس اللغوي ، وأنه يمثل لغة الحياة اليومية التي يستعملها المجتمع ، لا تلك اللغة التي يذهب بعض النحاة إلى أنّها اللغة الصحيحة للاستعمال ، وأنّ اللغة مجموعة من العادات المكتسبة شأنها في ذلك شأن مظاهر السلوك الأخرى ، كما أنّ اللغات تختلف بعضها عن بعض، وهذا الأمر يؤثر إيجابياً في الناحية التعليمية ، وأنّ كلّ لغة قادرة على تلبية جميع حاجات المجتمع الذي يستعملها[٢].

والمدرسة الوصفية الشكلية تنظر إلى النحو بوصفه علماً تصنيفياً هدفه الأول استقراء الصيغ الأساسية في اللغة بحسب المنقول من الكلام ، وأن دعاة هذه المدرسة يلتزمون (بالموضوعية) المتمثلة في الوصف (الاستقرائي) ، مما دفعهم إلى اطّراح العوامل الفلسفية والنفسية عند دراسة الظواهر اللغوية. وهكذا أصبحت مفهومية قواعد اللغة الجديدة قواعد وصفية لا معيارية ، فكل كلام منطوق يعدُّ صحيحاً نحوياً ، فلم يكن هناك معيار للصواب والخطأ يقيد اللغة[٣].

أمّا سمات هذه المدرسة فهي تحدد التراكيب الشكلية أو البنية الظاهرية للغة وتصنيفها في مستويات لغوية ، ومنها : المستوى الصوتي ، والدلالي ، والمعجمي ، وأضعف هذه المستويات في نظر المدرسة الوصفية الشكلية هو المستوى الدلالي[٤] ، لأن هذه المدرسة قد تأثرت بالمنهج العلمي الذي تُعدُّ صفة الموضوعية أهم مقوماته في وصف ظاهر اللغة[٥] ، وقد استُبعد المعنى من التحليل اللغوي ، وهو عنصر أساس ، لأنّ أصحاب هذه المدرسة عولوا في دراستهم على الشكل الخارجي (اللفظ) والمواقع التي يحتلها في التركيب اللغوي

---

(١) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٨٨ ، ٢٨٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥١ ، ٥٢.

(٣) ينظر : اللسانيات وأسسها المعرفية : ١٤٤ ، ١٤٥.

(٤) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٧٩.

(٥) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٣٣.

للوصول إلى المعنى ، لذا جاءت دراسة الوصفيين التشكيليين سطحية وقاصرة[١]. فاستبعد عنصر (المعنى) عند التحليل ، لأنّ محور اهتمام هذه المدرسة (توزيع) الوحدات اللغوية بطريقة ((استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين (القسم) الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام))[٢]، ومن بين التطبيقات على مبدأ التوزيع في النحو العربي موقع الاسم ، فالمعروف أنه يتحدد بدخول (أل) عليه أو وقوعه بعد أداة النداء (يا) أو حرف الجر ، وأنّ الفعل يتعين بدخول (قد) و (لم) ، وغيرها ، وبذلك يمتاز كل من الاسم والفعل بوجود هذه الأشكال دون اللجوء إلى المعنى[٣].

وهكذا فأنّ منهج التوزيعية في التحليل اللغوي يسعى بهذه الأساليب الشكلية إلى تعريف أقسام الكلام دون التعويل على المعيارية الدلالية أو الفلسفية أو العقلية ، كما فعل النحاة الأوائل في تعريفاتهم تلك الأقسام[٤].

وقد انمازت المدرسة الوصفية الشكلية – أيضاً – بأن منهجها الرئيس الذي استخدمته هو منهج (التحليل إلى المؤلِّفات أو المكونات المباشرة) ، وهو من أهم إسهامات البنيوية في أمريكا لدراسة التراكيب النحوية ، ويقوم هذا المنهج بتحليل الجملة على أساس تقسيمها إلى أجزاء أو مكونات مباشرة ، لأنها ليست خطاً أفقياً من كلمات متتابعة ، وإنما هي نسق منظوم من طبقات قابلة لأن تنقسم في تقسيمات ثنائية إلى أنّ تصل إلى طبقات صغرى لا تقبل التقسيم[٥].

ويُعنى هذا المنهج بالعلاقات بين المؤلفات المباشرة ، فيُكْشَف عن أنّ هذه العلاقات نمطان : علاقات أفقية وتكون بين المورفيمات – وهي أصغر وحدة لغوية ذات معنى – في الجملة الواحدة ، وعلاقات رأسية وتكون بين المورفيمات التي يمكن أن تحل إحداها محل الأخرى[٦].

---

(١) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٣٣.

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٣٢.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤.

(٤) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : ١٢٥ ، ١٢٦.

(٥) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢٣ – ٣٢.

(٦) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٣١.

ويلحظ أن منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة ومبدأ التوزيع ، هما أصلانِ يتمايزان ويتكاملان في إطار التحليل البنيوي عند مدرسة بلومفيلد[١].

وعلى أيّ حال فأنّ معطيات هذه المدرسة الوصفية الشكلية ، قد أفادت الدراسات اللغوية الحديثة عند النحاة العرب المحدثين ، ولا سيما في مجال التقعيد النحوي.

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢٤.

منهج التحليل الشكلي:

وجدير بالذكر أن هذا المنهج كان له أثر واضح في الدرس النحوي العربي من خلال معطياته ، وقد كشفت الدراسات الحديثة التي قام بها النحاة العرب المحدثون ، أن هناك عيباً في التفكير النحوي لدى النحاة القدامى ، فالنحو العربي قام على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية ، وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي ، انه لا يخلص إلى القاعدة من المادة ، بل يضع القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية معينة ، ثم يفرضها على المادة ، كما أنّ هذا التفكير قد أدى بالنحاة إلى الخلط بين المستويات اللغوية المختلفة عند القبائل ولم يميزوا بينها[١].

وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بالموضوعية ، فوصفت اللغة دون فلسفتها ، وأن يوصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزاؤه بعضها عن بعض ، فالمدرسة النحوية العربية تبدأ بالجزء حتى تنتهي إلى الكل ، وقد عيب على هذا النمط من التوجه ، ولا بُد من أن ينطلق من الكل إلى الجزء انسجاماً مع الدرس النحوي في ضوء منهج التحليل الشكلي[٢].

إن مبدأ الاتجاه من الكل إلى الجزء في الدراسات اللغوية ينماز بأن تقيم هذه الدراسات أبحاثها انطلاقاً من الجملة إلى الكلمة[٣].

ولعل بعض المناهج اللسانية المعاصرة تولي الكلمة عناية خاصة بوصفها جزءاً من التركيب اللغوي ، ولا سيما المعجمية الوظائفية ، والنحو الوظائفي[٤].

وفي ضوء التحليل الشكلي يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها ، فتقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، وقد اجتلب النحاة العرب هذا التقسيم عن اللغة اليونانية القديمة ، وهذا التقسيم يتصف بالقصور ، لأنه لا يكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاق كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة[٥].

ولكن النحاة أضافوا إلى تعريفاتهم هذه الأقسام ، أنماطاً من العلامات وهي أدل على هذه الأقسام من تلك التعريفات ، ومن ذلك : إن كلمة (ليس) فعل ماضٍ ، لا تدل على

---

(١) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : المقدمة (د).

(٢) ينظر : المصدر نفسه : هـ ، ٢ ، ٣.

(٣) ينظر : قضايا المنهج في اللغة والأدب : ٣٧.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨.

(٥) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي :١٧ – ٢١.

الحدث إلا في حالة اتصالها بضمير ، نحو : (لستُ قائماً) ، كما نقول : (قمت) و(دخلت). وهذا يوضح أن تعريف النحاة للفعل القائم على أساس الدلالة المجردة ، لا يصلح أن يكون تعريفاً لكلمة (ليس) ، والذي يثبت دلالتها الفعلية الماضوية هو علامة تاء الفاعل التي تدخل عليها[١].

ومن هنا فان مدرسة التحليل الشكلي تعول على الشكل دون المعنى ، وتأخذ بالفصل بينهما ، فالنحاة العرب اضطربوا في تحديد معرفية (النكرة) و (المعرفة) من حيث الشكل والدلالة ، فهم يعرفون النكرة على أساس شكلي ، وهو دخول أداة التعريف (أل) عليها ، ولكنهم ينتكسون إلى الدلالة مرة أخرى ، فيقولون أن (أل) هذه لا بُد أن تكسب الاسم التعريف[٢].

كما أن النحاة القدامى قد دمجوا بين بناء الصيغة واستعمالها في التحليل اللغوي ، فوضعوا قواعد من خلال استعمالاتها الخارجية ، ومثال ذلك أن (المثنى) يصاغ بزيادة ألف ونون في آخر مفرده ، وصلح للتجريد وعطف مثله عليه[٣] ، ولكن هناك من الكلمات ما يشذ استعمالها الخارجي عن هذا النسق التجريدي المتمثل في استخدام العطف علة لتفسير المثنى ، فكلمة (ولدان) تعني (ولد وولد) ، ولكن كلمة (أبوان) لا تطلق على (أب وأم) ، وكلمة (قمران) لا تعني (قمر وشمس) ، وذلك لاختلاف الدلالة في كل منها ، وهذا مخالف لقواعد اللغة[٤].

إذن فالمدرسة الشكلية لا تنظر إلى (المعنى) ، بل أنّها تجعل الأنساق اللغوية محكومة بالشكل ، وفي ضوء هذا المنهج يفرق بين أفكار أربعة ، هي : الإعراب ، والموقع الإعرابي ، والحالة الإعرابية ، والعلامات الإعرابية ، فكل من المبني والمعرب يشغل موقعاً إعرابياً معيناً، فيكتسب الحالات الإعرابية المختلفة ، وهذا يعني أنّ الحالة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي ، لا الكلمة التي تشغله. ثم إن العلامة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي ، ومن ثم فإن من غير اللازم أن تكون هناك علامة لكل حالة إعرابية ، وبذلك لا ينبغي لنا أن نحتاج إلى نظرية تقدير العلامات الإعرابية[٥].

---

(١) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي :٢٠ ، ٢١.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٦ ، ١١٧.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل :١ : ٤٩.

(٤) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي :٣٦.

(٥) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ٥٥.

ويبدو أن النحويين قد ربطوا بين المعاني النحوية والحالات الإعرابية أو المواقع التي تقع فيها الكلمات كموقع الفاعل أو موقع المفعول أو موقع المضاف إليه ، فالحال الإعرابية أمر اعتباري ذهني ، أمّا العلامة الإعرابية فأمر لفظي ، وقد تظهر الحالات الإعرابية في اللفظ بالعلامات الإعرابية ، وقد لا تظهر[١].

ومن خلال هذا التوجه يمكن إعادة تقسيم الكلمات باعتبار قبول أواخرها للحركات أو عدم قبولها للتخلص من الفروض المتعسفة التي أوجبها النحاة للتفريق بين الكلمات[٢] ، كما في الكلمات التي تنتهي بحرف علة ، فهناك كلمات تنتهي بحرف علة من أصل بنيتها ، وأخرى تنتهي بحروف علة زائدة ، ويتمثل ذلك الاختلاف بين الاسم المقصور والاسم المنقوص ، فأنّ جميع الحركات لا تظهر على المقصور ، في حين يظهر بعضها على المنقوص ، وكلاهما يختلف عن الاسم الصحيح الآخر[٣].

على أن ما يجب التنويه إليه أن عدم ظهور الحركة على المقصور والمنقوص ، هو تعذر نطقها في المقصور وثقلها في المنقوص ، وأن عدم ظهورها يعود لعوامل صوتية.

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٨ ، والجملة العربية مكوناتها وأنواعها وتحليلها : ٢٢.

(٢) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ٥٥.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٦.

ومن الأمور التي عولجت في منهج التحليل الشكلي موضوع (الجملة العربية) ، فالنحاة العرب لم يفرقوا بين نماذج الجمل التجريدية ، نحو : اسم مسند ، اسم مسند إليه ، والجمل الواقعية المعبرة عن أحداث لغوية ، نحو : (محمد قائم) ، وقد قصدوا بالجملة الحدث اللغوي ((ومجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات هو ما يسمى بعلم النحو. أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علماً ، بل أحداثاً واقعية سماها علماء اللغة المحدثون بالكلام... أي أنهم لم يقصدوا به النماذج التركيبية للجمل بل الأمثلة الواقعية لها ، وهي وحدها التي تدل على معانٍ تفيد فائدة تامة))[١].

ويوضح النحاة أنهم نظروا إلى الجملة على أنها أمر كلي مركب من كلمات فحسب، مع العلم أن الجملة الواحدة ، كقولنا : (هل قال ؟) تتكون من ثلاثة نماذج تركيبية متداخلة ، هي : أداة استفهام ، فعل ماضٍ ، ونموذج للنغم يتكون من (نغم متوسط ، نغم مرتفع هابط) ، ونموذج للنبر يتكون من (نبر خفيف ، نبر شديد) الخ ، وهذه هي الجملة التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها[٢].

ويتبدى لنا أن منهج التحليل الشكلي استبعد – أيضاً – في التحليل عنصر الدلالة وعدم الأخذ بالتقدير ، كما في بعض الشواهد التي أغنى فيها التنغيم عن ذكر بعض الحروف في بابي النداء والاستفهام[٣] ، ومن قوله تعالى : ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)) (يوسف : ٢٩).

وقول عمر بن أبي ربيعة :

ثمّ قالوا : تحبّها قلتُ : بهراً عددَ النجم والحصى والتُّرابِ[٤].

إذن فهذا المنهج لا يقر بظاهرة التقدير عند وقوع الحذف ، كحذف المبتدأ والخبر، ومن أمثلة حذف الخبر بعد (لولا) ، قولنا : (لولا زيدٌ لهلك عمرو). وقد يكون الحذف الجائز مقبولاً ، ويرفض الحذف الواجب ، لأن الأول تسمح به ظروف الموقف اللغوي ، والثاني

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٥.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٦.

(٣) ينظر : الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (بحث) : ١٢٢ ، وينظر : ظاهرة النداء : أسلوب النداء دراسة صوتية (بحث) : ٨٧ . ١٠٦.

(٤) ديوانه : ٥١.

ناجم من عوامل خارجة عن طبيعة المنهج الوصفي ، ومن أمثلة النوع الأول بالجواب عن سؤالنا : (من عندكما ؟) فلو قيل : زيد ، بحذف الخبر المقدم ، لكان ذلك جائزاً منسجماً مع السياق اللغوي ، أما النوع الثاني فيمثل بالمحذوفات في باب (الاشتغال) و(التنازع) و(المصادر المنصوبة) بوصفها حالة محل أفعال ، نحو : (سبحانَ اللهِ ، ولبيك وسعديك ، ومعاذ الله ، وسقياً لك ورعياً) ، فهذا التوجه من التقدير غير مقبول، لان تحليلها النحوي قائم على تقدير أفعال وتعسف في التأويل لا تقبله الوصفية النحوية[1].

(١) ينظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : ١ : ٩٦ ، ٩٧.

منهج التحليل إلى المكونات المباشرة :

يتناول هذا المنهج (النحو) من خلال الشكل أو الصورة التي تحدد المعاني الخاصة بالبنية ((ومعاني البنية اللغوية هي تلك المعاني التي تحملها نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني القاموسية ، معاني الإشكال ذاتها ، ومن أمثلة معاني البنية التي يحددها تركيب الجملة تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت الجملة تقريراً، أو استفهاماً ، أو رجاء...))[١].

ويقوم هذا المنهج بتحليل الجمل المُلَبَّسة التي تحتمل الواحدة منها معنيين أو أكثر، لأنّ تركيب الجملة خلو من الفهم ، فإذا قلنا (مررت بمدينة الحضارة الزاهرة) ، احتملت الجملة معنيين : أن تكون (الزاهرة) صفة لـ (مدينة...) ، فيكون المعنى : (مررت بالمدينة الزاهرة) ، فاللبس هنا يرجع إلى (اللبس) الحاصل من هيأة النظم ، والحركات الإعرابية وغيرها من القرائن لا تسعفنا في نفي (اللبس) ؛ ذلك أنّ (مدينة) و(الحضارة) كليهما جاء مجروراً ، ولو اختلفت حركة إعرابهما ، لتعينت الصفة لأحدهما على وفق حركة الإعراب[٢] ، فالمنهج البنيوي منهج تحليلي تعليمي ، يلقي بظلاله على مدى الإفادة من الإعراب لدى المعلمين في تيسير الإعراب على دارس العربية ، ليكونوا بعيدين عن الإعراب المفصل ، فحينما يعربون جملة : (الحق يعلو) ، فأنهم يكتفون بالقول إنّ (يعلو) فعل مضارع ، ولا يقدرون حركة الإعراب على آخره ، ولا يشيرون إلى الضمير المستتر (هو) فاعل الفعل (يعلو) ، أو يقوم بإعراب الجملة بشكل موجز ، فيقول : الحق : مبتدأ ، ويعلو : خبر ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى تفصيل العناصر الصغرى في تحليل (الخبر) إلى : فعل مضارع مرفوع علامة رفعه الضمة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) ، يعود إلى (الحق)... الخ ، أو قد ينطلق من مبدأ التحليل إلى المكونات المباشرة في تحليل إعراب الجمل ، كتحليل جملة الخبر في حال إفراده ، نحو : (زيد قائم) ، وفي حال كونه جملة فعلية ، نحو : (زيد قام أبوه) ، أو جملة اسمية ، كقولنا: (زيد أبوه قائم) ، وتلك المؤلفات (قائم ، قائم أبوه ، أبوه

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : ٢٣١.

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢٥.

قائم) على اختلاف امتدادها ، بمنزلة واحدة ، فجميعها (أخبار) أو مؤلِّف مباشر[١]. ومن الأمور الواضحة أن (البنيوية) تهتم بدراسة العلامات وأنساقها[٢].

ومن أصولها (مبدأ التوزيع) موقع الاسم ، ويتحدد بدخول (أل) عليه ، أو بوقوعه بعد (أل) ، كما يتعين بدخول (يا) ودخول حرف الجر ، وأن الفعل يتعين بدخول (لم) و(قد) وحروف أخرى عليه[٣] ، أما الأصل الآخر فهو (المُعْلَم) و(غير المُعْلَم) ، وهو مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَم كالمفرد ، ومثاله (ولد) ، وعنصر مُعلم (كالمثنى) ، ومثاله (ولدان) ، وهناك مبدأ (الخانية) ، وهو من وجوه الاتساع في التحليل اللغوي ((يقوم على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية ، وهي تمثل ، في العادة خانة ، أو موقعاً يكون ثابتاً ويكون متغيراً ، وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع. وينبني هذا على اعتبار الأمرين مجتمعين))[٤].

وصفوة القول فيما قدم الوصفيون العرب من أنظار ومعالجات نحوية قد أقاموا صرح دراساتهم ، سواء ما كان منها جزئياً أو شاملاً ، على أساس وصف الواقع اللغوي مبتعدين عن الفلسفة والعلل والتقدير والتأويل.

ومن المآخذ التي وجهت إلى المنهج الوصفي أنّه يركز على جانب ضيق من اللغة ، فهو يهتم بوصف الظواهر اللغوية فحسب ، وأن هؤلاء الوصفيين العرب ، قد جرحوا بنقدهم المبادئ التي قامت عليها (نظرية العامل النحوي) ، و(التقدير) ، و(العلة) دون أن يقدموا البدائل لما استعمل من أدوات في تفسير الظواهر اللغوية ، باستثناء ، قليل منهم ((فالمنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة عند (المخزومي) لا يكاد يبتعد عما قاله القدماء قِيد أنملة...)) وأنّ ((كل ما أضافه من عنده يتصل بالتقسيم والتبويب لا غير... وكل هذا أو وغيره لا يظهر فيه أثر المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة ، وإنما جاء هذا النموذج المتعدد الألوان لا ينتمي إلى القدماء أو المحدثين))[٥]. بل أن الوصفيين المحدثين لم يتفقوا في آرائهم على قواعد علمية ثابتة ، فبعض الأفكار لا تبتعد كثيراً عن أفكار القدماء ، فمثلاً

---

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢٩ وما بعدها.

(٢) ينظر : مشكلة البنية : ٤٦.

(٣) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٣٢ – ٤٠.

(٤) المصدر نفسه : ٤٠ – ٤٤.

(٥) العربية وعلم اللغة البنيوي : ٧٩.

في اختيار مصطلح (الفعل الدائم) عند الكوفيين فالدكتور (المخزومي) يأخذ بالمنهج القديم ، في حين أن مهمة النحوي الوصف ، وليس من مهمته التعليل والتأويل[١].

فالوصفيون التقريريون يدورون في إطار كلام النحاة القدماء من الكوفيين ، بسبب حاجتهم إلى المنهج والنظرية ، واستعمالاتهم الأدوات التي تعينهم إلى الفهم ، وقد ((اصطدمت حداثة المخزومي والوصفيين بحداثة جديدة هي (الفكر البنيوي) أو (المنهج التوليدي التحويلي) ، ولم يكن التجديد والحداثة غير اختيار بعض الأمثلة والأفكار من القدماء أنفسهم))[٢].

ويلحظ أن الوصفيين العرب قد تفوقوا في نقد الموروث النحوي ، وكانوا يتفقون في الآراء حول المناهج القديمة في دراستهم الظواهر اللغوية والنحوية ، إلا أنّ ما حققه هؤلاء على صعيد التطبيق جاء متبايناً ، ولعلّ سرّ هذا التباين يكمن في أن هناك قضايا متعلقة بالمنهج الوصفي ، ومنها قضية المعنى فما زالت تحتاج إلى نوع من تسوية الخلافات في الرأي حولها[٣].

---

(١) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٤٠ ، ٤١.

(٢) في المناهج اللغوية المعاصرة ، النحو العربي ومناهج الحداثة اللغوية (بحث) : ٥١٥.

(٣) ينظر : أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي : ٥٣.

المنهج التحويلي التوليدي:

توطئة:

كان للتطور المتسارع في مجال الدرس النحوي العربي من منظور حداثوي نتائج ملموسة ، ويتضح ما تم عرضه من مادة في ضوء المناهج الحديثة التي استعملت في العالم العربي ، أن كلاً من هذه المناهج جاءت لسد النقص في المناهج السابقة للدرس النحوي العربي لدى النحاة العرب.

وقد اهتدى النحاة العرب إلى استعمال منهج جديد في الدرس النحوي ، هو (المنهج التوليدي التحويلي) الذي ابتدعه العالم اللغوي الأمريكي المعروف بـ(نعوم تشومسكي) ، الذي رأى أن اللغة هي أهم الجوانب الحيوية في نشاط الإنسان ، وليس من المعقول أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون إلى تجريدها من العقل(١).

فقد كانت نظرته إلى اللغة على أساس علمي ، محاولاً تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً عقلياً ومنطقياً ، موجهاً القصور إلى المنهج الوصفي البنيوي بوصفه عاجزاً عن تفسير العلاقات بين الجمل ، منها العلاقة بين النفي والإخبار ، والعلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول ، كما أن هذا النمط من اللسانيات قاصر على تفسير اللبس الحاصل عن الجمل التي تحتمل غير معنى ، وأنه اهتم بالمادة اللغوية ولم يهتم بطرائق التوليد اللغوي ، وهو يبدي اهتماماً ضعيفاً بوظائف مكونات الجملة ، وذلك غير كاف لإبراز مدى (التعلق) بين عناصرها اللغوية ، فضلاً عن ذلك فانه لا يقدم وصفاً مقنعاً للجملة المركبة ، ومن ثم لا يظهر أن هذه الجملة ترتد إلى جمل أخرى بسيطة(٢).

ولعل من أبرز الدوافع إلى اصطناع هذا المنحى من الدراسات النحوية المعاصرة رغبة جانب من النحاة المعاصرين في استعمال منهج يستطيعون به سد النقص الذي حصل عن المناهج التي سبقته ، وذلك للوصول إلى وصف دقيق للتراكيب العربية وتحولاتها المختلفة(٣).

ومن تلك الدوافع – أيضاً – استشعار بعض النحاة العرب المحدثين بقصور المدرسة الشكلية في تفسير النظرية النحوية العربية ، ويتمثل ذلك القصور الذي كان من أبرز

---

(١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ١١٢.

(٢) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٣٢ ، ٣٣.

(٣) ينظر : دراسات لسانية تطبيقية : ٦٨.

مظاهره إطراح (المعنى) في التحليل النحوي للظاهرات اللغوية ، والاستناد في درس النحو إلى تصنيف وصفي شكلي لا يقوى على تفسير الجانب العميق للتراكيب اللغوية[١].

ومن هذه التراكيب التي لم تستطع المدرسة الشكلية تفسيرها (جملة المبني للمجهول) ، فالمنهج الشكلي لم يفسر التغير الذي يطرأ على مبنى الجملة في حالة تحولها إلى صيغة المبني للمجهول[٢].

هذه البواعث وغيرها حفزت النحاة العرب إلى الاهتمام بهذا المنهج ، وكان من أبرز المنطلقات التأسيسية التي قامت عليها هذه المدرسة ، تتمثل ((أن غاية اللساني أن يحلل المحركات التي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية سواء أكانت تلك المحركات نفسانية أو ذهنية ذاتية))[٣].

فالنحاة التوليديون يوجهون اهتمامهم إلى المستويات العليا من الكلام ، أي : التراكيب والجمل ، انطلاقاً من ((أن علم التركيب هو الذي يستطيع النفاذ إلى محركات الكلام ؛ لأنه قائم على دراسة صياغة الجملة وعلاقاتها بالجمل الأخرى))[٤].

ويبدو أن (الحدس) أدى أثراً مهماً في تشكيل نظرية تشومسكي ، وهو استعداد صاحب اللغة لفهم أية جملة في لغته وإنتاج جمل تكون مفهومة للمتحدثين الآخرين ، وأنّه عنصر جوهري في الدرس اللغوي ، وقد أدرك النحاة المعاصرون هذه المسألة ، فأبانوا أهميتها ، فمفهوم اللغة عند تشومسكي ملكة فطرية أو هي نظام اللغة الكامن المكتسب[٥].

وكان من أبرز ملامح المدرسة التحويلية التوليدية أنها أعطت حدس المتكلم دوراً معياراً يتمثل في قبول الاستعمالات اللغوية أو رفضها[٦].

وقد نادى تشومسكي بأن تكون الجمل التي تولدها القواعد مقبولة لدى المتكلم ، فالنحو عنده ((عملية توليدية تحويلية منظمة ومركبة قادرة على إنتاج جمل نحوية صحيحة من خلال مستويات لغوية عدّة))[٧].

---

(١) ينظر : نظرات في النحو العربي (بحث) : ١٠٤ ، ١٠٥.

(٢) ينظر : أصول تراثية في علم اللغة : ١٠٦ ، ١٠٧.

(٣) التفكير اللساني في الحضارة العربية : ١٢.

(٤) المصدر نفسه : ١٢.

(٥) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٥٢.

(٦) ينظر : التراث وجذور الألسنية : ٥.

(٧) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٩٨ ، ٩٩.

ويتجاوز التحويليون هذا الحد في الاهتمام بحدس المتكلم فيميزون بين مسألتين أساسيتين في تمثيل الظاهرة اللغوية ، هما : ((الأداء اللغوي الفعلي ، وهو يمثل ما ينطقه الإنسان فعلاً ، أي يمثل (البنية السطحية) للكلام الإنساني. وأمّا الجانب الثاني فهو الكفاءة التحتية عند هذا المتكلم السامع المثالي ، وهي التي تمثل (البنية العميقة) للكلام))[١].

ثم إنّ التوليديين وجهوا قدراً من الاهتمام إلى القدرة اللغوية أكثر مما ثم توجيهه إلى الطاقة الحادثة أو الانجاز اللغوي[٢].

ومن خلال هذه الملاحظ رفض (تشومسكي) المنهج الوصفي ، لأنه لا يتناول البحث العميق للأشكال اللغوية الظاهرة ، المنطوقة والمكتوبة ، وأن لكل بنية لغوية ظاهرة ، بنية عميقة كامنة في ذهن المتكلم ، والنحو التحويلي يحاول الكشف عن كيفية تحول البنية العميقة الى بنية سطحية ، أو بنية ظاهرة منطوقة ، فالجملة عند النحاة العرب ذات بنيتين : عميقة هي الأساس ، وسطحية ناتجة عن العميقة بعد عملية التحويل ، أي : مبدأ الأصل والفرع عند النحاة القدامى ، كجعل صيغة المبني للمعلوم أصلاً للمبني للمجهول ، وصيغة الفاعل أصلاً لنائب الفاعل ، والجملة البسيطة أصلاً للجملة المركبة[٣].

ولعل تقسيم (تشومسكي) من حيث الباطن والظاهر للقدرة اللغوية ، هو الذي أوحى إليه بالتوجه إلى تقسيم (الجملة) إلى البنيتين المشار إليهما آنفاً ، والذي أوحى إليه بذلك هو (ديكارت) حين جعل للغة بنيتين (عميقة) ، و(سطحية)[٤].

وتفسر البنى العميقة والسطحية بأن هناك تراكيب أساسية محدودة ، وأن هناك قواعد تحويل تعمل على تحويل التراكيب الأساسية (الباطنية) إلى تراكيب سطحية ، وان الاستناد إلى معرفة معاني هذه التراكيب المقصودة قبل دخول قواعد التحويل غير جائز ، لان معاني البنى السطحية تختلف عن معاني البنى العميقة[٥].

وحري بالذكر إن تشومسكي قد طور هذه القواعد ، لعدم قدرة القواعد التوليدية المركبية على توليد جمل مشتقة ، وان هذه القواعد لها القدرة على إجراء تحويلات محددة في السلاسل اللغوية[٦] ، وهذه التحويلات تتمثل في قواعد الحذف ، والإحلال ، والتوسع ،

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ١١٥.

(٢) ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية : ١٣.

(٣) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٥٦ – ٦٠.

(٤) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ١١٩ وما بعدها.

(٥) ينظر : نظرات في النحو العربي (بحث) : ١٠٥.

(٦) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ١٢٧ ، ١٢٨.

والاختصار ، والزيادة ، وإعادة الترتيب[١] ، وينظر إلى العلامة الإعرابية بوصفها عنصراً من عناصر التحويل[٢] ، كما أن للتنغيم أثراً في تحويل التراكيب اللغوية وما يمكن أن يحقق من أغراض للمتكلم[٣].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ لكل بنية من هذه البنيات وظيفة محددة ، فالبنية السطحية تقدم التفسير الصوتي للغة ، في حين أن البنية العميقة تعبر عن الوظائف القاعدية التي تقوم بمهمة تحديد التأويل المعنوي ، كما أن البنية العميقة تقدم التفسير الدلالي ، فهي إذن بنية دلالية، وأن البنية السطحية بنية صوتية ويحكمها نظام صرفي ، ونظام نحوي يمكن أن يقيم علاقات معينة بين الكلمات في إطار الجمل والتراكيب ، ويستعمل قواعد التحويل للانتقال بالبنية التحتية للجملة إلى بنية السطح[٤]. ويلحظ أن (البنيات العميقة) التي تعد أصلاً من أصول الظواهر اللغوية تستلزم عدداً من قواعد التحويل حتى تصبح فروعاً ، أي (بنيات سطحية).

وهكذا فان اللغة على وفق هذا المنهج قادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل، وهو ما يمثل الجانب الإبداعي في هذه النظرية ، لأنه يشير إلى مظاهر اللغة الإنسانية ، وذلك لقدرتها على الخلق ، وطابعها اللامحدود ، وهو ما يؤكد دور هذا المنهج في علم اللغة الحديث.

---

(١) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية :٥٥ ، والتحويل في النحو العربي: مفهومه ، أنواعه ، صوره : ٥٤ وما بعدها.

(٢) ينظر : في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام : ٩٤.

(٣) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية : ٧٠.

(٤) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة :٣٢٣ ، والنحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ١١٥، ١٢٤.

مكونات اللغة في منظور النظرية النحوية التحويلية والتوليدية:

قبل أن ندرس هذه المسألة لابُدّ من أن نشير إلى تطور نظرية تشومسكي ، لأنها مرت بثلاث مراحل ، فالمرحلة الأولى كانت منصبة على دراسة النحو ولا سيما البنى التركيبية النحوية أكثر من الدلالة[١] ، إلا إن نظريته باعتمادها على النحو فحسب كانت تفتقر إلى العنصر الدلالي ، ولسد النقص الناتج في نظريته ، حاول أن يدخل العنصر الدلالي بوصفه الأساس في تفسير معاني البنى المتعددة ، وقد أطلق على هذا المنحى (النظرية النموذجية) ، وبذلك انتظمت نظريته المعيارية ثلاثة مستويات : (المستوى التوليدي) ، و (المستوى الدلالي) ، و(المستوى الصرفي)[٢] ، وفي هذه المرحلة انمازت البنية التحتية (العميقة) من البنية الظاهرية (السطحية) ، فأصبح التركيب الباطن للجملة هو الأساس في تفسيرها الدلالي[٣].

وفي المرحلة الثانية تغير مسار نظريته فادخل ثلاثة أنماط من القواعد ، منها : القواعد التفريعية ، والقواعد التفسيرية ، والقواعد المعجمية ، فالقواعد التفسيرية تعتد بتفسير التراكيب المتولدة في مستوى المكون التوليدي دلالياً ، كما أنها تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي ، أما القواعد المعجمية فهي تسهم في توضيح المفردات المعجمية ووظائفها الدلالية[٤].

أما المرحلة الثالثة فقد أجرى تشومسكي فيها تعديلاً مؤدّاه أنّ ضبط بعض الحقائق النحوية سيظل متعذراً إلا إذا جرى تخفيف التجريد الذي تمتاز به البنيات العميقة ، وهو يلخص الصعوبات المتمثلة بعدم القدرة على تفسير التركيب الدلالي للبؤرة (الموضوع) والتراكيب العميقة ، كما أن التفسير الدلالي في التركيب الضميري العائد يعمل على البنية السطحية لارتباطه بقاعدة النبر الصوتي ، وقد اقترح لهذا المنحى قاعدتين دلاليتين :

---

(١) ينظر : التراث وجذور الألسنية : ٨.

(٢) ينظر : دراسات لسانية تطبيقية : ٤٥.

(٣) ينظر : التراث وجذور الألسنية : ٩.

(٤) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية : ٥٤ ، ٥٥.

الأولى وتقوم بتفسير البنية السطحية ، والثانية مهمتها تفسير البنية العميقة ، فضلاً عن أنّه ألغى الفرضية القائلة بأنّ التحويل اللغوي لا يغير المعنى ، وقد أطلق على هذا التعديل (النظرية النموذجية الموسعة) [١].

ويبدوا من خلال ما طرح من آراء حول هذه النظرية ، يمكن أن يستخلص أن تشومسكي قد حدد عدداً من القواعد لوصف بنية اللغة ، وأن هذه القواعد تتمثل في أربعة مكونات ، هي : المكون التركيبي ، والمكون الدلالي ، والمكون التحويلي ، والمكون الصوتي.

والمكون التركيبي هو مكون تنظيمي ، لأنه يمنح البنى المتعددة معاني نحوية منظمة منسقة ، وهو في الوقت نفسه توليدي ، لكونه يولد عدداً لا متناه من الجمل النحوية[٢]. أمّا البنية العميقة في هذا التوجه فهي نتاج لهذا المكون ، إذ أنّه يتكون من القواعد التوليدية – المركبية التي تولد جملاً بسيطة وصريحة ومعلومة ومثبتة ، لكن هذه القواعد ليست مؤهلة لنقل الأركان اللغوية إلى السلاسل اللغوية ، إذ لا تستطيع أن تولد جملاً مشتقه ، أو تدمج جملة بأخرى أو أن تولد جملة مبنية للمجهول[٣].

ثم أن هذه القواعد تتألف من قواعد تفريعية تحلل المستويات اللغوية العليا كالاسم والفعل والجملة إلى مستويات لغوية دنيا ، كما أنها تمد المستويات اللغوية بالقواعد المعجمية ، ويطلق على هذه القواعد (قواعد إعادة الكتابة) تلك المعايير التي تقدم القوانين المطلوبة لتوليد الكلام[٤].

ويلحظ أن القواعد التوليدية – المركبية والقواعد المعجمية ، تشكل الأساس الذي ينتج البنية العميقة التي تشتمل على العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والعناصر الدلالية التي تسهم في تفسير الجملة[٥].

---

(١) ينظر : دراسات لسانية تطبيقية : ٤٦ ، ٤٧.

(٢) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٩٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٧.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٣.

(٥) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٦٠.

أما المكون الثالث فهو المكون الدلالي فقد سبقت الإشارة إليه ، وأما المكون الرابع فهو المكون الصوتي وهو الذي يقدم المعلومات عن الطريقة التي تنطق بها الجملة ، إذ تكون هذه المعلومات ملائمة للتفسير الصوتي[١]. هذه هي أبرز ملامح النظرية التحويلية التوليدية لدى تشومسكي ، التي أصبحت محور دراسات عدد كبير من النحاة العرب المحدثين ، وقد طبقت أفكار هذه النظرية على الدراسات النحوية العربية ، فحاولوا وصف الظواهر من النحو العربي بالاستفادة من هذه النظرية.

وكان من بين المحاولات التي استهدفت وصف النحو العربي استناداً إلى القواعد التوليدية التحويلية ، محاولة بعض النحاة العرب الذين استخدموا النظريات الجديدة المتمثلة بنظرية (تشارلز فلمور) ، التي قام بتطويرها عن نظرية تشومسكي في نهاية الستينيات ، لما كان لها من الأثر على التفكير اللغوي المعاصر[٢].

ويمكن من خلال ما سبق عرضه أن البنية العميقة عند تشومسكي لا تستطيع ضبط الفروق الدلالية في الجمل الآتية : (انفتح الباب) و (علي فتح الباب) و (الريح فتحت الباب) ، ذلك أن المنهج النموذجي اعتد الأسماء : (الباب) و (علي) و (الريح) فاعلين في البنية العميقة ، في حين أن الفعل في العبارات آنفة الذكر – على وفق الدلالة التوليدية – نواة مركزية ، يقتضي موضوعاً وجوبياً هو (الباب) ، وفاعلاً جوازياً هو (علي) ، وأداة هي (الريح) ، وقد أطلق على التصنيف (الرتب الدلالية)[٣] ، ومع أن (فلمور) يتمثل فرقاً بين البنية الدلالية للجملة والبنية التركيبية ، إلا انه لا يرى ضرورة لأن تشتمل الثانية على كل العناصر الأولى[٤].

فالتطوير الذي أحدثه (فلمور) المشار إليه آنفاً لم يقتصر على البعد الدلالي للتراكيب ، بل تعداه إلى البعد الدلالي للكلمات ، ولا سيما أن الكلمات المترادفة في دلالاتها السطحية

---

(١) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٧.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٨ ، ٣٠٩. وقواعد تحويلية للغة العربية : ١٦.

(٣) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية : ٥٧ ، ٥٨.

(٤) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٢٠ ، ٢١.

تمتلك دلالات عميقة ، كما في الكلمتين (الغيث) و (المطر) ، فهاتان الكلمتان مترادفتان من حيث الدلالة السطحية ، ولكن لكل منهما دلالة عميقة[١].

وفي ضوء نظرية (فلمور) اخذ بعض النحاة العرب يتبنون هذه النظرية ، وعدلوا فيها بما يتلائم وطبيعة اللغة العربية ، فحاولوا أن يدرسوا بها جانباً من التراكيب النحوية.

ومن المسائل التي أدخلت على نظرية تشومسكي ما يتعلق بالجار والمجرور ، فقد فرق تشومسكي بين الجملة الاسمية وشبه الجملة من الجار والمجرور ، أما (فلمور) فقد اثبت أن الاثنين واحد على مستوى التركيب العميق[٢].

ومن التعديلات التي أدخلها (فلمور) على فرضية تشومسكي التي تبناها النحاة العرب أن الجملة ، إذا كانت صفة للاسم ، فأنها تأتي بعده ، لأن الجملة في العربية ، تأتي بعد الاسم إذا قصد بها أن تكون (نعتاً) له ، نحو : (في الحقل يجري نهر) فتصبح الجملة بعد التعديل: (في الحقل نهر يجري)[٣].

وخلاصة القول انّ نظرية تشومسكي أثبتت أن النحو يجب أن يفسر قدرة المتكلم على توليد الكلام ، وان ينظر بنية الكلام العميقة بالتحليل والتفسير والتعليل ، فالنحو التحويلي التوليدي قادر على وصف الظواهر اللغوية ، لأنّه يقوم بتحليل الجملة العربية ليزيد الدارس فهماً للمعنى الذي قصده المتكلم ، ثم أنّ هذا المنهج يقفنا على عناصر الجملة ، ووظيفة كل كلمة فيها ودورها في معنى الجملة ، وأثرها في نقل ذلك المعنى من حال إلى حال ، ونستطيع أن ندرك من خلال مبناها من معنى دقيق قصده المتكلم.

إن التحليل القائم على النظرية النحوية التوليدية والتحويلية ، لهو أجدر في فهم الجملة العربية وإدراك عناصرها الأساسية والمزيدة ، والمعنى الذي تؤديه تلك العناصر المزيدة ، وهذا الأمر يقودنا إلى الفهم السليم لمعرفة ما تؤديه الفصائل النحوية من أثر هو اقرب إلى مدارك المتعلم.

لكن هذا المنهج وحده يبقى غير قادر على معالجة بعض الجوانب ، ولا سيما أن نظرية النحو العربي نظرية واسعة وشاملة ، وعليه فلابُدّ من الاستعانة بمناهج أخرى ، بدلالة أن بعض الباحثين العرب لم يعولوا في الدرس النحوي العربي على المنهج التحويلي

---

(١) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٥٦٢.

(٢) ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية : ٦٩.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ وما بعدها.

والتوليدي ، بل راحوا يستعينون بمنهج آخر هو (المنهج الوظيفي) ، لأنّ النحو الوظيفي يضيف بعداً آخر في تحليل الظواهر اللغوية ، وهو ما يسمى بالبعد التداولي.

ولعل هناك وجوه نقص ، قد تكون قليلة أو كثيرة ، ظهرت في نظرية تشومسكي ، ومن هذه الوجوه أن النظرية التحويلية والتوليدية لم تعن بما يكتنف المادة اللغوية من ملابسات خارجية كموقف المتكلم وحال المخاطب ، والمتغيرات الخارجية الأخرى ، كما أنها أهملت الوظيفة الأساسية التي تؤديها العناصر اللغوية في عملية التبليغ[١] ، وأن نظرية التحويل قد جعلت النحو عملية ميكانيكية تتحقق عناصره بشكل آلي ، بمجرد اتباع القواعد المقررة لوصف اللغة على أساسه ، كما أن المنحى التحويلي ، لم يعط النظرية أيّ تبرير وظيفي لحدوث التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة ، كما أهملت إهمالاً تماماً مسألة السياق الذي لا يقع في الكلام وعدت اللغة مجرد نشاط عقلي.[٢]

ويبدو أن مظنة النقص قد وجهت إلى المنحى التحويلي بسبب من ضعف الاعتناء بجانب الممارسة وأثره في قدرة المتكلم بالمستمع ، وعدم توجيه الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب ، وهما أمران تقتضيهما ، بالضرورة كلمة (تداول).[٣]

وهنا لابُدّ من نحو وظيفي يجعل الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية مفاهيم أولى ، وذلك يستلزم أن يتم بناء البنية المكونة من المعلومات المتواجدة في البنية الوظيفية[٤].

---

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٨٢ ، ٨٣.

(٢) ينظر : الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة : ٧٠.

(٣) ينظر : البحث اللساني والسيميائي : ٩٩.

(٤) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٠.

المنهج الوظيفي:

توطئة:

يُعَدُّ المنهج الوظيفي من أبرز المناهج ، وقد نشأ بسبب وجود ثغرات في المناهج التي أُشير إليها ، والنظرية الوظيفية في اللغة تعنى بوظائف المكونات لا الشكل داخل الجملة ، وتستند هذه النظرية إلى البعد التداولي للغة ، كما أنها تولي القواعد التي تحكم التفاعل اللفظي التعاوني أهمية خاصة ، فضلاً عن اهتمامها بالقواعد التركيبية والدلالية وقواعد وظائف الأصوات التي تتشكل من خلالها التعبيرات اللغوية ، أدوات هذا النشاط التعاوني(١).

ويميز بعض الباحثين بين الوظيفة عند تشومسكي والوظيفة على وفق ما تبدو عليه من خلال المنحى الوظيفي ، فالوظائف في نحو تشومسكي وظائف مشتقة ، (وظائف ثانية) ، وأن المقولات (كالاسم والفعل ...) هي الأولى ، كما أن الوظائف تشتق من ترتيب هذه المقولات في المشجر ، وذلك يعني أن يكون للمركب الاسمي الأول المرتبط مباشرة بالجملة وظيفة فاعل أو موضوع الجملة ، وأن يكون للمركب الفعلي المتفرع مباشرةً عن الجملة ، وظيفة محمول الجملة ، كما يكون الفعل المتفرع مباشرةً عن المركب الفعلي هو الفعل الرئيس ، والمركب الاسمي التابع مباشرةً للمركب الفعلي هو المفعول المباشر ، أما النحو الوظيفي فيرى أن الجملة أولى وليست ثانية.(٢)

ومن البواعث التي أدت إلى الاستعانة بهذا المنهج ، أنه أعطى الجانب الوظيفي لحدوث التحويلات أهمية كبيرة ، ولا سيما الجانب التداولي(٣) ، ويعني ذلك توجيه الاهتمام بموقف الخطاب ، ومقاصد الاستعمال(٤).

وتعود بدايات هذا المنهج إلى مدرسة براغ التي سلكت في هذا المنحى (الوظيفي) إذ أنها تنظر إلى العلاقات بين الكلام استناداً إلى السياق الذي هو جزء أساس منه(٥).

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٩ ، ١٠.

(٢) ينظر : البحث اللساني والسيميائي : ٢٦٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥.

(٣) ينظر : الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة (بحث) : ٧٠.

(٤) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٨٣.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٨٤.

المنظور الوظيفي للجملة :

ومن أبرز توجيهات هذه المدرسة ما يسمى بـ (المنظور الوظيفي للجملة) ، ويعد نقطة البداية في أنظار هذه المدرسة. ويقوم هذا التوجه على أن اللغة ذات مستويات ثلاثة: المستوى النحوي ، والمستوى الدلالي ، والمستوى الكلامي الذي يتفاعل فيه المستوى النحوي والدلالي في عملية التواصل اللغوي(١).

وقد أكدت هذه المدرسة عملية (التواصل اللغوي) في سياق تناولها وظيفة اللغة ، والوظائف التي تؤديها مستويات اللغة المشار إليها(٢).

ويتبلور ضمن المستوى الكلامي (المنظور الوظيفي للجملة) الذي يقوم على أن الجملة تتألف من عنصرين رئيسين ، هما : (المسند) و (المسند إليه) ، كما في قوله تعالى : ((الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) (الكهف :٤٦) ، المال (مسند إليه) ، وزينة (مسند)(٣).

ويلحظ أن هناك توجهاً جديداً لوظيفة الجملة أطلق عليه (دينامية الاتصال) التي تتجلى في تنمية المعلومات موضع التعبير ، ويتضمن هذا التوجه ثلاثة عناصر للجملة ، هي : المسند ، ويمثل أقل درجة من هذه الدينامية ، والمسند إليه ويمثل أعلى درجة منها، والعنصر الثالث هو الوحدات الانتقالية (الإضافية) ، الظرف والحال والأدوات الناسخة والشرط اللازمة لاستقامة الجملة نحوياً ، ويعد المسند إليه في منظور الوظيفية ما يمثل المعلومة الجديدة في الرسالة اللغوية(٤) ، ومثال ذلك :

السياق : أينَ جلس زيد ؟

الجملة : جلس زيد في الدار.

ويلاحظ أن جلس يمثل (وحدة انتقالية) ، وزيد (مسند إليه) ، وفي الدار (مسند) ، والمسند إليه في منظور الوظيفة هو الذي يمثل إجابة لـ (أين) ، وهذه الإجابة تمثل تنمية المعلومات المشار إليها ، ومن ثم تقوم هذه المعلومات بتجسيد الوظيفة التي يؤديها المسند إليه. ويمثل (المفعول به) عنصراً عالياً بوصفه نتيجة (غير معروفة) ، ومعرفته تسهم في تنمية المعلومات.

---

(١) ينظر : الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة (بحث) : ٧٦.

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٨٤.

(٣) ينظر : الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة : ٧٦.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧ ، ٧٨.

أما أداة التعريف ، فهي أدنى درجات الدينامية ، ولذلك يُعدّ الاسم الذي تلتحق به مسنداً ، نحو : (سافر الرجل صباحاً)[١].

ويلحظ أن هذا التصور عن المسند والمسند إليه يختلف عن مفهوم المسند والمسند إليه في النحو العربي الذي يَعُدُّ المسند إليه من ينسب إليه الحدث ، في حين يعتد الحدث نفسه مسنداً ، سواء أتأخر موقعه أم تقدم.

ومن المدارس الوظيفية مدرسة (لندن) ومبتدع هذا المنهج الوظيفي العالم الانكليزي (فيرث).

ولعلّ أهم وجه قدمه فيرث في مجال هذا المنحى هو ما أطلق عليه (سياق الحال) ، ويقصد به (جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي) أو للحال الكلامية ، ومن أهم العناصر المكونة للحال الكلامية ، هي (شخصية المتكلم والسامع) ، والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة ، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي ، وأثر النص مدار الحديث المشترك ، كالإقناع ، أو الألم ، أو الإغراء ، أو الضحك[٢] وقد أطلق على هذه العناصر التداولية : العنصر الذاتي ، ويعني التعبير عن معتقدات المتكلم ومقاصده واهتماماته ورغباته ، والعنصر الموضوعي ويتمثل في الوقائع الخارجية التي تشمل ظروف الزمان والمكان ، والعنصر الذواتي ، ويقصد به المعرفة المشتركة بين المتخاطبين[٣].

إذن فالوظيفية تحفل بالمكونات التركيبية والدلالية والتداولية ، وهي من الركائز الأساسية في البحث النحوي.

إنّ أهم ما يميز هذا المنهج أنه أكد المعطيات الاجتماعية في تحديد السياق اللغوي، لذا أطلق عليه (بالمنهج اللغوي الاجتماعي) ، لأن اللغة لا تستعمل في فراغ ، بل أن المفردات والتراكيب اللغوية وما تؤديه من وظائف معنوية ، لا تكون بمعزل عن السياق اللغوي[٤].

---

(١) ينظر : الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة : ٧٩ ، ٨٠.

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي في مناهج النظر اللغوي الحديث : ٨٥ ، ٨٦.

(٣) ينظر : البحث اللساني والسيميائي : ٣٠١ ، ٣٠٢.

(٤) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٢١ وما بعدها.

ولعلّ (هاليدي) قد أدى أثراً مهماً في إكمال هذا المنهج ، فهو يرى أن قدرة المتكلم على استعمال اللغة تقع ضمن الإمكانات التي تسمح بها اللغة ، ويعني ذلك أنه كان يؤكد الجانب الوظيفي للغة ، ويرى أن هذه الوظائف لا يمكن أنّ تُصنَّف إلا ضمن ما يسمى (بالنحو النظامي) ، الذي يعبر عن استعمالاتها. ومن الأمثلة على ذلك :

أقرأ (أنا) في الغرفة.

↓

حركة (فاعل).

حضر مدير المدرسة.

↓

حدث متقبّل.

فالنشاط في العبارات السابقة قاصر ، لأنه اقتصر على (الفاعل أو المتقبل) ، ولكن حين يتجاوز النشاط العامل إلى عنصر آخر ، فهو يسمى (النشاط المجاوز) ، نحو :

كتبت فاطمة رسالةً جديدةً.

↓

حدث عامل عنصر آخر تجاوز إليه النشاط.

فهم علي الدرس.

↓

حدث عامل عنصر آخر تجاوز إليه النشاط.

ويطلق على العنصر الجديد الذي تجاوز إليه العامل مصطلح (الهدف)[1].

يتبدى لنا أن تصور (هاليدي) يشبه ظاهرة التعدي واللزوم في النحو العربي ، فمن الأفعال ما لا يتعدى إلى مفعول به ويكتفي بالفاعل ، وهو (الفعل اللازم) ، وهو ما يسمى (بالنشاط القاصر) ، ومنها ما يتعدى الفاعل ويأخذ مفعولاً به ، وهو ما يسمى (بالنشاط المجاوز).

وفي مجال نحوية النص تقوم وجهة نظر (هاليدي) ، في كيفية تشكل النص ، ودراسة الاعتبارات اللغوية التي تربط بين التراكيب اللغوية ، ومن هذه الاعتبارات :

١. الإحالة : مجموعة من العناصر ، التي تحتاج إلى مرجع عند تأويلها ، كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وأدوات المقارنة ، والإحالة على نوعين : مقامية (خارجية) ، تحيل إلى العالم ، ونصية (داخلية) ، تحيل إلى النص ، والخارجية تتمثل في ضمائر التكلم ، والخطاب ، أما ضمائر الغيبة ، وأسماء الإشارة ، وأدوات المقارنة فقد جعلت من الإحالة الداخلية في الإطار العام. ويقصد بأدوات المقارنة : كلمات مخصوصة في

---

(١) ينظر : الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة : ٩٠ ، ٩١.

كل لغة تشير إلى مقارنة عامة أو خاصة. فالكلمات التي تشير على تطابق أو تخالف عام منها : كلمة (ينسبه) ، (مثل) ، وكلمة (غير) ، وكلمات نفي الشبه ، نحو : (لا يشبه) ، (خلاف) ... فهي أدوات مقاربة عامة ، أما الكلمات التي تشير إلى الكمية أو الكيفية بين شيئين محددين ، نحو صيغة التفضيل ، فهي أداة مقاربة خاصة ، وكل تلك الخاصة والعامة هي أدوات نصية لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة.

أما في الإطار العام فقد جعلت ضمائر المتكلم والخطاب ضمائر ذات إحالة خارجية ، أي مقامية إلا في بعض الحالات كالكلام المستشهد به ، والخطاب المكتوب ، والسردي ، في حين قد جعلت ضمائر الغيبة ذات إحالة داخلية ، أي : نصية في كل الحالات.

٢. الاستبدال : تعويض عنصر بعنصر آخر في النص اللغوي. ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي : الاستبدال الاسمي ، أي يستبدل اسم باسم من مثل (واحدة وأخرى) ، واستبدال فعلي ، نحو : (فعلت بدل الفعل الصريح) ، واستبدال قولي ، كقولك : (ليس غير وكذلك) في سياقات اختصار الجمل وعدم تكرارها.

٣. الحذف : افتراض عنصر لم يذكر في النص ، لوجود عنصر يسبقه ويدل عليه. ويقسم إلى حذف اسمي (كاستخدام الإشارة) وحذف المشار إليه ، نحو : أي رجل أخوك؟ هذا الرجل أخي. وحذف فعلي ، نحو : هل كنت تدرس؟ كنت أدرس ، وحذف قولي ، نحو : كم درست؟ درست ساعة.

٤. الوصل : ربط عنصر سابق ، بآخر لاحق ، بوساطة عنصر دال ، كالعطف ، والاستدراك ، والإضراب ، والتعليل ، والشرط ، والظرف[١].

ولا بد من الإشارة إلى أن النص يكتسب نصيته ، من وجود تلك الاعتبارات آنفة الذكر ، وينبغي أن يميز الخطاب من النص ، إذ إن قضية النص قضية داخلية ، لأن المتلقي هو الحكم على جودتها أو رداءتها ، وهو الفيصل في القبول أو الرفض ، من خلال التماسك بين مكوناتها، لذا عدّت الروابط داخل النص ، هي النصية ، أي السمة التي تحول الخطاب إلى نص ، لأن الخطاب هو ما فوق الجملة ، في حين أن النص هو الروابط التي تجعل الخطاب على نمط من الاتساق[٢]. ويرتبط مفهوم الوظائفية عند (مارتينية) باختيار المتكلم أدواته التعبيرية اختياراً واعياً ، مما يكفل أن تتحدد وظيفة أي جزء من الكلام بالشحنة

(١) ينظر : نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى : ٨١ ، ٨٢.

(٢) ينظر : نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى : ٨٣.

الإخبارية التي يكون في مقدور المتكلم أن يحمّلها ذلك الجزء ، وبذلك تكون الوظيفة القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة[١].

ويلحظ في ضوء هذا التصور للوظيفة أن مفهومها يرتبط بمدى قدرة المتكلم على انجاز الشحنات الإخبارية من حيث قوتها وضعفها ، لأن قوتها تؤدي وظيفتها الإبداعية داخل النص ، بما تحمله من سمات لغوية قادرة على تحقيق القيمة التأثيرية ، فالوظيفة اللغوية تتمثل في أن يرتبط كل جزء من أجزاء الجملة بالعنصر الرئيس فيها ليكون محوراً لإبلاغ الرسالة اللغوية ، وأن إحكام العلاقة التي تربط الكلام بعضه ببعض يؤدي إلى الإبلاغ والتعبير عن المعاني والقصود بشكل واضح ومؤثر[٢].

ومن المسائل المهمة التي جسدها النحو الوظيفي أن اللغة أداة تواصل ، وذلك ما يميز هذا المنهج ، وقد أكد هذه السمة (سوسير) رائد الدراسات الوصفية[٣].

ومن أصحاب الوظيفية الجدد (سايمون دك)، وهو أحد أبرز منظري هذا الاتجاه الذي اقترح نماذج من المستويات في النحو الوظيفي، وهي : مستوى المحمول : الاسم والفعل والصفة والموضوع ، والحمولات تكون إما أصلية أو مشتقة ، أمّا أصلية أو مشتقة ، ومستوى الدلالة : ويتجلى في هذا المستوى دور المنفذ ، والهدف ، والمتقبل ، وتلحق هذه الأدوار بالموضوعات التي تتساوق مع المحمول ، وبنية العلائق التركيبية: وفي هذا الدور يتم الانتقال من البنية المحمولية إلى بنية العلائق التركيبية إذ تؤدي القواعد الإلحاقية بتحميل العناصر وظائفها التركيبية من فاعل ومفعول ، ومستوى الوظائف التداولية : ويتم من خلالها إلحاق الوظائف التداولية بمكونات الجملة لتؤدي الدور الإخباري في مقام تواصلي معين ، ومن هذه الوظائف : المحور والمبتدأ والبؤرة والذيل والمنادى ، ومستوى قواعد التعبير : وتقوم بدور تحديد البنية المكونية الفعلية للعبارات اللغوية ، وذلك باستعمال الرتبة والمطابقة والنبر والتنغيم والإعراب[٤].

وحري بالذكر أن كل هذه المستويات تتآزر في إعطاء الجملة المحققة (الفعلية).

---

(١) ينظر : اللسانيات وأسسها المعرفية : ١٥١ ، وظواهر أسلوبية في الشعر الحديث في اليمن دراسة وتحليل : ٣٢.

(٢) ينظر : اللسانيات وأسسها المعرفية : ١٥١ وما بعدها.

(٣) ينظر : مدخل إلى الألسنية : ٢٦٥.

(٤) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٠ وما بعدها.

الوظيفية في الدرس النحوي العربي الحديث :

يعد التعبير عن الأحاسيس أو المقاصد ، التي يرغب المتكلم في تبليغها إلى السامع إحدى الوظائف التي تقوم بها اللغة ، لكونها وسيلة للاتصال بين الناس[١] ، وقد ظهر هذا التصور واضحاً لدى (ابن جني) ، إذ عرّف اللغة ، بأنها ((أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[٢].

وهو ، يقرر أن الندبة أكثر من يتكلم بها النساء ، وهو ، بذلك ، يكشف عن الغرض (الوظيفة) الذي تؤديه لدى استعمالها.[٣]

ثم إن (المعاني النحوية) هي الوظائف النحوية أو (الوظائف التركيبية)[٤].

ومن هنا فالتعبيرات اللغوية تؤدي أغراضها الخاصة ، وقد تمثل هذا بوضوح عند النحاة القدامى ، أما النحاة المحدثون فقد أكدوا وظيفة الكلمة في الجملة ، وأن وظيفة الإسناد في الجملة العربية مقصورة على المسند والمسند إليه وتكملة[٥] ، فكانت دراستهم قائمة على تخفيف معاناة الدارسين ، وذلك للنهوض بالدرس النحوي.

وقد احتذى هذا النهج بعض النحاة العرب المحدثين مؤكدين وظيفة الكلمة في الجملة وعلاقتها الترابطية مع غيرها ، فكانوا يقسمون الكلمة تقسيماً جديداً منطلقين من الوظيفة التي تؤديها ، فالاسم يؤدي وظائف مختلفة ، ((وإن الأسماء تعتروها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليه))[٦] ، ويسهم الفعل في تأدية وظيفة الإسناد في الجملة العربية.

فقد ركز النحاة وظيفة الكلمة في الجملة ، ولا سيما أدوات الوصل التي تقوم بربط التراكيب اللغوية بعضها ببعض ، نحو : (أعجبني ما صنعت)[٧].

---

(١) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢١٤ وما بعدها ، وازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها (بحث):٢٩.

(٢) الخصائص : ١ : ٨٧.

(٣) ينظر : شرح اللمع في النحو : ٢٩٣.

(٤) ينظر : دلائل الإعجاز : ٣٢٢ وما بعدها.

(٥) ينظر : إحياء النحو : ٥٣ وما بعدها .

(٦) الإيضاح في علل النحو : ٦٩.

(٧) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٤٠

وفي مجال النحو التعليمي يتضح أن هناك وظيفة أخرى للكلمة في البنية التركيبية للجملة وأثرها في المعنى ، ومن بينها صون اللسان العربي من الخطأ[١]. وينبغي أن نشير إلى أن المناهج الأخرى غربية أو عربية ، قد أولت المعنى) اهتماماً كبيراً ، لأن (المعنى) هو الاستعمال[٢] ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى المقام الذي تستعمل فيه الألفاظ وأهميته في إبراز المعنى. ويبدو أن المعنى كان عاملاً رئيساً في تطور الدراسات اللغوية الغربية والعربية. ومن المتعارف أن الوصفية قامت على وصف تركيب الجملة وصفاً شكلياً لا يكون للمعنى فيه دور بارز ، ولكن أصحاب النحو الوصفي في سنة (١٩٤٨) قد نادوا بأهميته ، ومنهم (بايك) الذي جعل (المعنى) يسهم – إلى جانب الصيغة والموقع – في أن تتواءم الوحدات ، سواء أكانت أفعالاً أم أسماء أم أدوات ، مع الخانات التي تملؤها تلك الوحدات ، وربط بوساطة (المعنى) والصيغة والموقع بين الوصفية والوظائفية[٣].

وينبغي أن نشير إلى أن أصحاب الاتجاه الوصفي الشكلي ، قد ربطوا بين الصوت اللغوي والمعنى من خلال ظاهرة التنغيم ، ومن الواضح أن (المعنى) من أبرز مقومات هذا الاتجاه في المجال الصوتي[٤].

ولعل أبرز المناهج التي أولت (المعنى) اهتماماً كبيراً في تفسير الظواهر اللغوية (المنهج التحويلي التوليدي) ، الذي رفض أصحابه أن يقوم البحث اللغوي على وصف المادة اللغوية وحسب ، وذهبوا إلى أن ما يجب أن يكون موضع البحث والوصف هو السليقة اللغوية[٥] وقد وقد استخدم هؤلاء المعنى استخداماً واسعاً في تفسير تطورات البنية العميقة للجملة.

ومما يجب ذكره ان الوظيفية أخذت على التحويليين بانهم أغفلوا أثر اللغة في التواصل ، لان المعنى عندها هو الاستعمال في مقام معين[٦] ، فأضافت إلى المستويات اللغوية بعداً تداولياً (وظيفياً).

ومن هنا ندرك أن هناك تواصلاً بين المناهج المختلفة : (الوصفي) و (التحويلي) و (الوظيفي) ، يتمثل في كون المعنى عنصراً جامعاً مشتركاً ، وعلى الرغم من ذلك لا ننسى

---

(١) ينظر : نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً : ٩ ، ١٠.

(٢) ينظر : نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي (بحث) :٩٠.

(٣) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٢٧ ، ٣٨.

(٤) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٢٠ وما بعدها.

(٥) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٤٦.

(٦) ينظر : نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي : ٩١.

ان استعمال المعنى لدى كل منهج جاء لغاية تختلف عن الغايات التي قصدت المناهج الأخرى إلى تحقيقها ، وبذلك تبقى وجوه التقابل قائمة بين المناهج ، تلك الوجوه التي تتمثل في أن الوصفية تقوم على وصف الظاهر ، وان التحويلية التوليدية قائمة على تفسير البنيات الداخلية والكشف عن سليقة المتكلم ، في حين تستدرك الوظائفية على كلا المنهجين اغفالهما البعد التداولي للغة ، وهي فروق جوهرية تقوم عليها تلك المناهج.

ويتأثر النحاة العرب المحدثون بهذا التوجه نحو المعنى ، وتبدأ الوظيفية بالانطلاق ، لانها تولي المقام التواصلي الذي يتم فيه الكلام ، كما أنهم اسهموا اسهاماً وافراً لبناء نحو عربي جديد جُعِل فيه (المعنى) غاية الدرس اللغوي ، وقد تأثروا بنظرية ، سياق الحال لدى (فيرث) وقد أطلق عليه (المقام) وجعل (السياق اللغوي) موازياً له وأطلق عليه (المقال)[١].

ويلاحظ أنهم وصفوا النحو العربي من منظور وصفي وظيفي ، فقد تناولوه تناولاً وصفياً بعيداً عن التعليل والتقدير ، ثم أنهم أخذوا بفكرة (اجتماعية اللغة) ، وبذلك يستلزم ان يكون للكلام وظيفة واستعمال [٢].

ومنهم من عوّل على تحليل الجملة العربية على أساس المنهج الوصفي الوظيفي الذي يستطيع الربط بين دراسة بنية الجملة ووظيفتها التي يحددها الموقف الكلامي[٣].

ولعل أبرز ما عالجه النحاة العرب المحدثون أن (المعنى) هو الغاية في ضبط العلاقة بين الشكل والوظيفة ، فهذه العلاقة هي (الصلة بين المبنى والمعنى) ، ويلحظ أن النحاة القدامى وجهوا اهتمامهم إلى (المبنى) ، ولم يلتفتوا إلى ضرورة جعل (المعنى) فيصلاً في إقامة التوازن بين الشكل والوظيفة ، لأن دراساتهم اللغوية كانت في نشأتها الأولى قائمة بسبب من حرصهم على لغة القرآن الكريم من أن يمتد إليها (اللحن)[٤].

وذهب بعضهم إلى أن النحاة العرب قد توجهوا إلى تحكيم (المعنى) في الإعراب[٥] ، على وفق ما ذهب إليه (ابن جني) من أن الإعراب ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[٦]،

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٣٧٢.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢.

(٣) ينظر : النظرية اللغوية العربية الحديثة : ١٥٥ وما بعدها.

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩ وما بعدها.

(٥) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : ٢٢٢.

(٦) الخصائص : ١ : ٨٩.

ومما يكن من أمر فقد اهتم الدارسون المحدثون بالمعنى اهتماماً كبيراً ، مما دعت الحاجة إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة أنماط :

المعنى الوظيفي ويعتمد في تحققه على النظام اللغوي أو السياق ، والمعنى المعجمي للكلمة ، والمعنى الاجتماعي (المقام) الذي يمنح (المقال) أهمية اجتماعية تاريخية[١].

فالمعنى – إذن – غاية الدراسة اللغوية ، وأن اللغة نظام وهذا النظام يأتلف من ((مجموعة من (المعاني) تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو (المباني) المعبرة عن هذه المعاني ، ثم من طائفة من (العلاقات) التي تربط بينهما ربطاً ايجابياً ، والفروق (القيم الخلافية) التي تربط سلبياً – بإيجاد المقابلات ذات الفائدة – بين أفراد كل مجموعة المعاني أو مجموعة المباني))[٢].

يستخلص من هذا التصور أن لكل معنى مبنى وأن العلاقة بينهما وظائفية ، فالوظيفة معنوية على الدوام ، الأمر الذي يستلزم أن يكون (المعنى) وظيفياً ، ويتمثل ذلك أن للصوت معنى وظيفياً عند استبدال حرف بحرف من كلمة ، نحو : طاب ، تاب ، ناب ، هاب ، خاب ، وغيرها[٣].

على أن الاهتمام بالمعنى على هذا النحو أدى إلى إهمال الشكل ، ويلمح ذلك أن كلاً من صفة الفاعل والمفعول تحمل معنى الحدث على سبيل الانقطاع والتجدد ، الأمر الذي يوهم بأنَّ المبنيين مبنى واحد ، ولذلك يوحي بنمط من القصور في مبدأ القيم الخلافية[٤].

والأنظمة التي يأتلف منها النظام النحوي ، هي : النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، وسيكون النظام النحوي مدار البحث ، لأنه وثيق الصلة بنظرية العامل التي نودي باطراحها ، فضلاً عن معطيات النظامين الآخرين إلى جانب المعجم والدلالة ، فهناك خمسة أسس يقوم عليها النظام النحوي يستحوذ فيها المعنى على جملة تعريف هذا النظام ، وهي كالأتي :-

١. طائفة من المعاني النحوية العامة (معاني الجمل والأساليب).

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠.

(٢) المصدر نفسه : ٣٤.

(٣) ينظر : القرائن النحوية وإطراح العامل و الإعرابين التقديري والمحلي (بحث) : ٢٦.

(٤) ينظر : النظام اللغوي بين الشكل والمعنى (بحث) : ٢١٢ ، ٢١٣.

٢. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة (معاني الأبواب المفردة كالفاعلية و المفعولية والإضافة).
٣. مجموعة من العلاقات تربط بين المعاني الخاصة والتراكيب التي تنتظم في إطارها مما يساعد على إبراز مقاصدها كعلاقات الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية ، وهي قرائن معنوية.
٤. ما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف والقرائن اللفظية.
٥. القيم الخلافية التي تمكن من المقابلة بين أفراد العنصر وسائر أفراده ، كالمقابلة بين (ما أحسن زيدٌ) و (ما أحسن زيداً)[١].

ومن بين القرائن الأساسية (التعليق) ، وهو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأنه يمثل القرينة الأم ، ويقصد به (العلاقات السياقية) ، التي تتجلى من خلالها (القرائن المعنوية) التي تتضافر مع القرائن اللفظية للكشف عن المعاني الوظيفية في التراكيب النحوية.[٢]

ومن القرائن اللفظية أو المعنوية (العلامة الإعرابية) التي تعد إسهاماً من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي ، فضلاً عن البنية الصرفية ، التي يقدمها الصرف إلى النحو ، حين يتعلق الأمر على سبيل المثال ، بشروط : بناء الفاعل أو المفعول ، أو اشتراط الجمود للتمييز وهكذا [٣].

وهناك قرائن لفظية أخرى غير العلامة الإعرابية والبنية الصرفية ، وهي :
١. **الربط** : ويتم بالمطابقة في الشخص والعدد والنوع والتعيين ، والمطابقة في الشخص تعني التطابق بين أجزاء التركيب في التكلم والخطاب والغيبة ، أما في العدد فتعني التطابق في الإفراد والتثنية والجمع ، وهي تعني في النوع التطابق في التذكير والتأنيث ويقصد بها في التعيين التطابق في التعريف والتنكير ، كما يتم بغير المطابقة ومن بين ضروبها الربط بالضمير نحو : (قابلت الرجل الذي كلمتك عنه) وإعادة اللفظ ، نحو قوله تعالى : ((وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ)) (البقرة : ٢٨٢).

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٨.
(٢) ينظر : المصدر نفسه :١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩.
(٣) ينظر : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً (بحث) : ١٦٠ ، ١٦١.

٢. **الرتبة** : وهي من قرائن ربط المبنى بالمبنى ، وهي على ضربين : محفوظة لا تعرف تقديماً ولا تأخيراً كما في الصلة والموصول ، والنعت والمنعوت ، والمضاف والمضاف إليه والجار والمجرور والعطف والمعطوف ، وغير محفوظة : وتكون محكومة بقواعد التقديم والتأخير التي أرسى دعائمها النحاة والبلاغيون.

٣. **التضام** : وهو يشمل التلازم والتنافي والتوارد ، ويقصد بالتلازم العلاقة الثابتة على نسق معين بين المركبات كالعلاقة بين الصلة والموصول والنعت والمنعوت.

٤. **التنافي** : هو أن ترفض كلمة التضام مع كلمة أخرى ، ومن الأمثلة على ذلك أن الضمير لا يضاف ، كما أن حرف الجر لا يدخل على الافعال.

٥. **التوارد** : وهو دخول الكلمة في التركيب محكومة بقيود معينة يحددها الاستعمال ، فضلاً عن ان علاقات التوارد تشبه من وجه أو وجوه قيود التوارد أي قيود الانتقاء التي أشار إليها (تشومسكي).

٦. **الأداة** : وتتعين بها الجملة العربية ، وكثيرة هي أنماط الجمل التي تتقدمها الأداة ، كجملة النفي أو الاستفهام أو الأمر ، فتكون الأداة قرينة لها[١].

ويلحظ أن قرينة (التنافي) و (التوارد) و (الأداة) ذوات صلة وثيقة بمبدأ التوزيعية الذي ابتدعته مدرسة (بلومفيلد) ، ويقوم على توزيع الوحدات اللغوية بالاستناد إلى (الاستبدال) واعتبار الموقع[٢] ، وهو ملحظ وقف عليه النحاة العرب عند إشارتهم إلى مبدأ (المعاقبة) أي أن الحرف أو الأداة يعاقب حرفاً آخر أو أداة أخرى أو العكس، فحرف النفي لا يعاقب (لا الناهية) في الدخول على المضارع ، كما أن حرف الجر لا يصلح للمعاقبة في هذا الموقع[٣].

٧. **التنغيم** : وتتمثل في النغمة التي يصدرها المتكلم (في الكلام المنطوق) ، وتقوم بوظيفة أداة الاستفهام (الهمزة) بعد حذفها من الكلام[٤].

---

(١) ينظر : القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : ٥٠ – ٥٢ ، وإعادة وصف اللغة السنياً : ١٥٩ ، ١٧١.

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٣٢ ، ٣٣.

(٣) ينظر : إعادة وصف اللغة العربية السنياً : ١٦٢ ، ١٦٣.

(٤) ينظر : إعادة وصف اللغة العربية السنياً : ١٦٣.

أما القرائن المعنوية التي تسهم في تحقيق المعنى الوظيفي للعبارة فهي : قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص وقرينة النسبة ، وقرينة التبعية ، وقرينة المخالفة ، وهذه القرائن هي العلاقات السياقية باستثناء المخالفة التي تعتد علاقة في نطاق النظام النحوي[١].

ومن المبادئ الأساسية ، مبدأ تضافر القرائن ، فالعلامة الإعرابية لا يمكن أن تحقق المعنى وحدها ، ويتم ذلك بتضافر عدد من القرائن سواء أكانت لفظية أو معنوية ، ولابُدَّ من توضيح الحالة التي يجري من خلالها الإعراب بتضافر القرائن ، في ضوء العبارة الآتية : (قام زيد) ، زيد فاعل : بقرينة الإسناد (قرينة معنوية) ، وبقرينة البنية (لأنه اسم وليس فعلاً ولا حرفاً ، وهذه قرينة لفظية) ، وبقرينة العلامة الإعرابية (لأنه مرفوع ، والقرينة لفظية ، وبقرينة التضام (لان كل فعل يستلزم فاعلاً ، والقرينة لفظية) ، وبقرينة الرتبة (لأنه متأخر عن الفاعل ، والقرينة لفظية)[٢].

ومن الملاحظ التي يجب ذكرها أن هذه القرائن تمثل ظاهر النص في بيان المعاني الوظيفية دون اللجوء إلى التقدير ، وهذه المسألة تشير إلى روح المنهج الوصفي الوظيفي، وبهذا التوجه هدمت نظرية العامل التي تُعتد عماد النظرية النحوية العربية.

وهناك مبدأ آخر ، وهو مبدأ (إهدار القرينة) أو (الترخص في القرائن) ، ويعني انه ليس من الضرورة أن نستعمل كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينة ، فيمكن الاستغناء عن بعض القرائن إذا تحقق (أمن اللبس) بفعل تضافر القرائن ، ففي عبارة :

(خرق الثوبُ المسمارَ) أهدرت القرينة اللفظية (العلامة الإعرابية) ، لأنّ اللبس مأمون بسبب توافر الإسناد بين خرق والمسمار وقرينة التعدية بين خرق والثوب[٣].

و تبين من خلال البحث أن المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي ، هي :

١. وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي التواصل.
٢. موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم – المخاطب.
٣. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظوراًَ إليهما من وجهة نظر تداولية ، الأمر الذي يمكن مستخدم اللغة من انجاز الكلام في مقامات مختلفة.

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١ – ٢٠٤.

(٢) ينظر : القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : ٥١ ، ٥٢ ، والعربية وعلم اللغة البنيوي :٢٣٦.

(٣) ينظر : القرائن النحوية وإطراح الإعرابين التقديري والمحلي : ٥٣ ، ٥٤.

٤. يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفايات : النفسية ، والتداولية ، والنمطية[١].

ومن هنا فقد وصفت اللغة العربية معجماً تركيبياً وصرفاً ودلالة وتداولاً في إطار النحو الوظيفي ، ويتم اشتقاق الجملة على وفق هذا النمط ، بوساطة بنيات ثلاث هي : البنية الحملية ، والبنية الوظيفية ، والبنية المكونية ، والبنية الحملية تتكون من الأساس الذي يأتلف من المعجم ، وقواعد تكوين المحمولات ، ويتكون المعجم من أطر حملية (أصول) كالفعل ، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة ، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين أطر حملية نووية، أي أطر لا تشتمل إلا على (الحدود – الموضوعات) ، وباستخدام قواعد توسيع الأطر الحملية ينتج ما يطلق عليه (الحدود – اللواحق) بعد ذلك يجري تطبيق قواعد إدماج الحدود ليتم بذلك تكوين البنية الحملية[٢].

وتصنف (المحمولات) في الجملة على النحو الآتي :

شرِب ، (فعل) (حي) (مُنفِّذ) (سائل) (مُتقَّبل) (زمان) ، وهذا يعطي إطاراً محمولياً. وقد يجري توسيعه فيصبح على الصورة الآتية :

شرب زيد شاياً اليوم (في المقهى).

(توسيع بالمكان).

ومن ثم يرافق المحمول (شرب) المحور (الفاعل ، المفعول) ولكل وظيفة دلالية[٣].

ويدل الإطار المحمولي ، على وفق هذا التصور ، على واقعة يقوم كل عنصر في بنيتها بدور معين ، وتكون الوقائع :

١. أعمالاً ، نحو : شرب زيد لبناً.

٢. أحداثاً ، نحو : فتحت الريح الباب.

٣. أوضاعاً ، نحو : زيد جالس فوق الأيكة.

٤. حالات ، نحو : زيد فرح[٤].

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٩.

(٢) ينظر : الوظائفية التداولية في اللغة العربية : ١٤ ، ١٥.

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٣.

(٤) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٢.

أما ما يرافق المحمول من محلات لحدوده فتفرضها قيود الانتقاء التي يوفرها هذا المنحى وتفرضها طبيعة المحمول(١).

ومما هو حري أن يشار إلى أن (البنية) الحملية تعد مدخلاً للبنية الوظيفية ، وأنّ أول ما يتم إسناده هو الوظائف التركيبية ، التي تنحصر في وظيفتي الفاعل والمفعول ، وأنّ السبب في أسبقية إسناد الوظائف التركيبية يكمن في أنّ مكونات هذه الوظائف تحمل وظائف تداولية كالفاعل الذي يحمل وظيفة المحور(٢).

ويأتي في الدرجة الثانية إسناد الوظائف التداولية ، ومنها ثلاث وظائف خارجية ، هي:

١. **المبتدأ** : وهو ، من منظور وظيفي ، وظيفة خارجية ، أي أنّه لا تدخل ضمن نطاق الحمل ، فحين نقول : (زيدٌ ، أبوه مريض) ، فإنّ (زيداً) لا يدخل ضمن نطاق الحمل.

٢. **الذيل** : وهو يحمل معلومة توضح أن هناك عنصراً داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها ، وعلى ذلك فأن الذيل قد يكون : ذيل توضيح ، نحو : (أخوه مسافر ، زيد) ، و(نجحا الطالبانِ) أو ذيل تعديل ، نحو : (ساءني زيد ، سلوكه) ، و(قرأت الكتاب ، نصفه) ، أو ذيل تصحيح ، نحو : (قابلت اليوم زيداً ، بل خالداً) ، و (زارني خالد بل عمرو) ، ووظيفة الذيل وظيفية خارجية ، وهي تشبه البدل والمبتدأ المؤخر أو البنيات الإضرابية في النحو العربي التقليدي ، وإذا كان الذيل يحمل وظيفة تداولية كالمبتدأ المؤخر ، فأنه يأخذ الحالة الإعرابية (الرفع) بمقتضى الوظيفة ، أما إذا كان ذا وظيفة دلالية أو تركيبية كذيل التعديل والتصحيح فأنه يأخذ حالته الإعرابية في ضوء مبدأ الإتباع بالمعنى التقليدي(٣).

٣. **المنادى** : وهو : وظيفة تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين ، نحو : (يازيد ، أخوك مقبل) ، فهو يعتد جملة المنادى (يا زيد) وظيفة خارجية ، أي واقعة خارج إطار الحمل (أخوك مقبل) ، وأن هذه الوظيفة ، كما الوظائف التداولية الأخرى ، مرتبطة بالمقام ، فالنداء ينتظم ثلاث وظائف ، هي : (المنادى) و (المندوب) و (المستغاث) ، ويأخذ المنادى حالته الإعرابية (النصب) لكونه يحمل وظيفة تداولية

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١١.

(٢) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ١٥ ، ١٦.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧.

ولا يحمل وظيفة تركيبية أو دلالية ، وهما وظيفتان لا يحملها إلا المكون الذي يكون من موضوعات محمول الجملة[١].

أما الوظائف الداخلية فتحصر في وظيفتين ، هما :

البؤرة : ((وتستند وظيفتها إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة))[٢]. والبؤرة على ضربين :

١. **بؤرة المقابلة** : وهي الوظيفة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها ، وقد تسند إلى الحمل برمته أو إلى أحد مكوناته ، ويتم ذلك بوساطة الهمزة ، نحو : أسافر خالد ؟ أم لا (الإسناد إلى الجملة) ، أغداً ألقاك ؟ (أم بعد غد) (الإسناد إلى أحد مكونات الجملة)[٣]. فقد أشار النحاة العرب إلى ذلك حين ميزوا بين استعمال الهمزة لطلب التصور واستعمالها لطلب التصديق[٤].

٢. **بؤرة الجديد** : وهي التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تكون قاسماً إخبارياً مشتركاً بين المتكلم والمخاطب) وتسند هذه الوظيفة إلى أحد مكونات الجملة ، نحو : عاد زيد من السفر البارحة (لا اليوم) ، وحدثني خالد البارحة عن مقالته (لا كتابه) ، وقد تتحقق هذه الوظيفة بإسنادها إلى احد أسماء الاستفهام كقولنا :

من زارك البارحة ؟

ماذا شرب زيد ؟

متى عدت من السفر ؟

وقد تسند هذه الوظيفة إلى الجملة برمتها ، نحو : هل حضر الضيوف ؟ ومن المتعارف أن (هل) تدخل على (بؤرة الجديد) المسندة إلى الجملة فحسب[٥].

٣. **المحور** : وهو وظيفة داخلية تسند إلى المحدث عنه داخل الحمل ، كقولنا : متى رجع زيد ؟ ومن قابل زيداً ؟ فزيد ، في الجملتين يحتل وظيفة محور[٦] ، لكن البؤرة هنا تكمن في المكون الذي يمثل محط استفهام المتكلم ، ويشار إليها في السؤالين

---

(١) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية: ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه : ٢٨.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣.

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ١ : ٢١.

(٥) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٢٨ – ٣٤.

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٦٩.

السابقين بوساطة المكونين (متى) و (من) ، وأن وظيفة المحور قد تسند إلى أي من عناصر الجملة على ألا يحمل أية وظيفة تداولية أخرى[١]. ومن الأمثلة على ذلك :

رجع البارحة زيد. اللحم ، الرطل بعشرين درهماً ، في الدار رجل. الضيوف حضروا ، زيداً قابلته[٢].

أما الوظائف الدلالية فقد حصرت في الوظائف الآتية : المنفِّذ ، والمتقبل ، والمُستقبل ، والأداة ، والزمان ، والمكان.

وقد سميت قواعد إسناد الوظائف ، التركيبية والتداولية (البنية الوظيفية) ، وتتحول هذه البنية باستعمال قواعد التعبير إلى بنية أخرى أطلق عليها (البنية المكونية) ، وذلك يعني أن (البنية الوظيفية) تشكل مُدخلاً للبنية المكونية[٣].

وتشتمل قواعد التعبير على ما يأتي :

١. قواعد إسناد الحالات الإعرابية.
٢. قواعد إدماج مخصصات الحدود (كإلحاق أداة التعريف).
٣. القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء للفاعل ، بناء للمفعول ، إلحاق الرابط (كان) وما إليها ، المطابقة... إلى غير ذلك).
٤. قواعد الموقعة ، وتترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة.
٥. قواعد إسناد النبر والتنغيم[٤].

والجدير بالذكر أن الحالات الإعرابية تسند إلى مكونات الجملة على وفق ما تقتضيه الوظائف المختلفة على النحو الآتي :

١. المكونات المنتمية إلى الحمل تأخذ حالاتها الإعرابية بمقتضى وظائفها ، وهذه المكونات هي التي تشكل حدوداً للمحمول ، سواء أكانت حدوداً موضوعات أم حدوداً لواحق[٥].

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٧٤.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ ، ٦٨.

(٣) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٦.

(٤) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٨.

(٥) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٣٤.

٢. المكون الذي يحمل وظيفة دلالية وحسب يسند إليه النصب ، وإن كان مسبوقاً بحرف يسند إليه الجر.

٣. المكون الذي يحمل إلى جانب وظيفته التركيبية وظيفة دلالية يسند إليه الرفع فاعلاً والنصب مفعولاً.

٤. المكون الحامل لوظيفة تداولية داخلية يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو التركيبية.

٥. المكون الذي يحمل وظيفة خارجية يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها، فالمنادى مثلاً ، يأخذ حالة النصب(١).

ومن الفوائد التي تستخلص في هذا المجال ، هي :

إن الحالات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى ثلاث : حالتان إعرابيتان وظيفيتان ، وهما الرفع والنصب وحالة بنيوية هي الجر(٢)، كما أن هذه الحالة البنيوية تحجب الحالة الإعرابية الوظيفية سواء أكانت وظيفة تركيبية أم دلالية أو تداولية(٣). وهذا يعني أن المكون المسبوق بحرف جر الحامل وظيفة من الوظائف السابقة يكون مجروراً بغض النظر عن وظيفته ، وهذا يفسر معنى الحجب المشار إليه.

وبالنظر إلى مبدأ (حجب الوظيفة) فالحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تمنح المكون بمقتضى الوظيفة الدلالية ، فإنّ قلنا : (صِيم شهرُ رمضان) ، فشهر يحمل وظيفة دلالية هي (الظرف) إلى جانب كونه نائب فاعل ، ولكنه يعرب نائب فاعل بحسب مقتضى وظيفته التركيبية(٤).

وتقسم الحالات الإعرابية إلى ضربين :

أولهما : الحالات الإعرابية اللازمة ، أي الحالات التي لا تتغير بتغير سياقاتها الوظيفية ، ولا بتغير سياقاتها البنيوية ، ولذلك يمثل لها كما هي داخل المعجم ، ويقصد بذلك حالة البناء.

وثانيهما : الحالات الإعرابية غير اللازمة ، ويعني ذلك المكونات المعربة(٥).

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٨. و الوظائف التداولية في اللغة العربية : ١٩.

(٢) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٣٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه :٣٥.

(٤) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٣٤.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحالات الإعرابية الثلاث حالات مجردة ، وأن العلامات التي تدل عليها تظهر على السطح حيناً ، لكنها قد لا تظهر حيناً آخر[١].

وفي ضوء ذلك يُقسَّم الإعراب ، من حيث ظهوره إلى نوعين :

أولهما : الإعراب المجرد ، ويعني ذلك الحالات الإعرابية المجردة من رفع ونصب وجر.

وثانيهما : الإعراب المتحقق (السطحي) ، ويقصد به العلامة الإعرابية[٢].

ومن المسائل التي يُشار إليها على مستوى البنية المكونية ، مسألة المخصصات كأدوات التعريف والتنكير ، وأسماء الإشارة ، والعدد (مفرد وجمع)[٣].

وتشتمل القواعد المتعلقة بالشكل الذي يتحقق به المحمول على قواعد خاصة بالصيغة : كالبناء للفاعل أو البناء للمفعول ، والقواعد التي تحدد مطابقته الفاعل ، وقواعد إلحاق الرابط (كان)[٤] ، أما ترتيب المكونات داخل الجملة فيتم على أساس الأولوية الآتية: الوظائف التركيبية، فالوظائف التداولية ، فحجم المكونات ومدى تعقدها[٥].

نخلص من هذا كله أن قواعد التعبير تشتمل على خمسة عناصر تشكل (البنية المكونية)، تلك المرحلة التي تعقبها مرحلة نطق الجملة ، وبذلك تكون المراحل التي يمر بها تشكل الجملة، هي : (البنية التركيبية) ، و(البنية الوظيفية) ، و (البنية المكونية) ، وأنّ النحو الوظيفي محكوم بالثنائية المعروفة (قدرة ، وإنجاز) ، إلاّ أنّ (القدرة) هنا تعني معرفة المتكلم – المخاطب القواعد التداولية ، إلى جانب القواعد الأخرى ، التي تهيئ فرص إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة[٦].

وتصنف القوة الانجازية للمتكلم إلى نوعين هما :

١. **القوة الانجازية الحرفية** : وفيها يحمل اللفظ على ظاهر معناه ، كقولك : (علّمني المسألة) ، و (أعدك بالمساعدة) ، و (ما اسم أخيك؟) ، فهذه جمل إنجازية تحمل معاني الأمر والوعد والاستفهام.

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٩.

(٢) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٣٣.

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٩.

(٤) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٢١.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢١.

(٦) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٠.

٢. **القوة الإنجازية المستلزمة** : وتتمثل في المعنى الجديد الذي تتطلبه الجملة في مقام معين ، كقولنا : هل تناولني الطعام ؟ (التماس) ، وقولنا : ألغير الله تصلي ؟ (الاستنكار)[١].

وخلاصة القول أن (النحو الوظيفي) لدى الباحثين المحدثين أخذ يعنى بالكلام المنجز في طبقات مقامية معينة ، وقد مر بمراحل طويلة حتى وصل إلى هذه الدرجة ، وفي نهاية الثلاثينيات أخذ الاهتمام يتوجه إلى وظيفة الكلمة في الجملة ، وفي بداية السبعينيات من هذا القرن أخذت الوظيفية تخطو خطوات سريعة وجادة ، إذ أولت (المعنى) اهتماماً كبيراً دون المبنى ، فقد دُرِس التراث النحوي من منظور وصفي ، ثم اتخذ (النحو الوظيفي) مفهوماً جديداً على وفق معايير إنجازيّة الكلام في طبقات مقامية معينة.

ومن الأمور البارزة في (النحو الوظيفي) أنه ينظر إلى (البعد التداولي) بوصفه ركيزة من ركائز اللغة ، وأنّ إسناد (الحالات الإعرابية) يتم على أساس (الوظيفة التركيبية) ، و(الدلالية) ، و (التداولية). ولكن هناك مآخذ على هذا المنهج ، وهي : أن النحو الوظيفي عند النحاة المحدثين قد أهمل مهمة الوظيفة الدلالية في تحديد الحالة الإعرابية في حالة وجودها إلى جانب وظيفة تركيبية ، مع أنّ الدلالة تسهم إسهاماً كبيراً في هذا الغرض ، وأنّ النحو الوظيفي ابتدع وظائف لا تبدو ذات أهمية في بعض الأحيان.

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٧ ، ١٢٨.

الفصل الثانـي

تحديدات معرفية النحو
(تحديد مفهومية أقسام الكلام ، والزمن النحوي ، والجملة في الفكر النحوي).

أقسام الكلام :

قسم النحاة الكلمة إلى اسم ، وفعل ، وحرف[١] ، لكن هذه الأقسام كانت وما تزال محل خلاف بين الدارسين القدماء والمحدثين ، لأنّ الحدود التي اتخذها النحاة القدماء أسساً للتفريق بين هذه الأقسام لم تكن دقيقة بحيث تدخل كل طائفة من الكلمات المتشابهة في القسم الخاص بها وتمنع خروج طوائف أخرى من أقسام هي منها ، لذلك تعددت الحدود و التعاريف للأقسام ، فقد عرف سيبويه الاسم والفعل والحرف بقوله : ((فالكلم اسم ، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم : رجل ، فرس ، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[٢] ، وحكي عنه أنه قال : ((إنّ الاسم هو المحَّدث عنه))[٣].

فالاسم عنده هو المتحدث عنه وهو(المسند إليه). والفعل ما دلّ على المضي أو على الحضور ، أي انّ الفعل يشترط فيه دلالته على الزمن ، وأما الحرف فليس باسم ، أي ليس بمتحدث عنه وليس بفعل ، أي لا يدل على حدث وزمن ، فالوظيفة اللغوية للكلمة إذن هي الأساس الذي اتخذه للتفريق بين هذه الأقسام. إلاّ انّ حد سيبويه لهذه الأقسام لم يكن جامعاً مانعاً ، فليس كل اسم متحدث عنه فكيف ، وكم ، وعند ، وفوق ، لا تصلح أن يتحدث عنها أو يسند إليها وهي مع ذلك أسماء ، وكذلك نعم ، وبئس ، وليس ، وعسى فقد درسها ضمن الأفعال ، مع أنها لا تدل على ما مضى وعلى ما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.

أما (المبرِّد) فقد حد الاسم بقوله : ((أما الاسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو: رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وأنّ أشهر علامة يتميز بها الاسم عنده هي دخول حرف الجر عليه وإلا فهو ليس باسم)) [٤] ، مراعياً بذلك الجانب الشكلي في التقسيم ، وإن أوحى بالمعنى الوظيفي كما نقل عنه ((أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً))[٥] ، أي أنه يؤدي وظيفة الفاعلية.

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ : ٢١ ، والمقتضب :١ : ٥١ ، والأصول في النحو : ١ : ٣٦.

(٢) الكتاب : ١ : ٢١.

(٣) الصاحبي : ٨٩.

(٤) المقتضب : ١ : ٥١.

(٥) الصاحبي : ٨٩ وما بعدها.

ويُعْترض على أقواله بأن بعض الكلمات التي عدها هو وأمثاله من النحاة أسماء لا يصح دخول حرف الجر عليها ، كإذا ، وكيف ، ومهما ، وأن (كيف) و(عند) ، و(حيث) و(أين) مثلاً هي أسماء عند النحاة ، وهي لا تصلح أن تكون فاعلة ، ولا تؤدي وظيفة الفاعل ، فلا يصلح لها الفعل ، فلا يجوز أن نقول : (حضر كيف) و(ذهب عند) و(رجع أين) ، إذن فلا بد أن تخرج هذه الكلمات وأمثالها عن حد الاسم ليستقيم قول (المبِّرد) ويعول برأيه[١].

وقد حاول الباحثون المحدثون وضع أسس جديدة لتقسيم جديد امتاز بالدقة والشمولية ، فقد قسمت الكلمة إلى سبعة أقسام : الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة. واعتمد الشكل والمعنى أسساً لهذا التفريق[٢].

وذهب بعضهم إلى تقسيمها إلى أربعة أقسام وهي : –

الاسم ، الضمير ، الفعل ، الأداة ، وقد اعتمد هذا التقسيم على ثلاثة أسس وهي:–

المعنى ، الصيغة ، الوظيفة. ولا يصح الاعتماد على أحد هذه الأسس من دون الأسس الأخرى ، لأنه قد تدخل بعض الطوائف في أقسام ليست هي منها[٣].

كما قسمت الكلمة إلى أربعة أقسام أيضاً وهي : الاسم ، الفعل ، الأداة ، الكنايات[٤].

إنّ اللغويين القدماء ارتضوا بتقسيم الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، متبعين آراء الفلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها : الاسم ، والكلمة، و الأداة ، وبذلك حددوا الاسم على أساس معناه ، دون أن يكون الزمن جزءاً منه[٥].

وجدير بالذكر أن المحدثين قد وفقوا إلى تقسيم رباعي وصف أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، وأنهم بنوه على الأسس الثلاثة السابقة ، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي :–

---

(١) ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ٣٦.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ وما بعدها.

(٣) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٤٠ – ٢٥٠.

(٤) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٩ وما بعدها.

(٥) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٣٨ ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٩.

الاسم :

ويندرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى ، والصيغة ، والوظيفة. وهذه الأنواع هي :(الاسم العام ، والعلم والصفة) ،(فالاسم العام) : وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي ، الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة ، أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد ، مثل : (شجرة ، كتاب ، إنسان ، مدينة... الخ) ، أما (العلم) فقد وصف بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها ، وقد وصف بأنه لا مفهوم له ، لكن المناطقة يعتدون إن العلم قد يشيع ويصبح وصفاً من أوصاف اللغة ، نحو(حاتم) بمعنى (كريم) ، و(نيرون) بمعنى ظالم أو طاغية ، وحينئذ يكون له مفهوم ، ويرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة ، فهو – إذن – يشارك الأسماء العامة في المعنى والصيغة والوظيفة ، والفرق بين العلم وغيره من اسماء اللغة لا يعدو أن يكون فرقاً في درجة المفهوم ونسبة الشيوع[١].

أما (**الصفة**) :وهي مثل : (كبير) و(أحمر) ، وقد تربط باسم الذات ارتباطاً وثيقاً من ناحية المعنى والصيغة ، فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر إلا بالاستعمال اللغوي ، نحو : (الجنود التميميون على ميسرة الجيش) ، و(التميميون الجنود في طليعة القبيلة يشقون الطريق لها) ، فقد استعملت كلمة (الجنود) في العبارة الأولى (اسماً) ، وفي الثانية (صفة). ولا يمكن التمييز بينهما إلا ببعض القرائن اللغوية مثل التذكير والتأنيث أو تأخر الصفة عن الموصوف[٢].

واتخذت دراسة (الاسم) نمطاً آخر فقد عُرِّف بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان ، ويؤدي وظائف نحوية تميزه من غيره ، وأهمها تأدية دور المسند إليه والإعراب والبناء وبعض الخصائص الصرفية كالتعريف والتنكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع[٣].

---

(١) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٤١ ، ٢٤٢.

(٢) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٤٥ ، ٢٤٦.

(٣) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٩ ،٢٧، ٢٨.

وعلى هذا الصعيد يجدر التنويه إلى أن بعض الباحثين المحدثين من جمع في باب واحد هو باب (الاسم) بين الضمائر ، والإشارات والموصولات والعلم والمعرفة ، والنكرة ، وذلك حينما يريد طالب النحو أن يتزود بهذه المواد لدراسة الأسماء[١].

ثم إنّ هناك أقساماً فرعية للاسم ، وهي كالآتي :

١. الاسم المعين : وهو الذي يسمى طائفة المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالإعلام والأجسام والأعراض والجثة.
٢. اسم الحدث : ويطلق على المصدر واسم المصدر ، واسم المرة واسم الهيأة ، وتدخل تحت (اسم المعنى).
٣. اسم الجنس : ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي كعرب وترك ونبق واسم الجمع كإبل ونساء.
٤. ما سمي بالميمات اعتماداً على بداية صيغتها الصرفية بميم زائدة ، وتشمل : اسم الزمان والمكان والآلة ما عدا المصدر الميمي.
٥. الاسم المبهم : وهي طائفة من الأسماء لا تدل على معين وتدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها ، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسماها غير معين ، نحو : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقبل ، وبعد ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان[٢].

الفعل :

وهو ركن مهم في معظم لغات البشر ، ووظيفته في الجملة هي (الإسناد) ، ولابد من اعتماد العلامات اللفظية التي ذكرها القدماء كدخول (قد) و(السين) و(سوف) ، وأن ((ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرره الاستعمال اللغوي))[٣].

---

(١) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ١٠ ، وتنمية اللغة العربية في العصر الحديث : ١٤٢.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ ، ٩١.

(٣) من أسرار اللغة : ٢٤٩.

ويلحظ أن الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة ، وأنه يقبل العلامات اللفظية ، مثل : (تاء التأنيث الساكنة) في آخره ، و(لم) و(لن) ، والضمائر المتحركة (ضمير المتكلم) و(ضمير المخاطب) ، و(نون النسوة) ، و(ضمير المتكلمين)[١].

ودرج جانب من النحاة المحدثين على تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام فرعية هي :-

(الفعل الماضي) ، و(الفعل المضارع) ، و(الفعل الدائم) ، ويقصد به صيغة (اسم الفاعل) ، أما فعل الأمر فهو لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان[٢] ، وكان طبيعياً أن يتردد في هذه المسألة ، كما لا يصح أن يوصف بأنه جزء مقتطع من المضارع، لأن ذلك يقود إلى الشك في فعليته[٣].

ومما يتصل بالفعل فقد عُرِّف من حيث الدلالة بأمرين : -

أولهما : دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.

ثانيهما : دلالته على الزمن دلالة صرفية من شكل صيغته ، ومُيِّزَ بين هذه الدلالة الصرفية للزمن والدلالة النحوية التي يكتسبها الفعل من استعماله في سياق.

وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند وعرض الخصائص اللفظية المعهودة للفعل[٤].

الضمير :

وهو القسم الكبير من القسمة الجديدة المقترحة ، ويختلف مضمونه عما درج في كتب النحاة ، ويشتمل على أربعة أقسام فرعية :-

١. الضمير : أول هذه الأقسام الفرعية الضمير بالمعنى المألوف في كتب النحو ويشمل ضمائر التكلم والخطاب والغيبة بفروعها ، وأنها تعدّ أعرف المعارف لدى النحاة.
٢. ألفاظ الإشارة : مثل (هذا) ، و(تلك) ، و(هؤلاء).
٣. الموصولات ، نحو : (الذي) ، و(التي) ، و(الذين).

---

(١) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٩ ، ٢٠.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢١ – ٢٤.

(٣) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٥ ، ١٢٦.

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤ ، ١٠٥.

٤. العدد ، نحو : (ثلاثة) و(أربعة).

وقد جُمعت في قسم واحد ، لأنها في الغالب ألفاظ صغيرة البنية كثيراً ما تتركب من مقطع واحد ، لأنها من العناصر اللغوية القديمة العصية عن التطور ، ولذلك يستدل بها اللغوي عادة على الفصيلة اللغوية التي ينتمي إليها اللسان المدروس ، لأنها رمز يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة[١].

ومما هو حري أن يشار إلى أن الضمائر كنايات أو إشارات ، يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين وهي قسمان متصلة ومنفصلة ، مع إغفال تبويبها بين البارز والمستتر[٢] ، ويندرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعية هي :

(ضمائر الشخص) ، و(ضمائر الإشارة) ، و(ضمائر الموصول) ، وأن دلالة الضمير بأقسامه الفرعية دلالة وظيفية لا معجمية على خلاف دلالة الأسماء ، وقد تمتاز الضمائر بسمات من حيث التعلق ، لأنها تؤدي دوراً في تماسك أطراف الجملة المركبة ، دون أن يكون لها دور في تأدية دور المسند إليه[٣].

الأداة :

وهي القسم الأخير من القسمة الرباعية وقد استعيض بمفهومها عن مفهوم الحرف، وقد أُدرجت إلى جانب الحروف ، كما هي محددة عند القدماء الظروف الزمانية والمكانية ، مثل : فوق و تحت و قبل ، وبعد ، ونحو ذلك[٤].

لعل ما ينبغي ذكره إن هذا التقسيم مجتلب من آراء المستشرق الألماني (برجشتراسر) ، الذي أفرد الضمائر وما جانسها من الأسماء أي أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام والاسم الموصول بباب خاص يجعله قسيماً للأفعال والأسماء[٥].

---

(١) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٤٧ – ٢٤٩.

(٢) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٦ ، ٤٧.

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٨ – ١١٣.

(٤) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٥٠.

(٥) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ٨٥ – ٨٧.

أما الحروف فتناول شيئاً منها تحت عنوان الجر وأدواته ، وتناول بعضها الآخر تحت عنوان أنواع الجمل في باب الاستفهام والنفي والاستثناء[١].

والأدوات ((كلمات إذا أخذت مفردة ، غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل معانيها إلا في أثناء الجملة))[٢] ، وأنّ وظيفتها الحقيقة هي هذه المعاني العامة الطارئة على الجمل ، لا ما نسب إليها من عمل إعرابي ، وعلى أساس هذا المعنى فقد بوبت إلى المجموعات الفرعية الآتية :-

١. الاستفهام وأدواته :-

وأدرجت (أين) ، و(كيف) في هذا الباب إلى جانب حرفي (الهمزة) و(هل) دون أن يقر بحرفيتها.

٢. النفي وأدواته :

وقد أدرجت ضمن حروف النفي (ليس).

٣. التوكيد وأدواته :

وجُمع في باب واحد بين حرف إنّ الداخلة على الجملة الاسمية ونون التوكيد الداخلة على الفعل[٣].

لكن ما يقتضي التنويه إليه أن (الأداة) هي مبنى تقسيم يؤدي معنى التعليق ، وهذه العلاقة التي تعبر عنها الأداة تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة ، والأداة على قسمين كبيرين :-

القسم الأول : - الأداة الأصلية وهي تقابل الحروف كما عرفها النحاة القدامى كحروف الجر والنسخ والعطف.

القسم الثاني :- الأداة المحوّلة : وهي الوحدات التي ارتأى بعض الدارسين أن يجمع بينها وبين الحرف في قسم واحد والأداة المحولة قد تكون :

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٧.

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٣٧.

(٣) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٣٨ - ٤٠.

١. **ظرفية** : كاستعمال أين أو أنّى في الاستفهام والشرط.

٢. **اسمية** : كاستعمال كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط.

٣. **فعلية** : تحويل أفعال تامة إلى أفعال ناقصة مثل : كان و أخواتها أو كاد و أخواتها.

٤. **ضميرية** : كتحويل من وما و أيّ إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب.

وتشترك الأدوات في أنها تدل على معان وظيفية لا معجمية[١] ، ويضاف إلى الأقسام السابقة ثلاثة أخرى للتمييز بين سبعة أقسام جديدة لتفادي مواطن الضعف في التقسيم الثلاثي ، وهذه الأقسام ، هي :

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣ – ١٢٥.

الصفة :

وأُدْرِجَ ضمنها : صفة الفاعل ، والمفعول ، وصيغة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وصفة التفضيل.

والصفة من حيث المعنى لا تدل على مسمى مثل الاسم ، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث ، وهي من الناحية الشكلية تكون متشابهة للفعل من وجه ، وللاسم من وجه آخر ، لذا يبرر إفرادها بقسم خاص(١).

الخوالف :

وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي ، وقسمت إلى أربعة أنواع :

١. **خالفة الاخالة** : ويقصد بها ما كان يسميه النحاة (اسم الفعل) ، نحو : (هيهات) ، وهي اسم فعل ماضٍ ، و(وي) وهي اسم فعل مضارع ، و(صه) وهو اسم فعل أمر.
٢. **خالفة الصوت** : ويقصد بها ما كان النحاة يسميه (اسم الصوت) ، مثل : (هلاّ) لزجر الخيل ، و(كخ) للطفل... الخ.
٣. **خالفة التعجب** : ويعني بها ما كان النحاة يسمونه صيغة التعجب ، نحو : (ما أفعل زيداً) ، و(أفعل بزيد).
٤. **خالفة المدح** : ويراد بها فعلي المدح والذم ، نحو : (نعم) ، و(بئس). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الوحدات اللغوية تعدّ قسماً برأسه لاشتراكها في ما سمي بالمعنى الجملي ، وهو الأسلوب الإفصاحي الإنشائي ، وأن اشتراكها في تأدية دور المسند ، يمكن أن يفسر إدراج النحاة القدامى لها ضمن باب الفعل(٢).

---

(١) ينظر : القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : (بحث) : ٢٨ وما بعدها.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ وما بعدها.

الظرف :

ويُقْصَرُ على الكلمات المبنية غير المتصرفة القريبة من الأدوات والضمائر ، نحو: ظرف الزمان : (إذ) ، (إذا) ، (لمّا) ، (أيّان) ، (متى) ، وظرف المكان : (أين) ، (أنّى) ، (حيث) ، وأخرجت من هذا القسم كل الأسماء التي تؤدي نحوياً وظيفة الظرف أو المفعول فيه وغيرها من الوظائف ، مثل : المصادر وأسماء الزمان والمكان ، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان ، نحو : (ثمّ) ، و(هنا) ، وبعض الأسماء المبهمة ، وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية ، نحو : (سحر) و(صحوة) ، و(ليلة) و(مساء) و(غدوة)[١].

وخلاصة القول في تقسيم الكلم ، أنّ أفضل طريقة تتمثل في اعتماد اعتباري المبنى والمعنى مجتمعين ، بحيث لا ينفك الأخذ بمقياس من المبنى عن الأخذ بمقياس من المعنى: ((فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فتبنى على طائفة من المباني ومعها جنباً إلى جنب فلا ينفك عنها طائفة أخرى من المعاني))[٢].

ويبدو أن تقسيم القدامى لم يراع دائماً مراعاة كافية اعتباري المعنى والمبنى مجتمعين متضامين ، وأن ((التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى))[٣]. ويشترط أن يكون هناك تضامن اعتباري المعنى والمبنى ، ولا يشترط أن يتميز كل قسم من الكلم عما عداه بنفس العدد من خصائص المبنى والمعنى ، بل يكفي أن يتميز بعض اعتبارات المبنى ((إذ المهم ألاّ يكون التفريق من حيث المباني فقط وان تعددت أو المعاني فقط وان تعددت))[٤].

---

(١) ينظر : القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : ٣٢ ، ٣٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٧.

(٣) المصدر نفسه : ٨٨.

(٤) المصدر نفسه : ٩٠.

ثم تُرْجمَ اعتباري المبنى والمعنى إلى جملة من المقاييس الفرعية الإجرائية اعتمدت التقريب في الأقسام كلها لضبط خصائصها سواء كان بالإيجاب عند تحققها أو بالسلب عند غيابها من وحداتها ، وهذه المقاييس هي :

١. **الصورة الأعرابية** : وتعني اتصاف الوحدات اللغوية بالبناء والإعراب بفروعه وأنواعه.
٢. **الصيغة الخاصة** : ويقصد بها تحقق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد.
٣. **من حيث قابلية الدخول في الجدول** :

والجداول ثلاثة أنواع :

أ. **جدول إلصاق** : ويقصد به ما يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والإعجاز كالحركات الإعرابية ، والجر والتنوين والإضافة أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة ، و يندرج ضمن الإلصاق(السين وسوف ولام الأمر والضمائر المتصلة كل في بابه).

ب. **جدول تصريف** : كتصريف الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر ، وتصريف الصفة إلى اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة أو تفضيل أو مبالغة.

ج. **جدول إسناد** : ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر.

٤. **الرسم الإملائي** : ويندرج ضمنه تارة تنوين باب الاسم والصفة ، ويندرج ضمنه تارة أخرى الضمائر المتصلة لعدم استقلالها في الخط بشكل خاص بها والتصاقها بالكلمات التي تلتصق بها التصاقاً يجعلها كالجزء منها[١].

٥. **من حيث اتصالها باللواصق** : قسم الكلم بحسب اتصالها باللواصق أو عدمه ، فتفترق أقسام الكلم بأنواع اللواصق التي تقبلها ، وأنواع اللواصق التي تأباها ، ويندرج ضمن اللواصق فضلاً عن علامات الإفراد والتثنية والجمع ، والتأنيث والمضارعة أداة التعريف وضمائر الجر المتصلة والتنوين والإضافة[٢].

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٢١، ١٢٦.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠١.

٦. **من حيث التضام وعدمه** : والمقصود بالتضام هو أن تطلب إحدى كلمتين للأخرى في الاستعمال من قبيل تطلب النداء والمنادى وواو القسم والمقسم به والمضاف والمضاف إليه والفعل والفاعل أو المفعول به إن قدّم ، ويعد من التضام دخول (قد وسوف ولم ولن ولا الناهية) على الفعل ودخول النواسخ وحروف الجر والعطف والاستثناء على الضمائر.

ويفارق (التضام) مقياس اللواصق له من حيث أنّ اتصال اللواصق هو ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة لا الجمع على نحو ما بين كلمتين[١].

٦. **من حيث الرتبة** : وهي تفريع على مبدأ التضام وخصصت للرتب المحفوظة ، مثل : تقدّم الجار على المجرور أو تقدم الموصول على صلته... الخ[٢]. هذا فيما يتعلق بالمقاييس الشكلية.

أما المقاييس التي تندرج ضمن اعتبار المعنى ، فقد أدرجت ضمنها :

١. الدلالة على مسمى وعدمه.

٢. الدلالة على حدث وضده.

٣. الدلالة على الزمن وضده.

٤. الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي والاستفهام والشرط... الخ[٣].

٥. **التعليق** : ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد (الفاعلية) ، والنسبة (المفعولية) ، النسبة (الإضافة) ، والتبعية (التوابع)[٤].

وحري بالذكر أن بعض النحاة المحدثين لم يقترح تقسيماً جديداً ، ولكنه صرح بأن تعريف القدامى للأقسام الثلاثة يعكس نظرية أفلاطون في الموجودات ، فقد قسم أفلاطون الموجودات إلى ثلاثة أنواع :

---

(١) ينظر : القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : ٤٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٠.

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناه : ١١١ ،١١٧ ،١٢١ ،١٢٥ ،٩٠ ،١١٣ ،١٢٢ ،٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٩٥ ، ٩٦.

١. ذوات : ويعني بها الأمور المادية (كالكرسي والحجرة) أو المعنوية (كالكلمة) و(الصبر).

٢. وأحداث تقع في زمن خاص كحضر وتكلم وكلاهما له وجود واقعي.

٣. وعلاقات تربط بينهما ، ويمتاز هذا الكيان الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني[١].

وتأسيساً على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات قسم أفلاطون الألفاظ في (لغته الإغريقية) على أساس دلالتها على هذه الموجودات ؛ فقال : بأن الكلمة قسمان : اسم وهو يدل على ذات ، وفعل وهو ما يدل على حدث ، وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث ، سمّاه أفلاطون بالعلاقة[٢].

ويلحظ أن النحاة العرب قسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة للاعتبار نفسه الذي قام عليه تقسيم أفلاطون ، وأن تعريفاتهم تنطبق كل الانطباق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون لأنهم قالوا :-

١. ((الاسم : وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن.

٢. الفعل : وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

٣. الحرف : وهو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن))[٣].

ويتبدى لنا أنّ هناك طعناً قد وجه إلى صحة تعريفات القدماء ، لأنها قائمة على أساس الدلالة المجردة ، وأنّ ((هذه التعريفات لا تتصف بالكمال ، لأنها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه))[٤]، وان هناك دعوة إلى الاقتصار في تبويب الكلم على ما سماه النحاة علامات ، لأنها هي وحدها الكفيلة بإقامة حدود جامعة مانعة ((ولما كانت العلامات هي التي تميز بين الأنواع وتحصرها ، فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة ومانعة))[٥].

---

(١) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٩ : ١٠.

(٣) المصدر نفسه : ٨.

(٤)المصدر نفسه : ٢٠.

(٥) دراسات نقدية في النحو العربي : ٢١.

وهذا الموقف من المواقف الناصعة ، لأنه يستند إلى رأي المدرسة الشكلية ، ويقصد بها المدرسة التوزيعية التي تزعمها (هاريس).

الزمن النحوي :

يرى كثير من الباحثين أن الزمن اللغوي فصيلة من فصائل النحو[١] ، وأنه في العربية خاصة ، لا يمكن أن ينتسب إلا إلى السياق[٢].

وحاول النحاة المعاصرون ، أن يولوا (الزمن النحوي) في الجملة العربية اهتماماً خاصاً محاولين استكمال صورة البحث في الجملة من خلال جهودهم المتواصلة ليدفعوا ظنَّةً الصقها بعض الباحثين الغربيين مؤدّها أن العربية تعاني نقصاً في قدرتها على التعبير عن الزمن.

ويبدو أن شبهة النقص هذه قد تحدرت من أن بعض الباحثين الغربيين قد لاحظوا أنّ الصيغ الفعلية التي تعبر عن الزمن في اللغات السّامية قليلة نسبياً ، كما أن هذه الصيغ في العربية تنحصر في صيغتين هما : (فعل) و(يفعل) ، وأن العربية بخاصة قد عبرت عن الزمن بالأساليب[٣].

وقد راح بعض النحاة المعاصرين يدرؤون عن العربية ما ظنوا انه انتقاص من منزلتها ومكانتها ، لان الباحثين الغربيين رموا النحو العربي والعربية بالنقص ، ونوهوا إلى أن الصيغ الفعلية السامية التي تدل على الزمن قليلة ، لكنهم لم يقللوا من شأنها في التعبير عن الزمن ، بل إنّهم أكدوا قدرتها على ذلك من خلال السياقات والأساليب بالعلاقات الزمنية المتنوعة[٤].

ويلحظ أن ((ما قرره (فندريس) صحيح من الناحية الصرفية ، ولكن (فندريس) غير دقيق فيما رمى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة ، وعلل ذلك بأنّ الزمن النحوي وظيفته في السياق))[٥].

ولكن مما يجب التنويه إليه أن هذا الوهم قد تسرب إلى نفوس الباحثين الغربيين من أنهم درسوا (الزمن) في اللغات السامية دراسة آنية تناولت (الزمن) في أطواره التاريخية فبدا

---

(١) ينظر : اللغة : ١٢٥.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٠.

(٣) ينظر : اللغة : ١٣٦ ، ١٣٧.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٦.

(٥) ابن القيم الجوزيه ، جهوده في الدرس اللغوي : ١١١.

لهم أنه نتاج الفعل ، كما أنهم ربطوا الزمن في اللغات السامية بالصيغتين البسيطتين (فعل) و(يفعل) وهما خارج الاستعمال[١]. أي غير مستعملتين في جمل أو تراكيب.

ويلاحظ أنّ النحاة المعاصرين ، ولاسيما من لهم عناية مميزة بالبحث على وفق المنهج التاريخي المقارن ، قد دفعوا هذا الوهم ، ويتمثل ذلك في أن اللغات السامية عامة عرفت صيغاً زمنية قليلة ، ولكن ليس لها صيغ أزمنة بالمعنى الصحيح للتعبير عن الماضي والحاضر والمستقبل ، وأنها لا تميز بين الحالة والحدث ، أي بين نشاط مستمر أو اعتيادي ، وحدث تم[٢].

ويبدو أن اللغات السامية استعاضت عن قلّة الصيغ الزمنية بصيغ الأفعال المزيدة[٣] ، أو الأدوات التي تلحق بالجملة[٤].

وهناك أمر آخر هو أن التطور الذي أصاب العربية مكن لها أن تسلك في عقدها أنماطاً تركيبية متنوعة للدلالة على الزمن ، فنجم في قدرتها على هذا الصعيد ، مسلكاً تخطت به حدود القدرات التي تمتعت بها أخواتها من اللغات السامية ، وأغلب الظن أنّ الأكادية أكثر اللغات السامية من حيث تعدد صيغ الأفعال زمنياً ، ولا بُدَّ من التنويه إلى أنّ هناك أربع صيغ استخدمتها هذه اللغة للتعبير عن أنماط زمنية معينة ، ومن أمثلة هذه الصيغ هي : (يمخص) ، أي يضرب ، وتدل على الماضي ويقابلها في العربية المضارع المجزوم ، ومنه المضارع المنفي ، نحو : (لم يضرب) ، ومن أمثلته (يمخص) ، أي : ضرب ، وتدل على الماضي ويقابلها في العربية الفعل الماضي ، ومن أمثلتها (يمتخص)، أي : اسم الفاعل ، نحو : (ما خص)[٥] ، ولعل العبرية اتجهت في توسيع قدرتها على الدلالة إلى الزمن باستخدام اسم الفاعل ، فضلاً عن صيغ الفعل في هذه اللغة ، وهي الزمن الماضي ، أي الزمن الذي مرّ ونظيره في العربية (الماضي) ، والمستقبل (المضارع) في

---

(١) ينظر : الزمن واللغة : ٩٠ ، ٩١.

(٢) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية : ١٣.

(٣) ينظر : خصائص العربية في الأفعال والأسماء : ٤١.

(٤) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ١٣ ، ١٤ ، وأسس علم اللغة العربية (محمود فهمي حجازي): ١٤٨ ، ١٤٩.

(٥) ينظر : خصائص العربية في الأفعال والأسماء :٤١، ٤٢.

العربية ، والحالي (اسم الفاعل) في العربية[١] ، وأن السريانية استخدمت– إلى جانب الصيغ التي استخدمتها العبرية – صيغة (اسم المفعول) ، وهي تدل على الزمن الماضي[٢].

ويمكن القول إن العربية كانت أقدر من اللغات السامية الأخرى في مجال الدلالة على الزمن. ومع أن الفعل لا يفصح عن الزمن بصيغة ، فإن ذلك يتحصل من بناء الجملة وما يلحق بها من زيادات تؤازر الفعل في تحقيق المقاصد الزمنية في حدود واضحة[٣] ، فقد سلكت العربية في ذلك طريقين :

إحداهما:– أن تقترن الجملة بالأدوات ، فالسين وسوف تخلصان الفعل للاستقبال ، كما أن (لن) تخلص الفعل للمستقبل وأن (لم) تدل على الماضي المنفي[٤] ، فالتركيبات كثيرة في هذا المجال ، ومنها :

ما كتب : وتدل على الماضي.

ولا يكتب : وتدل على المستقبل.

وما يكتب : وتدل على الحال والاستمرار.

ولما يكتب : وتدل على الماضي المنفي المستمر إلى الحال[٥].

وينبغي الإشارة إلى أن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان ، وعلى هذا فأن مدخولها وهو في الكثير الغالب على بناء (فعل) ينصرف إلى المستقبل ، في حين أن مدخول (إذ) وهي من الظروف ينصرف إلى الماضي[٦].

والثانية :– أن تقترن الجملة أو الفعل بإحدى صيغ (كان) ، نحو : (كان فعل) أو(كان يفعل) وسيكون قد فعل)[٧]. ولعل النحاة الأقدمين لم يولوا الأبنية المركبة اهتماماً،

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢.

(٢) ينظر : : المصدر نفسه : ٤٣.

(٣) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٤.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤ ، ٢٥.

(٥) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ١٣ ، ١٤.

(٦) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٥.

(٧) ينظر : دراسات في اللغة العربية : ١٤.

نحو : (قد فعل) و(كان قد فعل) و(كان فعل) ، لأن العربية قد اتخذت من بناء (كان) فعلاً دالاً على الحدث وليس للدلالة الزمنية إلا إذا كان لصيق فعل آخر[١].

ومن المتعارف أن صيغة (اسم الفاعل) تعبر عن الزمن في بناء الجملة العربية نحو : (أنا قاتلُ غلامِك) ، فهذه الجملة تدل على الماضي ، ونحو : (أنا قاتلٌ غلامَك) ، فهذه العبارة تدل على المستقبل[٢]. ويتضح ذلك في قوله تعالى : ((ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله)) (الكهف : ٢٣ ، ٢٤).

ومما يقتضي التنويه إليه أن الأنماط السابقة من العبارات قد عبرت عن الزمن كما يرى الباحثون المعاصرون ، وهذا يدل على أن ذلك النفر من الباحثين الغربيين الذين اتهموا اللغات السامية ، ولاسيما العربية بالنقص قد ذهب عنهم الصواب ، وقد أدرك هذا الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء (برجشتراسر) حين أشار إلى أن العربية أغنى من اللغات الأوربية واليونانية في بعض الأشياء[٣].

---

(١) ينظر : ا لفعل زمانه وأبنيته : ٢٥.

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ : ٢٢٣ ،٢٢٤ ، والفعل زمانه وأبنيته : ٢٤.

(٣) ينظر : التطور النحوي : ٨٩ ، ٩٠.

الفعل أقسامه وصيغه الزمنية :

يعرف الفعل بأنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء[١] ، أو هو ما دل على معنى زمان[٢]. وله تعريفات أخرى كثيرة ذكرت في كتب النحو[٣] إلاّ أنها متشابهة إلى حد ما ، لأن اللاحق يأخذ عن السابق ولا يخالفه إلا قليلاً.

وخلاصة هذه التعريفات ، هي ((أن الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان))[٤] ، وقد كان تعريف سيبويه للاسم هو الأساس الذي بنى عليه البصريون مذهبهم في جعل المصدر أصل الاشتقاق ، إذ إن أحداث الأسماء التي أشار إليها في تعريفه للفعل[٥] هي المصادر ، محتجين لمذهبهم بأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان مقيد ، فكما أنّ الزمان المطلق أصل للزمان المقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل[٦]. أما الكوفيون فيرون أن الفعل هو أصل المشتقات ، لأن المصدر في رأيهم إنّما يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله[٧].

والمعروف أن النحاة المتقدمين حاولوا تقسيم الفعل بحسب دلالته على الزمن ، فقد جعل سيبويه الفعل الماضي مختصاً بالزمن الماضي ، وأما الحاضر والمستقبل فيشترك فيهما المضارع والأمر فللدلالة على الحال والاستقبال يخبر بالفعل المضارع ، وفعل الأمر مأموراً به[٨].

أما النحاة المتأخرون فقد جعلوا الأفعال ((مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوه ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ثلاثة :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ : ٢١.
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ : ٣٦ ، والإيضاح في علل النحو : ٥٢ ، ٥٣.
(٣) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : ٥٢ ، والمفصل : ٣٢٦ ، وأسرار العربية : ١١ ، وشرح الكافية : ٢ : ٢٢٣.
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١١٢.
(٥) ينظر : الكتاب : ١ : ١٢.
(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ وما بعدها ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ١٤٤ (مس : ٢٨).
(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ١٤٤ (مس : ٢٨).
(٨) ينظر : الكتاب : ١ : ١٢.

ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر))[١].

وهذا يعني أنّهم اعتمدوا الزمان الفلسفي أساساً لتقسيم الفعل فحركات الزمان ثلاث: حركة مضت وحركة لم تأت بعد ، وحركة تفصل بينهما ، وعلى هذا يرتبط الفعل الماضي بالزمن الماضي والمضارع بالزمن المستقبل ، والأمر بالزمن الحاضر[٢]. وحين أراد النحاة تطبيق هذا التقسيم على أقسام الفعل في العربية لم يوفقوا في ذلك ، فعادوا وقسموه إلى ماض ومضارع وأمر.

وسبب إخفاقهم في تطبيق أقسام الزمان على الأفعال ، لأنهم لم ينظروا إلى الفرق بين الزمان الفلسفي – المدلول عليه بحركات الفلك الثلاث : الماضي والحاضر والمستقبل ويرمز له بأسماء الزمان – والزمن النحوي المدلول عليه بالماضي ، والمضارع ويعبر عنه بالتغيير في معان أو وظائف الصيغ المختلفة ، فوظيفة الزمن النحوي التفريق بين أبنية الأفعال ((ولو كان النحاة قد قسموا الأفعال بحسب ما لها من صيغ وأبنية ، ثم شرعوا بملاحظة دلالتها على الزمان من خلال الاستعمالات المختلفة لكان البحث أجدى على العربية))[٣].

والنحاة يختلفون في أقسام الفعل ، فالبصريون يقسمونه إلى ماض ومضارع وحاضر وأمر[٤] ، أما الكوفيون فأنهم يؤيدون البصريين في تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : الماضي والمضارع والفعل الدائم ، ويقصدون بالفعل الدائم اسم الفاعل ، ويدلون به على الماضي وعلى المستقبل. يدل على الماضي إذا وصل بمضاف إليه ولم ينون ، أما إذا نون ووصل بمفعول دلَّ على المستقبل ((فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول (أخوك أخَذ حقَّه) ، فتقول ها هنا : (أخوك آخذُ حقِّه). ويقبح أن تقول : (آخذٌ حقَّه). فإذا

---

(١) شرح المفصل : ٧ : ٢٢٤.

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٢.

(٣) المصدر نفسه : ١٢٤.

(٤) ينظر : المفصل : ٣٢٦ وما بعدها.

كان مستقبلاً لم يقع بعد ، قلت : (أخوك آخذٌ حقَّه) ، و(آخذُ حقِّه) ، ألا ترى أنّك لا تقول : (هذا قاتلُ حمزةَ) ، لأن معناه ماضٍ ، فقبح التنوين؛ لأنه اسم))[١] ، وفي قوله تعالى : ((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ))(الأنبياء : ٣٥) ولو((نونت في (ذائقة) ونصبت (الموتً) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا الإضافة))[٢].

أما إذا لم يوصل بمضاف إليه أو بمفعول ، فأنه لا يدل على زمن مطلقاً ، بل يستعمل استعمال الأسماء الجامدة التي لا تقترن بزمن معين أبداً ، نحو : (خالد عاقل)[٣]، ((أما إذا تلاه شيء فله حكم آخر يستدل عليه من السياق ، ومن حقنا أن نعده في جملة الأفعال ، لأنه يؤدي وظيفة الفعل ويستعمل استعماله ، فهو في هذه الحال دال على الحدث وصاحبه ، ويتبين منه (زمن) قد يكون محدداً ، أو غير محدد ، يعرف من القرائن القولية والسياقية المعنوية والتاريخية واللفظية. وكذلك إذا كان في أول الكلام ، وسبق بنفي ، أو استفهام ، فهو في هذه الحال أيضاً يؤدي وظيفة الفعل))[٤]. ولذلك كان ((... قد لمح الكوفيون الجوانب الفعلية في اسم الفاعل العامل ، فهو عندهم فعل وعدّوه قسيماً للماضي ، والمضارع ، بخلاف اسم الفاعل غير العامل ، فأنّه يستعمل في الجملة استعمال الأسماء التي لا تدل على زمن البتة...))[٥].

ومن هنا ، فان الكوفيين عدّوا هذه الصيغة تدل على الحدث والزمن ، فضلاً عن أنها تعبر عن الذات ، ويتعين ذلك من القرائن السياقية فهي إذن تؤدي وظائف فعلية في الجملة إلى جانب الوظائف الاسمية[٦].

---

(١) معاني القرآن : ٢ : ٤٢٠.

(٢) المصدر نفسه : ٢ : ٢٠٢.

(٣) ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ٦٨.

(٤) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨٢.

(٥) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ٧١ ، ٧٢.

(٦) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨٣.

وكذلك ما ذهب إليه الكسائي[١] من التفريق بين قولهم : (أنا قاتلُ غلامِك) بالإضافة ، و(أنا قاتلٌ غلامَك) ، فقد أشارت هذه النصوص إلى دلالة الفعل الدائم على الماضي إذا كان موصولاً بمضاف إليه وعلى المستقبل إذا كان منوناً وموصولاً بمفعول.

أما تسميته بالفعل الدائم ، فلإن اسم الفاعل المعرف بالألف واللام يدل على الدوام والاستمرار ، بمعنى أنّه يستوعب الإبعاد الزمنية الثلاثة ، غير أنّه يقيد بالاستعمال بزمن معين من هذه الأزمنة الثلاثة بوساطة قرينة معنوية أو تاريخية أو لفظية ، ولذلك نجده في القرآن الكريم يدل على الحال أو الاستقبال أو المضي ، بوساطة القرائن[٢] ، وعلى وفق ذلك فإضافة ((... اسم الفاعل هي... ظاهرة شكلية نستطيع أن نعدها قرينة لفظية مانعة من إرادة الحال ، أو الاستقبال...))[٣].

كما في قوله تعالى : ((قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ))(الزمر : ٤٦) وقوله تعالى : ((... فَالِقُ الإِصْبَاحِ...))(الإنعام : ٩٦).

إذن فان اسم الفاعل هنا يؤدي وظيفة الفعل الماضي ، ويقوم مقامه في الدلالات السياقية في تركيب الجملة ، ولذلك فهو يستعمل فيما يأتي : -

١. للتعبير عن وقوع الحدث في الزمن الماضي دون تحديد زمني ، إذا كان مضافاً إلى معموله بقرينة السياق التي تدل على المضي ، نحو : (أنا كاتبُ مقالةٍ) – بالإضافة – بمعنى كتب مقالة.
٢. للتعبير عن وقوع الحدث واستمراره في الزمن الماضي بلا انقطاع إلى وقت الحديث ، وذلك مع الأفعال الناسخة (المساعدة) ، مثل : (مازال ، ماانفك ، مافتئ، مابرح ، مادام) ، كقولك : (مازال المطرُ منهمراً).
٣. للتعبير عن استمرار الحدث عن فترة الماضي ، نحو : (كان الإمام علي (ع) عادلاً) وهذا يعبر عن الماضي البعيد.

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ : ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨٣ ، ٨٤.

(٣) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ٧٥ ، ٧٦.

٤. للتعبير عن الماضي البعيد المنقطع ، نحو : (قد كان خالد قائداً) ، والماضي المستمر ، نحو : (ظلّ على واقفاً) ، ويلحظ من ذلك أنه يعبر عنه الفعل الماضي[١].

وصيغة (فَعَلَ) ، فهي للتعبير عن الحالات الزمنية الآتية :-

١. وقوع الحدث في زمان ماضٍ مطلق لا حدود له ، فلا يمكن ضبطه وتحديده ، فقد يكون قريباً ، وقد يكون بعيداً ، وقد يكون مستوعباً للزمن الماضي بأكمله ، وقد يقع في جزء منه ، فالزمن ماضٍ مجهول ، نحو : (سافر زيد) ، و(مات الأنبياء)[٢]. ((وغالباً ما يكون التعبير عن هذه الجمل بصيغة (فعل) ، لأنها صيغة تدلُّ على مجمل الماضي حتى تأتي قرينة تحدد زمنه وتخصصه))[٣].

٢. إن الحدث كان قد وقع ووقع كثيراً ، ويمكن أن يقع كثيراً ، نحو : (أشرقتِ الشمس) ، و(طلع البدر)[٤].

٣. وتأتي للدلالة على أن الحدث وقع في الزمن الماضي ، وأنجز ، واستمر على هذه الحال ، أي منجزاً حتى زمن الكلام عنه ، نحو قوله تعالى : ((واذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ))(البقرة :٤٠). فالإنعام هنا حاصل ، ولم يزل حاصلاً ومستمراً إلى وقت الكلام ، والحدث في هذه الآية المباركة بدأ بظهور الإسلام واستمراره[٥].

٤. ويأتي بناء (فعل) للتعبير عن وقوع أحداث في زمن ماضٍ يقرب من زمن المتكلم، أي الحال (قد فعل) ، كقول مقيم الصلاة : (قد قامت الصلاة)[٦] ، ((ونفي هذا النوع من الجمل يكون بـ (لمّا يفعل) ، وكذلك إذا سبقت الجملة بـ(ما) النافية ، يكون الزمن

---

(١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧١ ، ١٧٢ ، والدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨٤ ، ٨٥.

(٢) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٨.

(٣) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٥٦.

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٧.

(٥) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٨.

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩.

فيها قريباً من الحال ، كأن يقول أحد : قد سافر علي) ، فإذا أردت نفي : قوله ، قلت : ما سافر علي))[١].

٥. صيغة (كان فعل) ، و(كان قد فعل) ، و(قد كان فعل) وما على أمثالها : تستعمل للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماضٍ بعيد[٢] ، كقوله تعالى : ((وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ))(البقرة : ٧٥).

٦. تعبر جملة الماضي عن سرد أحداث ماضية في أسلوب القصص والحكايات ، وذلك إذا جاءت (كان) أو إحدى أخواتها في صدر الجملة ، وفي صيغة الماضي متلوة بأفعال من صيغة (يفعل) ، نحو : (كان الإمام علي (عليه السلام) يتصدق على الفقراء ، وكان يذود عن الإسلام) ، أو كان الفعل في هذه الجملة آتياً بصيغة الماضي المجرد[٣] ، نحو : ((وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ * قَالُواْ يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ...وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ...))(يوسف ١٦_١٧).

٧. يأتي بناء (فعل) ليشير إلى وقوع الحدث في اللحظة التي وقع فيها الكلام ، كما يجري في العقود ، نحو(بعتك) و(زوجتك)[٤].

٨. يرد بناء (فعل) في أسلوب الدُّعاء ، ويدل على الحال والاستقبال ، نحو : (رحم الله فلاناً) ، ويأتي منفياً بـ (لا) إذا أُريد الدعاء بالشر ، نحو : (لا رحمه الله ولا رضي عنه) ، وبالخير : نحو : (لا أصاب الشر فلاناً)[٥].

٩. يدل (فعل) في جملة الشرط على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة ، نحو : (إن قام زيد الآن قمتُ) ، و(إن قام زيد غداً قمت) ، و(إن يقم زيد الآن أقم) ، و(إن يقمْ زيدٌ غداً أقمْ)[٦].

---

(١) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٥٦ ، ٥٧.

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٨.

(٣) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٥٨.

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٧ ، والزمن واللغة : ١٢٣.

(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥١ ، والزمن في النحو العربي : ١١٧.

(٦) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥١.

١٠. وقد تأتي صيغة (فعل) مع الظرف (لمّا) ، وهذه تستعمل في جملة وجد فيها حدثان وقعا في الماضي بحيث يتم حدوث الأول في اللحظة التي بدأ فيها الفعل الثاني، نحو : (لمّا جاءني أكرمته)[١].

١١. تدل صيغة (فعل) على استمرار الحدث في الزمن الماضي ممتداً إلى زمن الحاضر ، وذلك في الأفعال : (مازال) ، (مابرح) ، (مافتئ) ، (ماانفك) ، (مادام) ، متلو بأفعال من صيغة (يفعل) ، نحو : (مازال المطر ينهمر) ، و(مافتئ يلعب) ، و(ما انفك يدعي المعرفة) ، و(لن أكلمه مادام لا يكلمني) ، أو بأسماء الأفعال أو الصيغ المشتقة الأخرى كأسماء المفاعيل[٢] ، نحو : ((وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً))(آل عمران : ٧٥) ، ونحو : ((فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ)) (الأنبياء : ١٥).

وصيغة (يفعل) البسيطة ، وما على مثالها : وتستعمل للتعبير عن الحالات الآتية : –

١. للتعبير عن وقوع الحدث في الزمن الحاضر إذا خلا من القرائن ن نحو: (أفهمُ ما تقول) ، (زيدٌ يكتب). ونفيه : (ما يفعل) أو (ليس يفعل)[٣].

٢. يعبر عن وقوع الحدث في المستقبل ، كقوله تعالى : ((وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً))(البقرة : ٤٨) ، وتدل على المستقبل ، وذلك بزيادات تسبق الفعل ، هي : (السين) و(سوف) و(لا) ، نحو : (سيقوم زيد) ، و(سوف يقوم زيد) ، ولنفي المستقبل (لا يقوم زيد)[٤].

٣. ويأتي بناء (يفعل) للإعراب عن حدث من قبيل الحقائق الثابتة ، نحو : (تدور الأرض حول الشمس) ، و(يهلّ الهلال من المغرب) ، و(تطلع الشمس من المشرق)[٥].

---

(١) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٩.

(٢) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٨١ ، والدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٥٩.

(٣) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٩ ، والزمن في النحو العربي : ١٥٣.

(٤) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٣٢ ، ٣٣ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٥ ، ٢٤٨ (الجدول).

(٥) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٠ ، والفعل زمانه وأبنيته : ٣٣.

٤. وقد تأتي دالة على المضي ، وذلك لقرينة ترشحه إلى الزمان الماضي[١] ، نحو قوله تعالى : ((فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللّهِ مِن قَبْلُ)) (البقرة : ٩١).

٥. وتأتي مسبوقة بـ (كان) للدلالة على استمرارية الحدث في فترة من الزمان الماضي ، نحو : (كان سيبويه يختلف إلى مجلس الخليل بن أحمد) ، وكذلك مع (أمسى) ، (بات) ، (أصبح) ، (ظل) ، نحو : (أمسى المطر ينهمر) ، و(بات الأسد يزأر) ، و(أصبح الجوّ ينذر بالعاصفة) ، و(ظل القطار يسير في الصحراء)، ونفيه : (لم يكن يفعل) ، نحو : (لم يكن الفراء يختلف إلى مجلس يونس بن حبيب)[٢].

٦. يأتي بناء (يفعل) للزمن الماضي إذا سبق بـ (لم) ، نحو : (لم يكتب) [٣].

٧. يأتي للاعراب عن حدث مستقبل بالنسبة لآخر حدث قبله في زمن ماضٍ[٤] ، كقوله تعالى : ((... ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ)) (الإنعام : ١) ، وقوله تعالى : ((...ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ))(يونس : ٣).

أما (المصدر) فهو من الصيغ التي تستعمل استعمال الفعل. ولعلَّ النحاة الأقدمين فاتهم أن يلحقوه بالفعل ، كما فعل (الفراء) في إلحاق (اسم الفاعل) بالفعل[٥]. فالمصدر عند البصريين ((يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل))[٦]. فالمصدر يشير إلى المستقبل[٧] ، نحو قوله تعالى تعالى : ((َ إِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ...))(محمد : ٤).

وهناك (المصدر المؤول) الذي يكون مقدراً (بأن والفعل) ، أو(بما والفعل) ، فيقدر : (بأنْ) إذا أريد (المضي) أو(الاستقبال) ، نحو : (عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً) ، والتقدير : من أن ضربت زيداً ، أو من أن تضرب زيداً ، ويقدر (بما) إذا أريد به (الحال) ،

---

(١) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٣٣ ، ودراسات في الأدوات النحوية : ٦٣.

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٠ ، ١٧١ ، والفعل زمانه وأبنيته : ٣٣ ، ٣٤.

(٣) ينظر: التطور النحوي : ١٧٢ (الجدول) ، ١٧٣ ، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣ ، ودراسات في الأدوات النحوية:٤٦.

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٠.

(٥) ينظر : المقتضب : ٤ : ٤٢٢ وما بعدها.

(٦) ينظر : الإنصاف : ١ : ١١٤٥ (مس : ٢٨).

(٧) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية :١٠٩.

نحو : (عجبت من ضربك زيداً الآن) التقدير : مما تضرب زيداً الآن[١]. ومما يؤيد صحة ذلك قول (ابن عقيل) : ((أن يكون المصدر مقدراً بأن والفعل ، أو بما والفعل... فيقدر (بأن) إذا أريد (المضي) ، أو(الاستقبال) ، نحو : (عجبت من ضربك زيداً أمس ، أو غداً) ، والتقدير (من أن ضربت زيداً أمس) ، أو(من أن تضرب زيداً غداً) ، ويقدر بما إذا أريد الحال ، نحو : (عجبت من ضربك زيداً الآن) ، والتقدير : (مما تضرب زيداً الآن)...))[٢].

ويبدو أن ((تقدير هذا يتوقف على قصد المتكلم وفهم السامع أو القارئ))[٣]. وخلاصة القول ان أهم ما ينبغي الإشارة إليه مما له علاقة بمسألة الزمن في اللغة العربية يتلخص بالآتي:

١. إن الزمن في الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفي ، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل وهي مفردة خارج السياق ، والزمن الصرفي في الفعل ناتج عن كونه يدل على حدث وزمن.
٢. لا وجود للزمن الصرفي في غير الفعل ، فلا يستفاد من الصفات ، لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث ، ولا يستفاد من المصادر ، لأنها تدل على الحدث دون الزمن.
٣. إن الزمن الصرفي في الفعل يتضح في دلالة كل صيغة من صيغة المعنى الزمني فصيغة (فعل) ونحوها تدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي ، وصيغة (يفعل) ونحوها تفيد وقوع الحدث في زمن الحال أو الاستقبال[٤] ، أما صيغة (أفعلْ) ونحوها ونحوها فأنها تفيد الطلب المحض وتستعمل لأحداث مضمونة فوراً ، ولا تدل على زمن البتة[٥].

---

(١) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٤٧.

(٢) شرح ابن عقيل : ٣ : ٦٨.

(٣) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ١٣١.

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٠ ، ٢٤١.

(٥) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٠ ، والبحث النحوي عند الأصوليين : ١٥٧.

الجملة العربية :

عبّر النحاة الأوائل عن مصطلح الجملة بمصطلح الكلام. ويتمثل ذلك في قول (أبي علي الفارسي) : ((هذا باب ما أئتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً ، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل))[١]. ونلمح ذلك – أيضاً – في قول (ابن جني): ((أما الجملة : فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه))[٢] ، ومن هنا فأن مفهوم الإسناد ، ومفهوم الإفادة قد تبين من خلال المصطلحين ، فالجملة في نظرهم ما تركب من مسند ومسند إليه ، ومعنى ذلك أنها لا بُدَّ أن تتركب من عنصرين أساسين ، أحدهما يمثل الموضوع الذي احتاج المتكلم ان يتكلم في شأنه ، ويمثل الآخر ما يقوله المتكلم بصدد هذا الموضوع ويتحدث عنه ، وقد أشار سيبويه إلى الإسناد بقوله : ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً))[٣]. والإفادة مقترنة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها ، وقد عبر عنها بالمعنى الذي يحسن السكوت عليه.

ولعلَّ (الزمخشري) ومن تابعه يرى أن الكلام يساوي الجملة ، إذ قال : ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين ، كقولك (زيد أخوك) ، و(بشر صاحبك) ، أو في فعل واسم ، نحو قولك : ((ضُرِب زيدٌ) و(انطلق بكر) وتسمى الجملة))[٤].

ويبدو أن هناك فرقاً بينهما ، ولا يصح ترادفهما ((والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائرها ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

---

(١) المسائل العسكريات في النحو العربي : ٨١ ، وينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ٩٣.

(٢) اللمع في العربية : ٢٦ ، وينظر : الخصائص : ١ : ٧٢.

(٣) الكتاب : ١ : ٢٣ ، وينظر : المقتضب : ٤ : ٤٠٤.

(٤) المفصل : ٤٩.

والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس))[١].

وتابعه في الرأي ابن هشام ، فالكلام عنده هو القول المفيد بالقصد ، وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وما كان بمنزلة أحدهما.

فالكلام عنده أخصّ من الجملة ، والجملة أعم وتشمل الإفادة وعدمها. قال : ((اعلم أن اللفظ المفيد يسمى : كلاماً وجملة. ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه. وان الجملة أعم من الكلام ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس ألا ترى أن نحو : (قام زيد) من قولك (إن قام زيد قام عمر) يسمى جملة ، ولا يسمى كلاماً ، لأنه يحسن السكوت عليه وكذا القول في جملة الجواب))[٢].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أن الفرق بين الجملة والكلام ليس في الإفادة وعدمها ، بل فرق في الكثرة والقلة ، والكلام : أصغر صورة تركيبية مفيدة حاصلة بالإسناد ، والجملة : تآلف تلك الصورة التركيبية ،إذ أنّ ((الفرق بين الكلام والجملة أنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ويسمى الهيأة الاجتماعية وصورة التركيب ، وان الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب ، لان لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة ، فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيأته الحاصلة في تلك الكثرة والأجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيأة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة))[٣].

ويبدو أن التعريفات التي ساقها النحاة للجملة ، وما فيها من مفهوم الإسناد ، ومفهوم الإفادة ، يلحظ إن الوجه الأفضل في تقسيمها هو أن يعوّل على مفهوم الإسناد الذي يخرج الجملة العربية إلى جزأين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، وهما الجزءان اللذان يتألف منهما التركيب المفيد ، فلا يكون هذا الإسناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم ، والى هذا

---

(١) شرح الكافية : ١ : ٣٣.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب : ٣٥ ، وينظر : أوضح المسالك إلى الفية بن مالك : ١ : ١٢ وما بعدها ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٣١ وما بعدها ، وشرح بن عقيل : ١ : ١٦ ، والتعريفات : ٦٩.

(٣) الأشباه والنظائر : ٢ : ١٦٧.

الإسناد أشار (سيبويه) وتبعه النحاة ، إذ قال ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه – أراد الخبر – وهو قولك (عبد الله أخوك) ، (وهذا أخوك). ومثل ذلك : (يذهب عبد الله) ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء))[1].

وفي ضوء الإسناد ثبت النحاة نوعين للجملة العربية ، التحديد والتمييز بينهما على وفق اختلافهما في طبيعة المسند وطبيعة الإسناد. فالمسند في الجملة الاسمية ، اسم أو ما يجري مجراه ، وفي الجملة الفعلية يكون المسند فعلاً أسند إلى اسم فاعل ، ويكون جزءاً من أجزاء الفعل الذي أسند إليه بخلاف الاسمية التي قد تسند إلى اسم أو فعل ، ولم يكن المسند إليه مع المسند كالجزء الواحد ، ويقدر فيهما الانفصال.

ومن خلال هذه الظاهرة في تركيب الجملة العربية ، ظهر الاختلاف في تقدم الخبر على الاسم ، لتقدر الانفصال بينهما ، ومنع تقدم الفاعل على الفعل – عند البصريين – لعدم إمكانية الفصل بينهما ، لان الفعل في حقيقته لا يوجد إلا ومعه فاعل له ، فإذا قدم الاسم على الفعل خلا الفعل من الفاعل ، وقدر في الجملة الانفصال ، بخروجها من الفعلية إلى الاسمية ، وان الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل تعدّ وحدة متكاملة بخلاف الاسمية التي يقدر فيها الانفصال بين المبتدأ والخبر واستقلال كل واحد منهما عن الآخر ((فإذا قلت عبد الله قام ، فـ (عبد الله) رفع بالابتداء ، و(قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في (قام) فاعل ، فإن زعم زاعم انه إنما يرفع (عبد الله) بفعله ، فقد أحال من جهات : منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك ، نحو : (قام عبد الله وزيد) ، فكيف يرفع (عبد الله) ، وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غير بان لك ، وذلك قولك (عبد الله قام أخوه) ، فإنما ضميره في موضع أخيه))[2].

---

(١) الكتاب : ١ : ٢٣ ، وينظر : المقتضب : ٤ : ٤٠٤ ، وشرح المفصل : ١ : ٤٥ ، وشرح الوافية نظم الكافية :١٢٥، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :٣.

(٢) المقتضب : ٤ : ٤٠٥ ، وينظر : الأصول في النحو : ٢ : ٢٢٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : (مس : ٦ ، ٩ ، ١١) ، والرد على النحاة : ٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ : ١٩٥ ، وهمع الهوامع : ١ : ٣٠٧ ، والأشباه والنظائر : ٢ : ٦٣ ، ٦٤.

وجدير بالذكر أن هذا التقسيم للجملة إلى أسمية وفعلية قد اضطرب عند النحاة في كلامهم عن جملة الخبر ، فقد جُعلت الجملة الظرفية قسماً مستقلاً بنفسه لا يدخل في حيز الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية ، إنما يكون مختلفاً عنهما ((فأما قولهم : زيد في الدار ، والقتال في اليوم ، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف ، وليس هو على حد قولك : إن زيداً منطلق ، ولكنه من خبره الفعل والاسم أو الاسم والاسم ، ألا ترى أن قولك : في الدار ليس زيد ، ولا القتال في اليوم ، ولم يكونا إياهما ، كان الكلام على غير هذا الظاهر ، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه ، وان يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً ، أو فعلاً وكلاهما غير ممتنع تقديره...))[1].

وقد استبعد (سيبويه) ومن تابعه ، أن يكون الظرف قسيماً للاسمية والفعلية ، وذلك أن ناصب الظرف محذوف تقديره : (مستقراً) أو(استقر) ، وهذا الناصب المحذوف كان (الخبر) في الأصل ، لكنه حذف ، فصار هو(الخبر) ، وناب مناب المحذوف ، وانتقل الضمير الذي في (مستقر) أو(استقر) إليه فاحتماه وتضمنه وصار يرتفع به ، كما يرتفع (باسم الفاعل) أو(الفعل). قال (سيبويه): ((فالمكان قولك : هو خلفك ، وهو قدّامك وأمامك ، وهو تحتك وقُبالتك ، وما أشبه ذلك. ومن ذلك قولك أيضاً: هو ناحية من الدار ، وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك ، وهو مكاناً صالحاً ، وداره ذات اليمين ، وشرقي كذا)) ، كما قال : ((فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنوَّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملاً ، فصار وهو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك. والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما أنّك إذا قلت : (عبد الله أخوك) فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه))[2]. فمن قدر الاسم فعنده الأصل في الخبر الأفراد ، ومن قدر الفعل فعنده هو الأصل في العمل. والخلاف في تقدير الناصب – كما يظهر – إنما هو محصور في الأولوية ، وأما أصل جواز الأمرين فمتفق عليه.

---

(١) المسائل العسكريات : ٨١ ، وينظر : معاني الحروف : ١٦٩.

(٢) الكتاب : ١: ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، وينظر : الإنصاف : ٣٨ (مس : ٦) ، والمغني : ٢ : ٤٩٤ ، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : ١ : ٣٧٢ ، والأشباه والنظائر : ١: ٢٣٧ ، ٢٣٨.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف منصوب على الخلاف وهو عامل معنوي عندهم، فالناصب أمر معنوي ، نحو : (زيد عندك) ، وذهبت طائفة إلى أنّه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل لفظاً[١].

وفي الحديث عن جملة الخبر ، تجدر الإشارة إلى أنّ الشرط يُعد قسماً مستقلاً حيث أنّ جملته ، وهي التركيب المبني على تآلف جمل بعلاقة اسنادية مركبة تحصل منها الفائدة ، كما تؤديها الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، قال (أبو علي الفارسي) : ((ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغني بهما ، ولا يخلو من أن تتقدم الجملة التي هي الخبر إليه. ولهذا حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليهما في الجزاء، وكذلك لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تنضم إليه المقسم عليه والمقسم))[٢].

ويلحظ إن استقلال الكلام عند (أبي علي الفارسي) يتم بتآلف الجملة الأولى مع الجملة الثانية بعلاقة ومصاحبة ، ليكون من مجموع الجملتين ، الجملة الشرطية لا في واحدة دون الأخرى. وقد وافقه في هذا الرأي (ابن جني) ، إذ قال بحسب ما روى عنه (السيوطي) في (الأشباه والنظائر : ((إن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحدهما عن أختها ، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها ، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري الكلم أحكام الجمل))[٣].

---

(١) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : ١١٦ ، والإنصاف : ٤٨ (مس : ٩) ، وشرح المفصل : ١ : ١٧٥ ، والمغني : ٢ : ٤٩٢ ، والأشباه والنظائر : ١ : ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، وحاشية الصبان : ١ : ٢٩٣ وما بعدها.

(٢) المسائل العسكريات :٩٣ ، وينظر : المقتصد :١: ٢٧٣ ، والإيضاح العضدي:١: ٤٣ ، وشرح المفصل:١: ١٧٢.

(٣) الأشباه والنظائر : ٢ : ١٦٧ ، وينظر : المقتصد : ١ : ٢٨٧ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : ٦١ وما بعدها ، والبحث النحوي عند الاصوليين : ٢٥٦ وما بعدها.

فالجملة الأولى فيها تقوم مقام كلمة مفردة قد تآلفت مع كلمة مفردة وهي ما تقوم به الجملة الثانية ، فالمصاحبة بين الجملتين وتآلفهما أوجد علاقة شبيهة بالعلاقة الحاصلة بين المبتدأ والخبر ، فهي كالمبتدأ الذي لا بد له من الخبر ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر. قال الإمام الجرجاني : ((واعلم ان سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة ثم تجعل المجموع خبراً أو الصفة أو حالاً ، كقولك : (زيد قائم وزيد أبوه كريم ومررت برجل أبوه كريم وجاءني زيد يعدو بفرسه). فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما. كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحدهما))[١].

وحري بالذكر أنّ عدداً من النحاة قد أنكر أن تكون الجملة الشرطية قسيماً للاسمية والفعلية ، باعتبار أنّ الإفادة التي هي مقرونة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها في كل من جملة الشرط أو جملة الجواب معدومة إلا بهما معاً ، وأنّهما ليست إلا جملة مقيدة بقيد مخصوص لا تخرجها من كونها جملة فعلية ، كما اعتبرت الجملة الظرفية هي اختصار للجملة الفعلية ، قال أبو البركات الأنباري : ((فإن قيل على كم ضرباً تنقسم الجملة ، قيل على ضربين : جملة اسمية وجملة فعلية ، فأما الجملة الاسمية فما كان الجزء الأول وخبره خبر عن المبتدأ الأول. وأما الجملة الفعلية فما كان الجزء الأول منها فعلاً ، وذلك نحو : (زيد ذهب أبوه) ، (وعمرو إنْ تكرمه يكرمك) ، وما أشبه ذلك))[٢].

والجملة على قسمين فعلية وهي المركبة من الفعل وفاعله ، نحو : (ضُرِب زيدٌ)، (وأن تسامحني أسامحك) ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، واسمية وهي المركبة من المبتدأ والخبر ، نحو : (زيد شاعر) ، أو من اسم الحرف العامل وخبره ، نحو : (إنّ زيداً قائم)[٣].

وهكذا تركزت نظرة النحاة على صلاحية وقوع المفرد ركناً في تأليف الجملة ، فالاسم يصلح أن يقع مسنداً ومسنداً إليه ، وهو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الزمن ، ويقصد به (الفعل) ، فهو ما لا يصلح إلا أن يكون مسنداً فحسب ، وهو ما دل على معنى

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٨٣.

(٢) أسرار العربية : ٣٢ ، وينظر : : مفتاح العلوم : ٩ ، ١٠٥ ، ٢٠٨.

(٣) ينظر : المفصل : ٤٩ ، والمغني : ٢ : ٤٩٢ ، همع الهوامع : ١ : ٥٠.

في نفسه دلالة مقترنة بزمن ، أما (الحرف) فهو ما لا يصلح للوقوع مسنداً ولا مسنداً إليه ، وهو ما دل على معنى في غيره.

أما المحدثون فنظروا إلى مستويات التركيب في العربية التي تقوم على طبيعة الإسناد ، والعلاقات الاسنادية ، فتابعوا الكلمة من خلال تركيبها ، وتنوع الجملة تبعاً لتنوع أحوال المفردات التي تتألف منها ، وما يطرأ على الجملة من اختلاف المعاني والمناسبات السياقية ، بوصفها ظواهر لا تظهر إلا في التركيب الحاصل فيها ، فمستويات التركيب في الجملة العربية تضم جملاً بسيطة ، تقوم على طبيعة الإسناد ، وجملاً بسيطة لا أثر للإسناد فيها ، وجملاً مركبة تتعدد وتتنوع العلاقات الاسنادية فيها كالجمل الشرطية ، وكلها مركبات تتم الفائدة بها ويحسن السكوت عليها ، فلم تقتصر عنايتهم على شكل الجملة وأسلوب ارتباطها ببقية الكلام ، فتقسيم الجملة ((ينبغي أن يُبنى على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ، ويستند إلى ملاحظة الجمل ، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال ، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا إلى المسند إليه ، كما فعلوا ، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة))[1]. فتقسيم النحاة الأوائل للجملة العربية ، استناداً للأساس الشكلي في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، لا علاقة له بالمدلول التركيبي لها ، فالجملة المصدرة بالاسم : اسمية ، والجملة المصدرة بالفعل : فعلية ، وهي الجملة التي صدرها (فعل) ، وتقدم الفعل المسند على الاسم المسند إليه أساساً للحكم على نوع الجملة ، ولابُد أن يستند على الأساس نفسه في القول بأنواع أخرى من الجمل ، وكما تقدم الفعل المسند على الاسم المسند إليه ، يتقدم كذلك الوصف المسند والجار والمجرور المسند والظرف والمسند على المسند إليه[2].

لعل ما ينبغي ذكره ان الأهمية تكمن في المسند والمسند إليه ، لأن المسند والمسند إليه بمفرده لا يفيد شيئاً ، والإفادة تحصل بهما معاً ، فيتم الكلام ويحسن به تأدية المعاني والأغراض المقصودة.

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٦ ، وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٢ وما بعدها ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٨.

(٢) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩ ، والبحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٨ ، ٢٤٩.

و مما لا ريب فيه أنّ النحاة المعاصرين أولوا الجملة اهتماماً كبيراً ، وجاؤوا بملاحظ ثرية في هذا المجال ، وأول ما يتبادر إلى الذهن أنّ هذا المصطلح لم يعرف على نحو واضح قبل القرن الثالث الهجري ، ولا نعني أنّ المؤلفات النحوية في هذه المرحلة كانت تخلو من معالجات عميقة واضحة ، فقد كانت هناك مباحث في هذا المصطلح ، لكنها لا تحمل نظرة شاملة منسجمة ، كما لم تخصص لها أبواب مستقلة تنم عن أنّ هذه الإشارات وصلت إلى مقومات نظرة محددة على هذا الصعيد ، لأن النحاة في هذه المرحلة عنوا بالإعراب وتفسيره وفكرة العمل ، ولا يظهر في الجملة أثر العامل ، مما أدى إلى إصابة هذا النمط من الدراسة بالجمود ، إذ لا تتم دراسة الجملة بالعكوف على دراسة أواخر الكلمات(١).

ومن المتعارف عليه انّ الباحثين وضعوا هذا القدر الذي عرض فيه النحاة القدامى للجملة موضع النظر الجاد ، فأبانوا عن أنّ هؤلاء النحاة تناولوا الجملة في معرض التفريق بينهما وبين الكلام ، فماذا كانت تصورات المعاصرين في هذا المجال؟

لكن ما يقتضي التنويه إليه إن النحاة المعاصرين اهتموا بهذه المسألة على نطاق واسع ، فقد تبدى لبعض الباحثين من خلال تعريفات النحاة للكلام أنّه يصلح لأن يطلق على جملة واحدة ، أو عدد لا حصر له من الجمل ، فالكلام – إذن – أعم من الجملة(٢).

ويبدو من خلال هذا التصور أن بعضهم يؤيد ما ذهب إليه الأصوليين في جعل الكلام أعم من الجملة ، إذ يذهب هؤلاء إلى أن الكلام هو ما يتكلم به ولو كان كلمة مفردة، وهم لا يشترطون الفائدة التامة فيه(٣). في حين أن جمهور النحاة يرى أن الجملة أعم من الكلام ، لان الفائدة التامة ليست شرطاً فيها ، وهي في الوقت نفسه شرط في الكلام ، على وفق تصورهم(٤).

---

(١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٧ ، ٣٨ ، والجملة في نظر النحاة (بحث) : ٣٦ ، ٣٧.

(٢) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٥ .

(٣) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٣.

(٤) ينظر : في أصول اللغة والنحو : ١٨١ ، والبحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٣.

ويبدو من خلال رأي النحاة في الجملة والكلام أن شرط الإفادة لم يكن ذا خطر في التفريق بين الكلام والجملة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، لان المفهومين وردا مختلطين ، كما تشير كتابات المعاصرين.

وعلى هذا الصعيد ، فأن استعمال المصطلح جملة لم يعرف – على مستوى النحاة البصريين – قبل القرن الثالث الهجري ، وانه ورد مختلطاً بمفهوم الكلام عند سيبويه والمبرد ، وأنها بقيت كذلك حتى حين من القرن الرابع الهجري ، فعلى الرغم من أن (أبا علي الفارسي) من أوائل من فصلوا الحديث عن الجملة ، إلا أنه كان يراوح في استعمال المصطلح ، فيستعمل طوراً مصطلح (كلام) وتارة مصطلح (الجملة) فجاءت تفصيلاته قليلة الثراء[١].

ولعل (ابن جني) أول من ميز الكلام من الجملة ، فهو يرى أن الكلام لا بُد أن يكون تام المعنى ، مستقلاً عن غيره ، ولهذا فقد يكون جملة واحدة ، وقد يتجاوز الجملة الواحدة ، وهو بالنسبة إليها جنس ، وهي نوع ، كما أن الكلام لا بُد أن يكون ذا فائدة ، أما الجملة فلا يشترط فيها ذلك[٢]. ويشار هنا إلى أن الكلام ، والجملة مترادفان ، وانهما ما يؤديان معنى مفيداً مستقلاً بنفسه ، ففي كلام (ابن جني) و(الزمخشري) تناقض ، لأن الخبر لا ينبغي أن يكون جملة ، لكونه لا يُعد كلاماً مفيداً مستقلاً بنفسه[٣].

وليست المسألة كذلك ، لأن جملة الخبر لا تأتي إلا ولها صلة وثيقة بالمبتدأ ، ومن هنا فأنها غير مستقلة بنفسها ، ولو جاءت غير مرتبطة بالمبتدأ لأفادت معنى تاماً ، فحينما نقول : (الحديقة أزهارها متفتحة) ، فان جملة (أزهارها متفتحة) لا تفيد معنى تاماً ، ولكن حينما نقول : (أزهار الحديقة متفتحة) ، فهذه الجملة مستقلة بنفسها وتفيد معنى تاماً. ولذلك فان الجملة الخبرية لاتعتد جملة إذا وقعت صلة الموصول أو نعتاً أو حالاً أو تابعة لشيء آخر كجملة الشرط ، لان ذلك يستلزم الإفادة [٤].

---

(١) ينظر : مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي : (بحث) : ٢٠٧.

(٢) ينظر : الخصائص : ١ : ٧٢ وما بعدها ، ومفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي : ٢٠٨.

(٣) ينظر : الجملة العربية : مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها : ٢٦ ، وفي أصول اللغة والنحو : ١٨١.

(٤) ينظر : النحو الوافي : ٤ : ٦ ، ١٥.

ولعل (الرضي) يذهب إلى التفريق بين الكلام والجملة على وفق ما تضمنته الجملة من إسناد أصلي ، سواء كانت مقصورة لذاتها كالجملة المستقلة ، نحو : (السماء ممطرة) أو غير مقصورة لذاتها كالجملة التي هي خبر لمبتدأ أو الجمل الأخرى المماثلة ، وان الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوراً لذاته ، فكل كلام جملة وليس العكس(١).

وهكذا جُعل عنصر الإفادة الشرط الأساس في ترادف الكلام والجملة ، في حين عُوِّلَ على الإسناد في التمييز بين المصطلحين.

ويلحظ أن هذا المفهوم للجملة القائم على الإسناد الذي شاع في العصور المتأخرة أعان النحاة على دراسة العلاقات الداخلية في النص ، فقد ربطوا بين وظيفة الكلمة المفردة ووظيفة الجملة المركبة ، فالجملة التي تقع خبراً لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ ، وقد تقع مفعولاً لفعل متعد ومضافاً إليه ، وجواباً للشرط وحالاً ، وصفة ، ومستثنى ، وفاعلاً ، وعلى هذا الأساس تكون الجملة متكاملة ، وتعد مستوى من مستويات اللغة الطبقية(٢).

ومن الملاحظ أنّ المتأخرين من النحاة لم يشترطوا أن تدل الجملة على معنى تام ، وبذلك حددوا لها بنية تركيبية خاصة تقوم على علائق نحوية صرفية ، تجعل بالإمكان التواصل مع جمل أخرى والتداخل فيها ، فالجملة – إذن – بنية نحوية ضمن بنية اكبر منها هي الكلام(٣).

وحري بالتنويه أنّ مفهوم النحاة القدامى للجملة يجاري منهاجهم النحوي العام ، وهو منهاج شكلي يفصل بين المعاني النحوية والمعاني المنطقية ، فالفاعل – مثلاً – هو ما ارتبط بالفعل بعلاقة إسنادية ، سواء أكان فاعلاً على الحقيقة أم لم يكن ، نحو :(فهم زيدٌ) و(نما الزرع) ، وعليه فأن (زيد) و(الزرع) عندهم سواء في أن يكون كل منهما فاعلاً(٤).

إن جعل علاقة الإسناد تحكم العلاقات في الجملة العربية سليم من وجهة نظر وضعية ، وان ذلك يقوم على عدم اللجوء إلى التفسير والتأويل للبحث عن مسند أو مسند

---

(١) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٣.

(٢) ينظر : مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي : ٢٠٩ ، ٢١٠.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٠.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢١١.

إليه في جملة النداء ، فالنحاة لو اعتدوا هذا النمط من الجمل أساليب أو مركبات وليس جملاً ، لاستقام الأمر بجعل فكرة الإسناد تهيمن باطراد على بناء العلاقات في الجملة العربية[١].

ويلاحظ أن فكرة الإسناد اعتدت قرينة معنوية عند بعض الباحثين المحدثين ، بيد أنها غير كافية وحدها لإقامة صرح العلائق بين أجزاء التراكيب ، وان هذه العلاقات محكومة بما يسمى بـ (تضافر القرائن) ، وهي فكرة مردها إلى انه لا يمكن لقرينة واحدة أن تدل على إيضاح المعنى الواحد[٢].

كما أن فكرة القرائن تقودنا إلى تفسير كثير من الظاهرات النحوية ، كالإعراب والعامل والجملة ، فالنظام اللغوي كله قائم على أساس هذه الفكرة .

ويرى فريق من الباحثين أن الجملة لا يمكن أن تكون محكومة بشرط الإسناد على وجه الإطلاق ، لان تعريف الجملة بأنه ((كلّ كلام مستقل بنفسه ، ويؤدي معنى متكاملاً))، لذلك يُرفض هذا الشرط ، فكل كلام تم به المعنى يحسن السكوت عليه ، هو جملة ، ولو كان من كلمة واحدة[٣].

ولعلّ الجملة الموجزة تعتد جملة تامة سواء أكانت تمثل مسنداً أم مسند إليه ، إذا أفادت معنى معيناً ، دون اللجوء إلى تكلف تقدير المحذوف جرياً على حكم علائق الجملة بضرورة وجود طرفي الإسناد فيها[٤].

وكما كان عنصرا الإفادة والإسناد عاملين أساسين في تحديد مفهوم الكلام والجملة لدى النحاة القدامى ، فإنهما أثرا في مسار مفهوم الجملة في العصر الحديث.

وعلى هذا الصعيد فأن فريقاً من الباحثين قد اتجه إلى جعل (المعنى) فيصلاً في تعريف الجملة ، ومن هنا فإنهم اشترطوا عنصر الإفادة في الجملة ، لأنّ الجملة ، هي : أقل قدراً من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة

---

(١) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٨.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١ – ١٩٣.

(٣) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٤٠ ، ٤١ ، ٥٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧ – ٩٦.

أو أكثر ، فلو قلت (زيد) لمن سأل : (من كان معك؟) لكان كلامك مفيداً في أقصر صورة ، وهو (جملة)[١].

وعلى أيّ حال ، فإن الكلام يمكن أن ينقسم إلى تراكيب يفيد كل منها معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه ، ويشتمل كل تركيب منها على المسند والمسند اليه وحدهما، وتلك هي الجملة القصيرة التي استوفت الركنين الأساسيين[٢].

وهناك تعريف آخر للجملة ، فهي : ((الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه)) ، ويتضح من خلال هذا المفهوم أن أصحاب هذا الاتجاه قد تأثروا بأحد مناحي علم اللغة الحديث التي تعتد المعنى أساساً في مفهوم الجملة وبنائها[٣].

ويبدو أن تقسيمات المعاصرين للجملة أن بعض هؤلاء أقاموا تقسيماتهم لها على وفق فكرة العامل ، فجاء تقسيمهم تقليدياً من حيث الشكل أو المضمون ، وهذا الاتجاه يميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة ، وهو تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ، وأن ذلك ينسجم مع تصنيف الكلام إلى اسم وفعل وحرف[٤]. وأن من أنماط الجمل التي ساقها النحاة القدماء (الجملة الظرفية) ، نحو : (أعندك زيد؟) ، وفي ضوء هذا التقسيم ، فأن الجملة تنقسم إلى كبرى ، مثل : (زيد قام أبوه) ، و(زيد أبوه قائم) ، أو صغرى كالجملة التي تتكون من (مبتدأ) و(خبر) ، أو(فعل) و(فاعل)[٥].

وهناك نوع آخر من الجمل ، وهي (الجملة الشرطية) التي صدرها أداة شرط ، نحو : (لولا الماء لهلكت الأحياء)[٦].

وعلى أساس فكرة العامل صنف النحاة المعاصرون الجملة إلى :

---

(١) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٥١.

(٢) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٣٦.

(٣) ينظر : في التحليل اللغوي : منهج وصفي تحليلي : ٨٧.

(٤) ينظر : الجملة النحوية : نشأة وتطوراً وإعراباً : ٨١.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧٩ ، ٨٨.

(٦) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٨.

الجملة البسيطة : وهي المكونة من مركب إسنادي واحد يؤدي فكرة مستقلة ، سواء ابتدأ المركب باسم أو فعل أو وصف ، ومن الأمثلة على ذلك : (الشمس طالعة) ، و(حضر محمد) و(أقائم أخواك؟)[١].

الجملة الممتدة : وهي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية ، نحو : (الشمس طالعة بين السحاب) ، و(حضر محمد صباحاً) ، و(أقائم أخوك رغبة في الانصراف؟).

الجملة المزدوجة أو المتعددة : وهي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أو أكثر ، كل منها قائم بنفسه وليس معتمداً على الآخر ، ولا يربطها إلا العطف ، مثل : (حضر محمد و غاب علي) ، و(طلعت الشمس وتوقف المطر).

الجملة المركبة : وهي المكونة من مركبين إسناديين رئيسين بمتعلقاتها أحدهما لا يستقل بنفسه بل هو مترتب على غيره ، ومتوقف عليه ، مثل جملة القسم ، وجملة الشرط، نحو : (والله لاجتهدنَّ) ، (وإن تجلسْ أجلسْ).

الجملة المتداخلة : وهي المشتملة على مركبين اسناديين أو أكثر ، ويكون أحدهما عنصراً من مكونات مركب آخر ، مثل : (الطائر يغرد) ، و(محمد فائز أخوه) ، و(محمد أخوه فائز).

الجملة المتشابكة : وهي ما اشتملت على أكثر من مركب إسنادي ، وفيها نماذج من الجمل السابقة ، نحو : (مَنْ يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته)[٢].

ويبدو من هذه التصنيفات انها تشبه إلى حد ما الأنماط التي أشار إليها النحاة ، ولكنها محاولة جديدة وتسميات جديدة ، بدلالة أن جملة (محمد فائز أخوه) سُميت عند النحاة (بالجملة الكبرى) وقد استبدلت باسم جديد ، هو(الجملة المتداخلة) ، أما الجملة المعطوفة ، نحو : (حضر محمد وغاب علي) ، فكل من (حضر محمد) و(غاب علي) جملتان وقد جمعهما حرف العطف (الواو) ، فهي ليست جملة واحدة.

---

(١) ينظر : الجملة العربية : مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها : ١٣٤.

(٢) ينظر : الجملة العربية : مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها : ١٣٤ – ١٤٥.

ومنهم من أقام تصنيفه على أساس التخفف من قيود العامل ، ونادى بإلغاء عمل الأفعال والأسماء وقصر العمل على الحروف العاملة فحسب[١].

وهذا التوجه مخالف لمنهج النحاة ، لان الجمل التي تبدأ بالنواسخ ، مثل : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وظنّ وأخواتها ، قد صُنِّفَتْ على انها جملة فعلية ، في حين ان النحاة كانوا يدرسونها في إطار الجملة الاسمية[٢].

ولكن نحاة آخرين أقاموا تصنيفاتهم دون النظر إلى العامل ، فقسموا الجمل إلى اسنادية وغير اسنادية ، وكان الذي دفعهم إلى هذا التوجه هو الرغبة في الابتعاد عن التقدير والتأويل ، فمن المتعارف أن هناك أساليب كالتعجب والتحذير والإغراء والنداء قائمة في تصنيفها على التقدير ، ولاسيما عند النحاة القدامى ، وقد حاول النحاة المعاصرون – بهذا التقسيم – تفادي اللجوء إلى التقدير وعدم الإسناد إلى العامل ، فاعتدوا هذه الأساليب جملاً غير اسنادية ، والجملة الاسنادية ، هي : ((الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه ، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء))[٣].

وقد قسمت إلى نوعين : (اسمية) : وهي تبدأ باسم ، و(فعلية) ، وهي التي تبدأ بفعل[٤].

أما الجملة غير الاسنادية فتتمثل بالأساليب المشار إليها سابقاً ، مثل (الإغراء) و(التحذير) ، و(النداء) ، و(الدعاء) ، وما شاكل ذلك من الأساليب.

وهناك تصنيف للجملة على أساس فكرة الإسناد ، وذلك بالنظر إلى المسند ، وان كل نمط من الجمل يمتاز من غيره بدلالته ، وعلى وفق هذا التوجه صنفت الجملة في نمطين :

أولهما : ما يكون فيه المسند فعلاً في جملة مثبتة أو منفية ، كقوله تعالى : ((خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ))(البقرة : ٧).

---

(١) ينظر : بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو : ٢٤.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي :١٢٩.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٩.

وقوله تعالى : ((مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ)) (الأحزاب : ٤).

والثاني : ما يكون فيه المسند وصفاً مشتقاً[١] ، مثل قوله تعالى : ((وَاللَّـهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))(الحجرات : ٨).

وقوله تعالى : ((قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ))(مريم : ٤٦).

ومن الملاحظ هنا إن بعض الباحثين المعاصرين يذهب إلى أن تقدم المسند أو تأخره لا يحدث فرقاً في المعنى ، وان ذلك يحدث – على الجملة – من خلال الرغبة في تنويع الأسلوب[٢].

ومن المتعارف أن التقديم والتأخير يجريان في ظل العناية بفكرة معينة والقصد إلى تأكيدها نفياً أو إثباتاً، ثم إن تصنيف الجمل لا بُد أن ينظر إلى أثر موقع المسند من الجملة، دون اللجوء إلى طبيعة المسند فقط ، وهذا يُعد مخالفاً لتصنيف النحاة القدامى الذي يعتد نوع الكلمة التي تبدأ بها الجملة ، ولعلّ هذا التصنيف يعتد المسند المحور الأساس ، وينبغي إبراز أثر المسند في التصنيف والأنماط المميزة للجملة التي ترتبت على جعل المسند محوراً على هذا الصعيد.

ومهما يكن من أمر فأن هذا المعيار في تقسيم الجملة ، قد استعمل على وجه الدقة في تحديد أصناف الجملة ، فقد وصفت الجملة بأنها الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً تدل به الجملة على التجدد[٣] ، ويُعَوَّل على هذا التوجه فيما يقرره (الجرجاني) في دلالة الفعل المسند على التجدد ، فهو يقول : ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء. فإذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً من غير أن تجعله يتجدد ، ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمرو قصير. فكما لا يقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل

---

(١) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٥٩ – ٢٧٠.

(٢) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٧١.

(٣) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٥.

توجِّههما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل فانه يقصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت : زيد ، ها هو ذا ينطلق فقد زعمت إنّ الانطلاق يقع منه جزءاً وجعلته يزاوله ويزجِّيه ، وإنْ شئت أن تحِسَّ الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلقُ

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ولو قلته بالفعل : لكن يمرّ عليها ، وهو ينطلق ، لم يحسن))[1].

وقد تعرف الجملة الاسمية بأنّها ما يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، وعليه فأن كلاً من (طلع البدر) ، و(البدر طلع) جملة فعلية ، وتعتد الجمل ، كجملة : (البدر طالع) جملاً فعلية أيضاً ، على أساس أن الوصف المشتق (طالع) ، فعل ، وأن (المعنى) أدل على نوع الجملة من مكوناتها الشكلية[2].

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم كان واضحاً ، ولكنه لا يخلو من النقد والنقض ، فتأخير المسند والفعل في قولنا : (طلع البدر) ، واعتبار الجملة (البدر طلع) جملة فعلية يستلزم أن يكون البدر هو(الفاعل) ، وألاّ يكون هناك ضمير مستتر في الفعل (طلع)، وهو ما يؤدي إلى هدم نظرية العامل التي بنى النحاة على أساسها أصول النحو العربي وأحكامه ، وعليه فان هذا التقسيم للجملة يرجع إلى الوصفية اللغوية.

وعلى هذا الصعيد ظلت فكرة الإسناد والتخفف من العامل في تصنيف الجملة من المسائل الشائعة لدى النحاة المعاصرين ، فقد أضيف إلى الأصناف السابقة على أساس الإسناد نوع آخر من الجمل أطلق عليه (الجملة الموجزة) ، مثل الجملة الجوابية (نعم) ، فلا

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٤٦.

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٦.

ضرورة أن نصطنع محذوفاً ، مقدراً ، فهذا النمط من الجمل هي أساليب تواضع عليها العرب ، فلا تستلزم تقديرات تنضوي تحت قواعد معينة[١].

وعلى وفق هذا المنطلق صُنفت الجمل إلى جمل اسنادية ، وجمل غير اسنادية ، وجمل موجزة ، ويقصد بالجمل الموجزة (الجمل الجوابية) ، مثل : (نعم) أو(لا) ، وبالجمل غير الاسنادية (الجمل الإفصاحية) كأسلوب التعجب ، والمدح والذم ، والنداء ، والقسم ، والإغراء والتحذير ، والخالفه[٢].

إن من ينعم النظر في أبحاث المعاصرين عن الجملة و تقسيماتهم لها في ضوء المنهج التقليدي ، يلحظ إن النحاة القدامى أقاموا تعريفاتهم للجملة والكلام على أساس عنصرين ، هما : الإفادة والإسناد ، وأنهم كانوا في ذلك فريقين: أحدهما عد الجملة والكلام مترادفين، واشترط فيهما الإفادة ، كالذي فعله (ابن جني) ، و(الزمخشري) ، وفريق آخر كان على رأسه (الرضي) الذي جعل (الإسناد الأصلي) هو المعيار الأساس في التفريق بين الجملة والكلام ، وقد جعل الجملة أعم من الكلام.

وقد سار في هذين الاتجاهين النحاة المعاصرون ، ولاسيما التقليديين ، فأقاموا تقسيماتهم في ضوء ذلك فكانوا فريقين ، أحدهما أقام تقسيمه للجملة على أساس العامل ، واهتدى بتقسيمات النحاة للجملة من اسمية ، وفعلية ، وظرفية ، وشرطية ، وفريق أنكر التقسيم على أساس العامل ، وقسم الجمل إلى اسنادية وغير اسنادية وأصناف أخرى ، مبتعدين بذلك عن التأويل والتقدير لغرض البحث عن مسند أو مسند إليه ، ثم إن النحاة القدامى اعتدوا ظاهرة الإعراب المستندة إلى نظرية العامل في تصنيفات الجملة ، وقد احتذى على صنيعهم طائفة من المعاصرين مع إن الإعراب قرينة واحدة من قرائن الدلالة على (المعنى) فحسب ، فقد صنفت الجمل في نمطين : جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب ، كما إن جانباً من النحاة المعاصرين حاولوا التخلص من القيود القديمة فصنفوا الجملة على أساس مبدأ الإسناد ، وهو مبدأ يعول على المعنى ، إلا إن

---

(١) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٤٠ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٩٥ ، ٩٦.

(٢) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٧٨ وما بعدها.

هؤلاء ظلوا ، متمسكين بالموروث القديم ، بالرغم من كل الدعوات التي نادت بمزيد من المصطلحات والمسميات التي ابتدعوها في تصنيف الجملة.

الفصل الثالث

المناهج اللغوية الحديثة دراسة تطبيقية

محاولات المنهج التاريخي المقارن التطبيقية في النحو العربي الحديث:

الجملة العربية بدأت بسيطة ، وأنّ مرد ذلك هو أن الجملة السامية تتسم ببساطة التركيب[١].

فقد تمثلت الجملة السامية منذ بداياتها في وحدات صغيرة يتألف كل منها من مسند ومسند إليه للتعبير عن فكرة بسيطة ، وأنّ الواو العاطفة كانت تقوم بمهمة الجمع بين هذه الوحدات[٢].

ولعل نظام الجملة البسيطة في القرآن الكريم أدل على نظام الجملة البسيطة في السامية الأم[٣].

ولا بُدَّ من التمييز بين ما يسمى بالجملة الفعلية والجمل الاسمية ، في نظام اللغات السامية التركيبي ، ففي الجملة الفعلية يوضع الفعل في الصدر ويليه الفاعل ، أما في الجمل الاسمية فيوضع المسند إليه في الصدر ويتبعه المسند[٤].

وقد احتذت العربية هذا النهج ، وهو ما دفع النحاة القدامى إلى تقسيم الجملة إلى فعلية و اسمية.

ويبدو أن هذا التقسيم ينطبق على التراكيب المنطقية التي تتكون من اسمين أو اسم وفعل ، إلا أن النحاة اغفلوا – بهذا التقسيم – أنماطاً كثيرة من الجمل التي تعبر عن انفعالات معينة ، نحو : (يا محمد) ، و(خرجت فإذا علي) ، و(لولا محمد لقمت) ، أو(إياك) ، أو اسم فقط ، نحو(نحن – العرب – نقري الضيف) ، و(الأسد الأسد)[٥].

---

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن : ٢٠١ .

(٢) ينظر : أسس علم اللغة العربية (محمود فهمي حجازي): ١٤٩.

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن : ٢٠٣ .

(٤) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية : ١٣.

(٥) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٦١ ، ٦٢ .

ومن ينعم النظر في هذه التركيبات يلحظ أنها لا تفيد معنى تاماً ، ويمكن أن يطلق عليها اسم (أشباه الجمل)[١].

لعل إطلاق تسمية (أشباه الجمل) على التراكيب النحوية الانفعالية ، يعود إلى المستشرق (براجشتراسر) ، الذي حد الجملة بأنها ما أفاد معنى ولم يكن جملة كاملة ، نحو : (لولا دعاؤكم)[٢].

فالنحاة المعاصرون عدوا آراءه في مفهوم شبه الجملة فقد نظروا إلى النداء ، مثل: (يا حسن) ، وتركيب لولا ، نحو(لولا دعاؤكم) ، وأسماء الأفعال ، نحو : (دونك أخاك) ، والأساليب ، نحو : (إياك والأسد) على أنها (أشباه جمل)[٣].

ومن المسائل المهمة التي ترتبط بالجملة ارتباطاً وثيقاً مسألة المطابقة بين المسند والمسند إليه ، وقد أولى النحاة المعاصرون المسألة اهتماماً كبيراً ، فالعربية الفصحى لا تلتزم المطابقة في الجملة الفعلية في الإفراد والتثنية والجمع ، نحو : (حضر الولد) ، و(حضر الولدان) ، و(حضر الأولاد) ، وعليه فان الفعل في الجملة الفعلية المبدوءة بفعل يكون مفرداً ، ولو كان الفاعل (مثنى) أو(جمعاً)[٤].

وتلتزم العربية المطابقة في التذكير والتأنيث في نحو قولنا : (جاءت المرأة) ، و(جاء الرجل) ، كما تلتزم ذلك إذا تصدر الاسم الجملة ، نحو : (الرجل حضر) ، و(الرجلان حضرا) ، (الرجال حضروا).

---

(١) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية : ٦٢ .

(٢) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ١٢٦،١٢٧ ، والمدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية:٦٢.

(٣) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ١٢٧ ، ١٣١.

(٤) ينظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي : ٢٠٩ وما بعدها ، ودراسات في علم اللغة المقارن : ١٩٧.

محاولات المنهج التوليدي التحويلي التطبيقية في النحو العربي الحديث :

عكف النحاة المحدثون على وصف النحو العربي في إطار من مبادئ الألسنية، وفي ضوء منهج حديث هو المنهج التحويلي التوليدي ، فقد درست الجملة ، ولاسيما الجملة البسيطة .

وكان من بين المسائل التي درست ، مسألة ترتيب العناصر في الجملة العربية ، فترتيب العناصر في هذه الجملة ترتيب حر ، وأن العلامات الإعرابية هي التي تدل على الحالات الإعرابية ، ومن هنا فلا بُد من توافر ضوابط لهذا الترتيب تحد من استعمال جمل لا يقبلها منطق اللغة كالجملتين الآتيتين :-

الطالب الدرس كتب.

الدرس الطالب كتب.

وذلك يعني أن الترتيبين : (فاعل ، مفعول ، فعل) و(مفعول ، فاعل ، فعل) غير مقبولين لتعارضهما مع المستوى الصوابي للغة[١].

ويلحظ إن الترتيب (فعل ، فاعل ، مفعول به) ، نحو: (كتب الطالب الدرس) ، هو الترتيب الأساس لعنصر الجملة في البنية العميقة ، لأن الترتيب[٢] (فاعل ، فعل ، مفعول به) يحتاج إلى ضوابط ، في حين أننا لا نحتاج إلى ذلك في الترتيب ، (فعل ، فاعل ، مفعول به) ، ولو قُدِّم الفاعل في الجملة آنفة الذكر ، لأصبحت هذه الجملة : (الطالب كتب الدرس) ، ووجب أن يقدر ضمير بعد الفعل (كتب) ، كما أن الأمر يستلزم وضع ضوابط فيما لو اتخذت العبارة البنيتين الآتيتين :-

(الطالبان كتبا الدرس) ، و(الطلاب كتبوا الدرس) ، فالألف في (كتبا) ، والواو في (كتبوا) إمّا أن يكونا مضمرين أو علامتين ، وهذا يقودنا إلى نمط من التكلف ، في حين أن

---

(١) ينظر : الجملة البسيطة : ٢٦ .

(٢) ينظر : الألسنية التوليدية والتحويلية : ٢٧-٢٩.

الترتيب (فعل ، فاعل ، مفعول به) يتسم بالبساطة ، فضلاً عن انه يتسم بالاقتصاد لعدم حاجته إلى تحويلات إضافية ، وهذا يتواءم والألسنية التي تؤمن باستخدام أقل عدد ممكن من التحويلات[١].

ويبدو أن الضمائر المتصلة بالفعل ، نحو : (الطلاب كتبوا) ، هي علامات ، وعليه فقد صُنفَ التحويل إلى ضربين : -

أولهما : تحويل إبدال موقع الاسم ، ولذا فأن الأمر يستلزم في مثل هذا النمط أن يجري تحويل إبدال موقع الاسم أولاً ، على أن يعقبه تحويل آخر يتم بموجبه نقل علامة الاسم (إذا كان مثنى أو جمعاً) إلى الفعل ، نحو:

كتب الطالب الدرس: بنية عميقة .

الطالب كتب الدرس: تحويل إبدال.

الطالبان كتبا الدرس: تحويل إتباع ومثنى .

كتب الطالب الدرس . بنية عميقة .

الطالب كتب الدرس . تحويل إبدال .

الطلاب كتبوا الدرس . تحويل إتباع وجمع .

ويقصد بتحويل الإتباع نقل علامة الاسم الذي تم إبدال موقعه إلى الفعل في حالة المثنى والجمع .

ويتعلق بهذا الأمر مسألة أخرى وهي أن هذا التحويل يجب أن يتم في أعقاب تحويل الإبدال ، لأن مخالفة ذلك تؤدي إلى الحصول على جمل غير أصولية ، نحو :

الطالب كتب الدرس ، الطالبان كتبا الدرس ، كتبا الطالبان الدرس.

تحويل إتباع (ومثنى)[٢].

وثانيهما : تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، أي تحويل نقل الاسم من موقع الفاعل إلى موقع الابتداء إلى جانب ذلك فان هناك تحويل نقل في موقع المفعول، ويتضح في الأنماط الآتية :-

---

(١) ينظر : الألسنية التوليدية والتحويلية : ٣٣ .

(٢) ينظر : الجملة البسيطة : ٣٤ ، ٣٥ ،٣٦ .

الاسم في موقع المفعول ، نحو :

كتب الطالب الدرس (بنية عميقة) ، الدرس كتب الطالب الدرس (تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء و(ضمير) ، الدرس كتبه الطالب (بنية سطحية)[١].

فالنقل هنا يستلزم أن يلحق بالفعل ضمير يعود إلى الاسم المنقول ، وان نقل الاسم إلى موقع الابتداء يمكن أن يتم إذا كان نكرة ، وعليه فلا بد من تعريفه وذلك بوساطة إضافة عنصر التحويل و(معرف) إليه ، ولعل (اسم الجنس) و(اسم التصغير) من الأسماء التي تحمل هذه السمة[٢].

ويبدو أن هذه المعايير تشبه مسوغات جواز الابتداء بالنكرة التي ذهب إليها النحاة القدامى ، ومنها :

١. أن يتقدم على (النكرة) استفهام ، نحو : (هل فتى فيكم ؟) .
٢. أن يتقدم عليها نفي ، نحو : (ما خِلّ لنا) .
٣. أن تكون موصوفة ، نحو : (رجلٌ من الكرام عندنا) .
٤. أن تكون عاملة ، نحو : (رغبة في الخير خير) .
٥. أن تكون مصغرة ، نحو : (رجيل في الدار) ... الخ[٣].

وهنا لا بد من التنويه إلى أن الجملة تتألف من ركنين :

أحدهما : ركن الإسناد ويتألف ، إلى جانب الفعل ، من الفاعل والمفعول به والجار والمجرور ، وهي أركان ذات صلة وثيقة بالفعل ، فركن الإسناد ، ويتمثل بركن فعلي (فعل) ، وركن اسمي (فاعل) ، وركن اسمي (مفعول به) ، وركن حرفي (جار ومجرور).

ويمكن نقل (الركن الحرفي) إلى موقع الابتداء مخلفاً وراءه ضميراً ، لان هذا الركن جزء من ركن الإسناد ، كما أشير إليه .

والثاني : ركن التكملة ، وهذا الركن لا يمكن نقل جزء منه إلى موقع الابتداء مخلفاً وراءه ضميره ، بل يجب أن ينقل كاملاً إلى ذلك الموقع ، ففي عبارة : (سهر الرجل إلى

---

(١) ينظر : الجملة البسيطة : ٣٦ – ٣٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ : ١٧٥ وما بعدها .

الصباح) ، يجري نقل الركن الحرفي ، (إلى الصباح) ، كاملاً لتصبح العبارة: (إلى الصباح سهر الرجل).

وفي ضوء ما سبق يمكن تمثيل التحويل في الجملة على النحو الآتي :

ركن الإسناد ، ركن التكملة ـ ركن التكملة ، ركن الإسناد[١].

يستخلص من ذلك ان التحويلين : نقل ركن التكملة ، ونقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء يعني إلحاق أي ركن كلامي بموقعه المناسب.[٢]

فالباحثون المحدثون يحددون للركن الفعلي سمات مخصوصة توضح زمن الفعل وتعديته ولزومه ، واستلزام الحدث الثبات أو الحركة أو أية سمة أخرى مناسبة.[٣]

وهناك إلى جانب سمات الفعل ، سمات للركن الاسمي كالتعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، لان ذلك يسهم في تحديد مواقع الأسماء[٤] ، وقد حصرت أنماط الركن الاسمي في المضاف إليه ، والنعت والمنعوت ، والموصول وصلته ، والنكرة الموصوفة بجملة ، والبدل والمبدل منه ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كما أن الركن ينقل برمته عند الرغبة في إجراء تحويل النقل إلى موقع الابتداء ، نحو :

مررتُ بزيدٍ نفسه ـ زيدٌ نفسهُ مررت به[٥].

ومن أنماط المركب الاسمي (النعت) فهو يعمل عمل الفعل في الجملة ، ويرى بعض الباحثين أن ذلك يمكنه من توسيع قاعدة الركن الإسنادي ليشمل النعت على النحو الآتي : ـ

ركن الإسناد ـ ركن فعلي ، ركن اسمي ، ركن اسمي ، ركن حرفي.

---

(١) ينظر : الجملة البسيطة : ٤٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه :٦٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٤ . ٧٥.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٩–٩٥.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧٩–٨٨ ، يطلق على بعض أنماط الركن الاسمي المشار إليها أعلاه اسم (الضمائم). ينظر في ذلك : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً : ١٧٥.

ومن اجل توسيع مفهوم النعت فقد جعل يشمل المشتقات كالصفة المشبهة ، واسم الفاعل ، واسم المفعول وصيغة المبالغة ، ويستند في هذا التوجه إلى أن النعت ، يرد اسم فاعل ، كما انه يأخذ مفعولاً به ، ويرتبط بركن التكملة ، وبذلك يشبه الفعل[١].

ويستند بعض النحاة المحدثين إلى أن النعت يجري مجرى الفعل ، إلى عبارات نحو :(جاء الرجل القاتل زيداً) ، ويمكن توضيح مراحل تطور بنياتها العميقة، كما يأتي:-

جاء الرجل ، قتل الرجل زيداً .

جاء الرجل ، الرجل قتل زيداً .

جاء الرجل الذي قتل زيداً .

جاء الرجل القاتل زيداً.[٢]

ويعتد في ذلك برأي (ابن فارس) الذي يرى أن الألف واللام بمعنى (الذي) ، فإذا قيل : (جاءني الضارب عمراً) فأن ذلك يعني : الذي ضرب عمراً[٣].

ومن الملاحظ أن هذه البنية ترتد إلى بنية أخرى هي (ركن اسمي ، ركن اسمي) بعد إجراء تحويل نقل الركن الاسمي (الرجل القاتل زيداً) إلى موقع الابتداء ، وبذلك يكون النعت واقعاً ضمن الركن الاسمي الثاني العائد إلى المركب الاسمي الموسع[٤].

ويشير المثال آنف الذكر وغيره من الأمثلة إلى انه من الممكن أن يشتق النعت من الفعل في هذه الأمثلة ، وذلك لتوسيع المكون الأساسي ليشمل النعت[٥].

نخلص من هذا كله أن دراسة الجملة البسيطة ، ولاسيما من خلال التطبيقات التي أشار إليها النحاة المحدثون . على باب النعت ، قد أضافت إلى النحو العربي صعوبات جديدة ، في حين أن دراسة (النعت) عند النحاة قد اتسمت بالسهولة والإيجاز، والأصل في الدراسات النحوية أن تيسّر على الباحثين والمتعلمين.

---

(١) ينظر : الجملة البسيطة : ٩٧-١٠١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٤-١٠٥ .

(٣) ينظر : الصاحبي : ١٢٥ .

(٤) ينظر : الجملة البسيطة :١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢١.

ومن ابرز المسائل في الجملة العربية مسألة (الرتبة) ، إذ أنها في (البنى العميقة) للجمل قد تختلف عنها في (البنى السطحية) ، بفعل قواعد تحويلية معروفة تختلف مؤشراتها من لغة إلى أخرى. فالجملة العربية الفصيحة هي من نوع فعل (ف) ، وفاعل (فا) ومفعول (مف) ، ولكن قد يكون هناك اختلاف في نمطية هذا التركيب الأصل ، تأسيساً على اللغة المنطوقة أو على تحويل قواعدي ، لذا يمكن معرفة موقع الفاعلية – عند أمن اللبس – من الرتبة الأصلية لبنية الجملة ، فإذا قلنا : (ضرب عيسى موسى)، فان عيسى (فاعل) بالضرورة ، وإذا قلنا : (ضرب موسى عيسى) ، كان موسى فاعلاً ، وذلك من خلال النمطية السابقة[١].

وفي ضوء هذا التوجه لا بد من الإشارة إلى ظاهرة التطابق في العربية ، نحو : (الأولاد جاؤوا) : إذ يستلزم هذا التطابق إجراء تحويل بإلحاق الواو بالفعل (جاء) ، في حين أن الجملة (جاء الأولاد) لا تحتاج إلى ذلك ، لأنها الأصل[٢].

وفي عبارات من نحو : (محمد علَّم علياً) لا يوجد في قواعد التحويل ما يجيز نقل الفاعل بين الفعل والمفعول ، وهو دليل على أن وجوده بعد الفعل أصل ، وبذلك تكون النمطية (ف فا مف) هي الرتبة الأساس في العربية[٣].

ومن المؤشرات الأخرى التي أوردها النحاة المحدثون ليستدل على صحة هذه النمطية (ف فا مف) ظاهرة الضمير العائد ، فقد ذهب النحاة إلى أن مفسر هذا الضمير يجب ألا يتأخر عن ضميره ، بل يتقدمه لفظاً أو رتبة أو بكليهما ، نحو قوله تعالى : ((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ))(البقرة : ١٢٤) ، فجاز ذلك لتأخر الضمير عن مفسره في اللفظ ، وفي جملة : (دخل مكتبه زيد) ، جاز ذلك ؛ لان الضمير متأخر عن مفسره في الرتبة ، كما يجوز في نحو : (حمل التلميذ حقيبته) ، لأن الضمير متأخر في اللفظ والرتبة[٤].

وهناك دليل آخر مفاده ان الاسم في العربية ، هو عادة رأس المركب الاسمي ، وأن الصفة رأس المركب الوصفي ، كما أن الحرف رأس المركب الحرفي ، وعليه يمكن تطبيق

---

(١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٠٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٠٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٠٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٠٧ .

هذا المبدأ على الجملة ، إذا افترض أن يكون الفعل رأساً لها ، وذلك يعني أن تكون له الأولوية في ترتيب الجملة ، وبذلك ينسجم مع التوجه القائم على أن ترتيب الجملة العربية ، هو (ف فا مف) ، ثم يستنتج مبدأ عام أن (الرأس في الصدر)[١].

ومن النحاة المحدثين من يرى أن المكونات في البنية الأساسية للجملة العربية تترتب على النحو الآتي : فعل وفاعل و(مفعول) ، أي : عنصر مكمل ، وأن التغيير في هذا الترتيب يحدث لأسباب تداولية (ووظيفية)[٢] ، وأن مسألة الرتبة لا يمكن أن يبت فيها ببساطة[٣].

ويذهب بعض الباحثين إلى ان القول بهذا الترتيب : (ف ، فا ، مف) لا يقوم على أسس ثابتة ، وان الترتيب الصحيح لبنية الجملة ، هو (فا ، ف ، مف).

ويمكن أن يستند في ذلك إلى ان هناك تلازماً بين الفعل والمفعول كما في (قرأها) ، وبين الفعل وحرف الجر ، نحو : (وافق الرجل على القرار) ، وبين جزأي المركب الفعلي ، نحو : (أخذ يقرأ) ، وان هذا التلازم يزول لو كان ترتيب بنية الجملة ، هو : (ف فا مف) ، لان ذلك يتحتم مجيء الفاعل بعد الفعل مباشرة ، وقد يُعَوَّل على أن (المبتدأ) ، في نحو : (زيد مجّد) ، يسبق الخبر ، وبذلك يكون الترتيب الأساس للجملة في ضوء هذا التوجه : (ذهب زيد) هو(زيد ذهب) ، أي : أن يتقدم الفاعل على الفعل[٤].

ويلحظ أن هذا التلازم لا يمكن أن يصل إلى مرتبة التلازم بين الفعل والفاعل ، لان منطق اللغة يستلزم أن يكون لكل فعل فاعل ، أما أن يكون صريحاً أو مقدراً ، لكنه لا يتوجب أن يكون لكل فعل مفعول أو حرف جر أو فعل مساعد ، وعليه فإن التلازم في الحالة الأولى أقوى ، ثم أن هناك من يقدر في جملة : (زيد مجد) ، رابطة وجودية فتكون (البنية العميقة) لها : (يكون زيد مجداً)[٥].

---

(١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١: ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٨٨ .

(٣) ينظر : البحث اللساني والسيميائي : ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) ينظر : البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية (بحث) : ٥٠ – ٥٣ .

(٥) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية دلالية : ١ : ١٣٥ .

ويتضح أن البت في مسألة ترتيب المكونات في الجملة على نمط من الصعوبة ، ولعل من الباحثين من يدعم هذا التوجه ، حيث يذهب إلى أن من الصعوبة أن تكون هناك مسوغات كافية لدعم القول بهيمنة بنية من البنيات للغة العربية[١].

يستخلص من ذلك أن بعض الباحثين المحدثين ، حاول ان يثبت تصوره حول رتبة الجملة العربية (ف ، فا ، مف) ، بتحليل الظاهرات اللغوية.

ومن الموضوعات التي وصفت على وفق هذا الإطار البنية الاستخبارية (الاستفهام) ؛ فالنحاة القدامى يعتدون أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام ، لكن هناك أنماطاً من الاستفهام لا تكون فيها أسماء الاستفهام في صدر الجملة (كالاستفهام الصدى) الذي يكرر جملة الخبر محافظاً على رتبتها ، نحو : (جاء من ؟) فهذا التركيب يمثل (البنية العميقة) للجملة : (منْ جاء ؟) واسم الاستفهام واقع في البنية داخل الجملة ، ومن خلال التحويل انتقل إلى موقع خارجها[٢]. وعليه فان (الاسم) يعد مولوداً داخل الجملة ، ليثبت ترتيب الجملة في ضوء تصور الباحتين المحدثين ، هو(ف فا مف) ، وان الاستفهام لا يتقدم على الموضع ، فنقول : (زيد من ضربه ؟) ولا يصح أن نقول : (من زيد ضربه؟) يستخلص من ذلك ان اسماء الاستفهام التي هي من نوع الموصولات تولد داخل البنية، ثم توزع إلى أمكنتها في صدر الجملة[٣].

ومما هو جدير بالذكر أن الجملة الاسمية التي ليس فيها فعل تصبح عائقاً في تطبيق مبدأ (ف فا مف) ، لان ذلك يدفع إلى افتراض رابط مقدر (كان) ، في مثل الجمل : (الهرم مرتفع) ، و(في الدار رجل) ، و(زيد معلم)، ففي مثل هذه الحالة لا بد من تقدير (رابط) في هذه الجملة مزود بسمة الجهة والزمن ، على أن يكون المركب الاسمي بعده فاعلاً ، لما له من سمات الإعراب والرتبة ومراقبة فاعل الصيغة أو الفضلة ، ففي نحو : (الهرم مرتفع) ،

---

(١) ينظر : الجملة البسيطة : ٣١ .

(٢) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية دلالية : ١ : ١١٠ ، ١١١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١١١ .

فالهرم فاعل للرابط (كان) المقدر ، لأنه مرفوع ، ويأتي في المرتبة الثانية بعد (كان) ، كما انه ينبغي مراقبة فاعل الصفة (مرتفع) ، إذ إن التقدير : (كان الهرم مرتفعاً) [١].

ويلحظ مما سبق أن الباحثين المحدثين يجعلون (المبتدأ) في مثل : (في الدار رجل)، فاعلاً للفعل الرابط (كان) ، فالتقدير : (كان في الدار رجل)، (وكان زيدٌ معلماً)[٢].

ولعل مما تحسن الإشارة إليه أن هناك مسألة مهمة ، مفادها أن الجملة العربية ذات بنيتين من ناحية وصفية صرفة ، إلا ان استراتيجية البحث ترفض ذلك وتضع تصنيف الجملة العربية إلى بنيتين في مصاف القواعد غير الطبيعية ، وهو محاولة لنفي النموذج الذي تبناه بعض الباحثين المحدثين ؛ وعليه فقد لجأ بعضهم إلى افتراض أسماه (بالافتراض الترابطي) المشار إليه ، وهو افتراض يوحد بين الجمل التي عدت اسمية وتلك التي عدت فعلية ، أي انه يجعل هاتين البنيتين ترتدان إلى بنية واحدة في العمق وحسب [٣].

ومن الموضوعات الأخرى التي عولجت لتأصيل نظرية في رتبة الجملة العربية ما سمي بـ (التبئير) ، أو(الموضعة) ، وقد وصف بأنه ((عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية ، أو الوصفية ... الخ ، من مكان داخلي (أي داخل الجملة) إلى مكان خارجي (خارج الجملة) ، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة))[٤].

ومن خصائص (التبئير) أنه يجمع بين موقعين احدهما داخل الإسقاط ، والآخر يقع خارج الإسقاط إلى يمين الجملة ، كما أن العنصر المبأَّر لا يترك أثراً ضميراً في موقعه السابق (داخل الجملة) ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع[٥].

ومن أنماط انتقال المركبات إلى البؤرة : ((إياك نعبدُ)) ، الله أدعو ، في الدار وجدته ، غداً سنلتقي ، أميتاً كان ؟ فالمقولات إياك ، الله ، في الدار ، غداً ، أميتاً ، قد انتقلت كلها من داخل جملها إلى موقع خارجها[١].

---

(١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية دلالية : ١ : ١٣٤ ، ١٣٥

(٢) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية : ١٤٠ .

(٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١ : ١١٤ .

(٥) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية دلالية : ١ : ١٢٣ ، وعناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه:١٩٢.

والأصول التي ترتد إليها الأنماط السابقة هي على التوالي : نعبدك ، أدعو الله ، وجدته في الدار ، أكان ميتاً ؟ وحين تُجْعَلُ الأركان المبأرة آنفة الذكر خارج الجمل ، نكون قد حافظنا على رتبة الجملة العربية التي نادى بها النحاة المحدثون ، وكل ذلك يخضع لقيود كثيرة تخص مكان النقل ، وميدان التحويل ، وصورة التحويل ، وخرج التحويل (البنية الناتجة)[٢].

أما مجالات قيود النقل ، فقد استندت إلى مقولات النحاة في قيود التقديم ، كأن يكون المتقدم مع الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، وأدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والأسماء الموصولة ، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، وأدوات العرض[٣] ، كما في التراكيب الآتية : زيداً هل رأيت؟ وزيداً إن لقيت فأكرمه ، وزيداً هلا أكرمت ، وزيداً لأنا أحب ، وزيداً كم ضربت ، وزيداً إني ضربت ، وزيداً جاء الذي ضربت ، زيداً جاء رجل ضُرِبَ.

وقد استند – إلى جانب ذلك – إلى ما أطلق عليه (تشومسكي) (مبدأ التتابع السلكي) ، وذلك يستلزم ألا يتقدم الاسم إلا عبر سلسلة من التنقلات التي تفضي في النهاية إلى التقديم المطلوب. ومن الأمثلة على ذلك :

تريد أن انتقد مَنْ ؟

تريد من أن انتقد ؟

من تريد أن انتقد ؟

فانتقال (مَنْ) من المكان المصدر إلى المكان الهدف في الجملتين السابقتين قد تم بالتدرج من سلك إلى آخر[٤].

وهناك نوع آخر من النقل لا يتصل بالبؤرة قبل الفعل ، بل يكون المجال المسموح بالنقل إليه بشروط خاصة واقعاً بعد الفعل ، وقد سمي (الخفق) أو(الزحلقة) ، وميدان هذا

---

(١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١١٦ .

(٤) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١١٧ – ١١٩ ، ومن البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية : (هامش : ١٢١) .

النمط من النقل إسقاط واحد لا يمكن أن يعبر حدوده إلى غيره ، فعلى حين يجوز أن نقول : (جاء البارحة كثير من الرجال) ، و(جاء كثير من الرجال البارحة).

لا يجوز أن نقول : (جاء كثير البارحة من الرجال) ؛ وذلك يعني ان موقع الخفق لا يكون بين متلازمين من نحو(كثير) و(من الرجال) ؛ لان الطرفين يشكلان جزيرة لا يمكن اقتحامها[١].

ونلحظ إلى جانب التلازم قيوداً أخرى تحد من النقل الحر ، ومنها قيد (التسوير) كالنفي والحصر والاستفهام ، فنقول ، مثلاً : (هل رأيت من أحد ؟) ، و(ما رأيت من أحد) ، و(ما رأيت إلا زيداً) ، فإنْ رفع (التسوير) ، فلا يجوز أن نقول : (رأيت من احد)، و(رأيت إلا زيداً) ، لأنها جمل لاحنة منطقياً ، لان المتغيرات غير المربوطة أو المطلقة لا تؤول[٢].

ومن بين مسائل الرتبة التي عولجت موضوع (التفكيك) وهو نقل المركب الاسمي يميناً أو يساراً إلى موقع خارج الجملة تاركاً أثراً ضميرياً في بعض الأحيان ، وهو بهذا يختلف عن (التبئير) ، ففي المثال : (زيد ضربته) ، تفكيك إلى اليمين نتج عن نقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي و(الهاء) في ضربته هي الأثر الضميري الذي خلفه النقل[٣].

ثم ان هناك قيداً آخر من قيود التفكيك أشار إليه النحاة المحدثون ، وهو قيد (التعيين) ، ويستلزم أن يكون العنصر المفكك معرفاً ، لكن العنصر المفكك يمكن أن يكون نكرة ، ولكنه يشترط لذلك أن يصاحب العنصر المفكك مؤثرات صوتية خاصة تتمثل في نبر هذا العنصر ، ومن الأمثلة على ذلك :

بقرة تكلمت .

رجلٌ ، أتظن يُقبل على هذا؟[٤].

---

(١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٢٥ .

(٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٢٨ ، ١٢٩ ، وعناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٩٣ .

(٤) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٣١ .

وبذلك يجوز بوساطة نغمة خاصة ، تقدم (بقرة ورجل) . على الرغم من أن النحاة العرب لم يجوزوا ذلك[١].

ومن الملاحظ في العبارتين السابقتين انه قد أضيف ملمحٌ جديد إلى قواعد الابتداء بالنكرة ، وان هذه الإضافة تتمثل في استخدام نغمة معينة تكسب النكرة تعييناً أو تعريفاً.

ولابد من الموازنة بين التفكيك إلى اليمين والتفكيك إلى اليسار فيرى بعض الباحثين ان التشابه يتمثل في وجود رابط ضميري (أحياناً) تابع للمفسر ، كما في المثالين : (ضربني أخوه زيد) و(أعجبني زيد علمه) . ويختلفان في ان العنصر المفكك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون إحالياً ، أي له المرجع نفسه[٢].

وفي مجال الرتبة الخاصة بالجملة العربية لا بد من دراسة موضوع (الاشتغال) ، والقصود التي تؤدي وراء تناول أهمية هذه الظاهرة ، وإطار التحويل الذي ينتظمها : تفكيكاً كان أو تبئيراً ، وكيف يتم توليد البنية الاشتغالية فقولنا : (زيداً ضربته) ، بنية بدلية في أصل الاشتقاق ، وعليه فان أصل هذه العبارة هو :(ضربت زيداً . ضربت زيداً) ، ثم جرى نقل زيد من الموقع المؤاخي للفعل المفسر إلى مكان البؤرة تاركاً وراءه الفضلة البدلية ، ثم يقوم (التبئير) بخلق البنية الاشتغالية بوضع ضمير عائد وحذف الفعل الأول لاستغنائهم بتفسيره ، فتصبح العبارة : (زيداً ضربته)[٣].

وأما العبارات من نحو : (زيد ضربته) فيمكن النظر إليها على أنها اشتغال بالرفع (تفكيك إلى اليمين) ، وأن النحاة يعدون ذلك ابتداء[٤]. إذ قال سيبويه ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : (زيد ضربته) ، فلزمته الهاء ... ورفعته (أي الاسم) بالابتداء))[٥].

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الاشتغال المنصوب يماثل في جانب من شواهده (التفكيك) ، وذلك كما في (زيداً ضربت أخاه) ، لأنه لا يضع قيوداً في المساحة بين البؤرة والعائد ، ولا يشترط علاقة إعرابية إجبارية بين المشغول عنه والعائد[١].

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٣٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٤١ –١٤٤ ، وينظر في ذلك : الكتاب:١ : ٨١.

(٤) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٤٦.

(٥) الكتاب : ١ : ٨١ .

ومن جانب آخر فقد وجدت بعض حالات التطابق الإعرابي من نحو : (زيداً ضربت) ، وفي هذه الحال يصبح التحويل (تبئيراً) ، وأن هناك قيوداً على النقل تفرضه الحواجز فلا يتخطاها في حالات خاصة ، نحو : (ما زيداً ضربت)[٢].

ويتبدى لنا من خلال ما تقدم أن الاشتغال يأتي بصور متعددة تختلف في الإعراب أو الرتبة وتتردد بين التبئير والتفكيك.

وتحسن الإشارة هنا إلى أن الاشتغال سواء أكان تبئيراً أم تفكيكاً ، فانه يقع في موقع خارج الجملة[٣] ، ذلك أن التبئير يعني نقل المركب الاسمي المولود داخل الجملة إلى موقع في الجهة اليمنى خارج الجملة ، في حين إن العنصر المفكك يولد في موقع خارجها.

وقد أضيف إلى الاشتغال ، نمط جديد لم يسمه النحاة القدامى اشتغالاً ، وهو(الاشتغال إلى اليسار)[٤] . كما في قولنا : (ضربته زيداً) ، وقد عده النحاة بدلاً[٥] لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل المفسر ، وأن الخلط بين الاشتغال والبدلية يدل على أن بينهما تقارباً في أصل البنية ، مع أن البنيتين السطحيتين مختلفتان .

وثمة نمط آخر من الاشتغال أطلق عليه (الاشتغال المرفوع) ، كما في قولنا : (الأولاد جاؤوا) ، وقولنا : (زيد ضربته)[٦]. والمعروف أن النحاة خرجوا ذلك على الابتداء.

ومن الملاحظ أن دراسة مبحث الاشتغال في ضوء رتبة الجملة العربية (ف ، فا ، مف) ، يشير إلى أن (الاشتغال) يحقق غاية مقامية خطابية[٧].

وتأكيداً على نمطية اللغة العربية (ف ، فا ، مف) فقد تدرس ظاهرة أخرى تربطها بالرتبة علاقات وثيقة ، ألا وهي ظاهرة (الربط الحالي) ، وبذلك ينبغي أن يمهد لأراء النحاة القدامى في (الواو) في نحو : (الرجال قاموا) ، والألف في مثل : (قاما) أو(قامتا) ؛

---

(١) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٤٤ ، ١٤٦ .

(٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١١٤ ، ١٣٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٤٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ : ١٠٢ .

(٦) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : ١ : ١٤٢ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٣٠ .

فالمعروف أن النحويين القدامى يعدون الواو في قاموا (ضميراً) ، ومثلها في (قاما) و(قامتا) ، ودليلهم على ذلك عدم اجتماع هذا الضمير مع الفاعل الحقيقي ؛ فلا نقول : قاموا الرجال (لغة أكلوني البراغيث)[١].

ومن المتعارف أن النحاة اختلفوا في تحديد طبيعة هذه العلامة ، فرأى بعضهم أنها قد تكون علامة جمع في نحو : (حضروا الضيوف) ، وضميراً كما في : (الضيوف حضروا)[٢].

والرأي في هذه المسألة ، يجعل ممكناً أن تتحقق وظيفة الفاعلية بالألف أو الواو أو بالاسم العادي ، أي ان هناك وحدة صيغة[٣] ، كما أن وحدة الصيغة تكملها حجة التوزيع التكاملي ، أي توزيع الوظائف النحوية ، لدى سيبويه ، فهو يرى أن الضمائر المنفصلة لا تقع مكان (الواو) ؛ فلا يجوز أن نقول : (قاموا هم) ، ولا (قاما هما) لأننا نستطيع أن نستغني بالعلامة عن الضمير[٤].

وعلى الصعيد نفسه ، يمكن الإشارة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين ، في مسألة تقديم الفاعل على فعله ، نحو : (الرجال قاموا) ، ومن ثم يرتد ذلك لمعرفة طبيعة الواو ، ضمير هو أم علامة ، أي (فاعل) أو علامة تدل على العدد[٥].

يستخلص من ذلك أن (الواو) في عبارة : (قاموا هم) حرف مطابقة وليس ضميراً ، فالتطابق يكون في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) [٦].

ولعل من الجوانب التي أشار إليها النحاة المحدثون في ضوء اللسانيات العربية التقليدية هو مفهوم (المسند) ، و(المسند إليه)، و(الفضلة) ، وهو ما يمثل الملحق النحوي والدلالي للكلام ، ثم إن ما ينتظم عقد هذه المكونات الثلاثة العلاقة الشكلية المسماة

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣ : ٤٠ ، ٤١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ : ٤٠ ، ٤١ .

(٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية دلالية : ٢ : ١٦٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢ : ١٦٥ ، وينظر : رأي سيبويه في الكتاب : ٢ : ٣١٥ ، ٨٨ .

(٥) ينظر : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية دلالية : ٢ : ١٦٥ .، وينظر في هذا الخلاف : كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ١١٣ (مس : ٢١).

(٦) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٩٩ .

بالإسناد، كما أن تنظيم هذه المكونات تنظيماً نحوياً ودلالياً يؤدي إلى توليد الكلام ، فإذا ما أصاب هذه التركيبات تقديم وتأخير ، فأن ذلك سيؤدي إلى إيجاد تراكيب دلالية عامة محددة[١].

ومن الباحثين المحدثين من ينطلق في تناوله (نظرية تشومسكي) على أساس الجمع بين (المبنى) و(المعنى) ، فتقسم الجملة إلى نمطين : جملة توليدية وجملة تحويلية باعتبار المعنى ، كما يقسم كل نمط من هذين النمطين – باعتبار صدر الجملة – إلى ضربين : فهي إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية . وإما تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية[٢].

ومن خلال هذا التقسيم يلمح الجمع بين سمات الأصالة والحداثة.

وعليه فأن الجملة التوليدية ، هي : ((الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه))[٣] ، ومن هنا فإن أي تغيير في هذه الجملة النواة يحول الجملة إلى جملة تحويلية ، ويقصد بهذا التغيير في حد هذه الجملة إن يجنب السامع البحث عن حدس المتكلم ، ويطلق على هذه الجملة اسم (البنية السطحية) ويقصد به قرب المعنى مما سيصبح عليه في البنية السطحية ، فالجمل : علي مجتهدٌ ، محمد رسولٌ ، يجتهد عليٌ ، بلغ محمد رسالته جمل توليدية تحمل خبراً أو معنى قريباً ، ولكنها ان دخلها عنصر من عناصر التحويل فانها تتحول إلى مبناها إلى جملة تحويلية وفي معناها إلى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو ... فنقول : ان علياً لمجتهدٌ. والله ان علياً لمجتهدٌ. محمد الرسول. علي يجتهدُ ... الخ[٤].

ومهما يكن من أمر فقد صُنفت الجملة إلى جملة توليدية وجملة تحويلية ، وأصبح لكل ضرب من ضروبها أطرٌ معينة ، تظهر فيما يأتي : –

الجملة التوليدية الاسمية :

أ. اسم معرفة ، اسم نكرة ، مثل : علي مجدّ .

---

(١) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية : ٩٤ .

(٢) ينظر : في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي وتطبيقية على التوكيد ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام:١٥٥.

(٣) المصدر نفسه : ٣٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤ وما بعدها.

ب. اسم استفهام ، اسم معرفة ، مثل : من المتكلم ؟

ج. شبه جملة ، اسم نكرة ، مثل : في الدار رجل .

أما الجملة التوليدية الفعلية ، فقد تمثلت فيما يأتي :

فعل ، اسم مرفوع ، نحو : حضر خالد .

أو ما يسد مسد الاسم ظاهراً أو مستتراً ، نحو : اكتبْ .

فعل ، اسم ، اسم ، نحو : أكرم المدير الطالب .

فعل ، اسم ، اسم ، اسم مجرور ، نحو : أكرم المدير الطالب بجائزة(١).

والجملة التحويلية هي جملة توليدية أضيف إليها عنصر أو غير عنصر من عناصر التحويل ، كالترتيب ، والزيادة ، والحذف ، وعلامات الإعراب ، والتنغيم(٢).

وفي ضوء النظرية التوليدية والتحويلية ينبغي أن نتناول بالتحليل عدداً من أساليب اللغة ، ومن الأساليب التي نتناولها بالتحليل (أسلوب النفي) ، وان تذكر العناصر التي تفيد النفي جميعها ، بغض النظر عن الحركة الإعرابية التي يقتضيها وجود العنصر ، وان الاهتمام بهذه الحركة سيتم في الإطار الذي يحقق سلامة (المبنى) مع أن قيمتها الدلالية ليست كبيرة هنا ، وبذلك يتم التحليل في ظل الحرص على المعنى المقصود وسلامة مبناه ، ومن بعد ذلك لا بد أن نتناول الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الاسمية ، ومعالجة الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية(٣).

والأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الاسمية (المثبتة) بقصد النفي ، هي : (ليس): وهي عنصر نفي وحسب ، ويرى جانب من النحاة المحدثين أنها لا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية ، إذ إنها لا تشير إلى (مسمى) أو(حدث) أو(زمن) ، كما أنها عنصر يدخل على

---

(١) ينظر : في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي وتطبيقية على التوكيد ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام: ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) ينظر : في التحليل اللغوي : ٨٨ – ٩٥ .

(٣) ينظر : : المصدر نفسه : ١٥٥ .

الجملة (التوليدية أو التحويلية) الاسمية فينقلها من معنى الإثبات إلى معنى النفي[١] ، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ((وَأَنَّ اللّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ))(آل عمران:١٨٢).

وقد تدخل الهمزة على (ليس) ممثلة عنصر تحويل آخر ، فتحول الجملة إلى الإنكار والطلب ، والإثبات المؤكد الذي يكون فيه المتكلم عارفاً بمضمون السؤال ، على عكس السامع أو المخاطب ، مما يستلزم أن تكون الإجابة بالإيجاب[٢] ، يقول تعالى : ((أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُواْ : بَلَى))(الأعراف : ١٧٢).

ويلحظ هنا أن النحو العربي يجيز استعمال غير قاعدة جوازية كالنفي والاستفهام ، مثلاً ، وهو ما تشير إليه نظرية تشومسكي[٣].

ويتناول بعض المحدثين ، بالمنهجية نفسها ، الأدوات الأخرى ، فهي : ما ، ولا ، ولات ، وإنْ ، و الحروف التي تدخل على الجمل التوليدية الفعلية ، مثل : لا الناهية ولا النافية ، وما ولم ، ولما ، ولن[٤].

ومن ينعم النظر في شروط عمل هذه الأدوات على الجملة ، يجد أنها لا تختلف عن الشروط التي دعا إليها النحويون القدامى.

وتناول بعضهم (الجملة الشرطية) من منظور تحويلي ، ويتمثل ذلك في بيان أثر السمات المعجمية في مجال الجمل الشرطية غير المتجانسة معجميعاً ، وان الجمل من هذا النوع تحتاج إلى منسق هو(الفاء) ، كما في قولنا : (إنْ احتقرت فقيراً ، فعسى أن تتبدل حاله)[٥] ، أما الموقعية التقديرية في بنية الجملة الشرطية ، فتعني أن القواعد التحويلية تتجانس ذاتياً ، ويقصد بذلك أنها تحقق لبنية الجملة السطحية ، إذا ما حدث تحويل في بنيتها العميقة ، تركيباً شكلياً صورياً يرصد ملامح التطور للجملة وعمقها الداخلي ، نحو :

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٦، ١٥٧ .

(٢) ينظر : في التحليل اللغوي : ١٥٦ – ١٦٣ .

(٣) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ١٤٧ .

(٤) ينظر : في التحليل اللغوي : ١٦٣ – ٢٠٨ .

(٥) ينظر : قواعد اللغة العربية واللسانية (بحث) : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(ادرسْ تنجحْ) ، ومن المعلوم أن النحاة العرب القدامى حملوا هذا النمط من الجمل ، أي (جزم المضارع إذا كان جواباً للطلب) على وفق النموذج الشرطي[١].

ويبدو أن التحويليين قد عالجوا في مسألة الشرط والطلب جزم الفعل في جواب الطلب من خلال (تحويلات معينة) ، وذلك بسبب التماثل المعنوي.

ويتضح ، بصورة خاصة ، أن فعل الأمر يرتد إلى جملة شرط تُعد أصلاً ويكون لها فرعاً ، وذلك كما اعتد النحاة العرب قولنا :

اجتهد تنجح

وأنهم يلتمسون تفسيراً لجزم الفعل (تنجح) ، وذلك بمنزلة قولنا :

إنْ تجتهد تنجحْ .

وقد جزم (تنجح) ؛ لأنه جواب للشرط.

وواضح أن الأول عندهم (فرع) ، والثاني (أصل) ، وان حمل الأول على الثاني قائم على التماثل المعنوي بينهما[٢].

وقد افرد (سيبويه) باباً قال فيه ((هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرض . فأما ما أنجزم بالأمر فقولك : ائتني آتك . وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك . وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أُحدِّثْك ؟ وأين تكون أزُرْك ؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك : ألا ماءَ اشربْه ، وليته عندنا يحدثنا . وأما ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تنزل تُصِبْ خيراً .

وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني ، بإنْ تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتِك)[٣].

ثم قال : ((وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال : أئتني آتك فان معنى كلامه إنْ يكنْ منك إتيان آتك ، وإذا قال : أين بيتك أزُرْك ، فكأنه قال : إنْ أعلم مكان بيتك أزرْك ، لأنّ قوله ، يريد به : أعلِمْني. وإذا قال :

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٣ .

(٢) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ١٠٠ .

(٣) الكتاب : ٣ : ٩٣ ، ٩٤ .

ليته عندنا يحّدثْنا ، فإنّ معنى هذا الكلام إنْ يكن عندنا يحدثنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر . وإذا قال : لو نزلت فكأنه قال انزلْ ...))[١].

وقال (المبرد) : ((هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها . وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً ، وذلك قولك : ائتِ زيداً يُكرمك ، ولا تأت زيداً يكن خيراً لك ، وأين بيتك أُزرْك ؟ وإنما انجزمت بمعنى الجزاء ، لأنك إذا قلت : ائتني أكرمْك ، فإنما المعنى : ائتني فإنْ تأتني أكرمْك ، لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان. وكذلك : أزرْك ؟ إنما معناه : إن تُعلِمْني أزُرْك))[٢].

وقال (السهيلي) في تفسير جزم (لا يُخلِّلْها) من الحديث : ((خَلِلُوا بين أصابعكم لا يُخللها الله بالنار)) : (ينجزم على جواب الأمر) ، ((تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم في جواب الأمر))[٣].

وقال في تأويل جزم (اتخذه) من قول عتبان بن مالك للرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((صلّ في بيتي مكاناً اتخذه مصلًّى)) : ((الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : ((إنْ تفعل اتخذْه))[٤].

ويلحظ أن مدار التأويل في ذلك كله على المعنى[٥].

أما موضوع (التنازع) فقد تناوله المحدثون من منظور تحويلي توليدي ، وهو أن يتسلط عاملان على معمول واحد ، وبذلك يستلزم بداهة على إلغاء الإضمار من احد العاملين المتنازعين[٦]. ومعلوم أن (الفراء) قد أجاز هذه المقولة ، فقد نادى بأن يعمل كلا العاملين في المعمول إذا كانا يطلبانه على جهة واحدة ، أي إذا كان العاملان يطلبان المعمول نفسه على حالة إعرابية واحدة وحسب ، كالرفع أو النصب أو الجر ، كما في قولنا

---

(١)الكتاب : ٣ : ٩٤ .

(٢) المقتضب : ٢ : ٣٨٤ .

(٣) أمالي السهيلي : ٨٥ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه : ١١١ .

(٥) ينظر : أمالي السهيلي: ٨٥ ، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ١٠٢ .

(٦) ينظر : ظاهرة التنازع في العربية ، مدخل تحويلي (بحث) : ٤٤ ، ٥٦ .

: (قام وقعد زيد) ، لا أن يعملا فيه الرفع والنصب في آن معاً ، في نحو : (ضربت وضربني زيداً) ، أي (ضربت زيداً وضربني)[١].

ويؤخذ على هذا التصور انه لم يبين الوظيفة التي يؤديها التنازع ، فقد ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن العنصر موضع التنازع يقوم بوظيفة تداولية ، وبذلك تجتمع فيه ثلاث وظائف : تركيبية (فاعل أو مفعول) ، ودلالية (مُنفِّذ ، مستقبل ، متقبل) وتداولية (بؤرة أو محور)[٢].

ومن النحويين المحدثين من انعطف إلى مبادئ تحويلية ، فتناول البراني (البنية السطحية) ، والجواني (البنية العميقة) ، ويعتد النحاة العرب المعنى فيصلاً في تصحيح النحو ، فيعولون عليه بشكل عام ، والمستوى بشكل خاص ، وعليه فأنهم يعتمدونه في تفسيرهم النحوي ، وأنهم يقيمون حدودهم على هذا الملحظ ، إذ يعرفون (الاستثناء) بأنه ((إخراج بعض من كل))[٣] ، أما الاستثناء المنقطع فهو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه[٤]. إذ يردون تركيب الاستثناء إلى جملة إثباتية عادية على وفق التأويل الدلالي[٥] ، وذهب (ابن السراج) إلى أن ((الاسم المستثنى منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف ، ألا ترى انك إذا قلت : جاءني قومك إلا قليلاً منهم ، فهو بمنزلة قولك : جاءني أكثر قومك))[٦].

ويُعد (المعنى) حكماً فيما يجوز وما لا يجوز ، فمن ذلك إن (ابن السراج) يذهب إلى انه ((لا يجوز أن نستثني النكرة من النكرات في الموجب ، لا تقول : جاءني قوم إلا رجلاً ، لان هذا لا فائدة في استثنائه))[٧]. ويتضح لنا أنه يعول على الإفادة من جهة المعنى ، على

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٣ : ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) ينظر : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٨٥ .

(٣) أسرار العربية : ٢٠١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ : ٣١٩ .

(٥) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٦٥ ، ٦٦ .

(٦) الأصول في النحو : ١ : ٢٨٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١ : ٢٨٤ .

على وفق السليقة اللغوية ، وقد اعتد المعنى ضرباً من اختيار الاطراد في التفسير النحوي ، وكأنهم يتعاورون هذا الملحظ ليختبروا صلاحيته في ضوء مناظراتهم الخلافية[١].

فحين فسّر النحاة نصب المستثنى ، وجدوا أن عامل نصبه هو(إلاّ) ؛ لان معناها (استثني) وهو فعل ينصب ما بعده ، ولعل هناك وجهاً آخر ليس (استثني) على الدوام، إذ يمكن أن يكون غير هذا التأويل المعنوي ، في مثل : (وافق القوم ... إلا زيداً)، فانه قد يحتمل أن يكون التأويل (امتنع) أو(رفض) . وواضح أن محل الخلاف هو على المعنى المفهوم من (إلاّ)[٢].

ويبدو أن هذا الملحظ قد هيأ أذهان النحاة العرب في طرد مقاييسهم وتطويع الظاهرات المتغايرة شكلاً بردّها إلى بنية واحدة عميقة متوافقة[٣].

وعلى هذا الصعيد فأن غير الإيجاب في الاستثناء الناقص ، والمنفي ،يجيء نفياً ونهياً واستفهاماً إنكارياً ، كما يكون غير الإيجاب في تأويل معنى الحكم. وهكذا جعلوا مسألة الاستثناء الناقص (المفرغ) المنفي مطردة ، وفسروا التغاير السطحي بين الأنماط الآتية:-

((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ))(آل عمران : ١٤٤).

((وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ))(النساء : ١٧١).

((فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ))(الأحقاف : ٣٥).

((وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ))(التوبة : ٣٢).

فأما النفي والنهي فالمحمل بينهما قريب ، وأما الاستفهام الإنكاري فيرتد إلى النفي بالتقدير رداً قريباً ، لأنهم لحظوا أن :

هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ.

بمنزلة : لا يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ.

---

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٦٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ .

وقولـه تعـالى : ((وَيَـأْبَى اللّـهُ إِلاَّ أَن يُـتِمَّ نُـورَهُ)) ، فـالمعنى أسـعفهم فـي هـذا المجـال فوجدوا ان (يأبى) بمعنى (لا يريد)[١].

ومـن المسـائل التـي التفت إليهـا النحـاة فـي ضـوء (المعنـى) تفسـير النصـب ، نصـب المستثنى المكرر ، نحو : (مـا أتـاني إلا زيداً إلا عمراً) ؛ فذهبوا إلـى انـه إذا تكررت (إلا) وتكرر (المستثنى) بها في الاستثناء المفرغ فلا يجوز رفع الآخر . قال (الزمخشري): ((لأنك لا تقول : تركوني إلا عمروٌ))[٢]. ويدل قولـه علـى انـه رأى أن الحكم يصبح موجباً بـ (ما) ، و(إلا) ، فكأن قولك : (ما أتاني إلا زيد) مرادف لقولك (تركوني) ، وذلك حكم مثبت لا يكون بعده إلا النصب[٣].

وعلى هذا الصعيد حملهم ما ظاهره النفي على الإيجاب ، نحو : (ما فيهم احدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً) بوجوب نصب (زيداً). فإنهم رأوا أن (ما فيهم احد إلا قد قال ذاك) مساوية لـ (كلهم قالوا ذاك) ، فالتركيب الذي ظاهره النفي مثبت في حقيقة المعنى ويستقيم النصب بشكل صحيح.

أمّـا انسـحاب النفـي علـى (يقـول ، مـثلاً) فـي : (مـا أظـن أحـداً يقـول ذاك إلا زيـداً (أو زيدٌ) . فقد جوزا هذا النصب على إتباع (زيداً) (أحداً) ، والرفع على إتباع (زيد) لضمير الرفع في (يقول) . لأنهم فهموا القول المتقدم على : (ما يقول ذاك احد إلا زيد)، فإنه من تفريعات الفهم المشروع لذلك التركيب.

ويلحظ أن النفي لا ينسحب على الفعل (ينتقد ، مثلاً) في : (ما عتبت على احد ينتقدني إلا تلميذ) ؛ إذ لا يمكن أن يفرّع تأويله : (ما ينتقدني احد إلا تلميذ). وهنا يتعين إتباع (تلميذ) لأحد المجرور. ولا يجوز إتباعه للضمير المستتر في (ينتقدني)[٤].

وهم يرون الأمثلة الآتية : –

عندي ثوبُ خزٍّ.

عندي ثوبُ زيد.

عليّ صوم رمضان.

---

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٦٧ . وينظر في ذلك : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ : ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ١٢٤ .

(٣) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٦٧ ، ٦٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ : ٣١٢ وما بعدها ، وينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث:٦٨.

ويلحظ أن العبارات الثلاثة مختلفة على الرغم من أنها من باب الإضافة ، وهذا الاختلاف يرجع إلى المعنى ، لان التقدير :

عندي ثوب من خز.

عندي ثوب لزيد.

عليّ صوم في رمضان[١].

محاولات المنهج الوظيفي التطبيقية في النحو العربي الحديث:

وقد نحا النحاة المحدثون منحى وصفياً وظائفياً في تحليل الظواهر اللغوية في النحو العربي بعيداً عن التعليل والتقدير ، وان يكون للكلام وظيفة واستعمال[٢] ، فمنهم من أسس تحليله للجملة العربية على أساس المنهج الوصفي الوظيفي الذي يربط بين دراسة بنية الجملة ووظيفتها التي يحددها الموقف الكلامي[٣].

ويرى بعضهم أن بنية الجملة تتألف من جزأين أساسين : هي المسند والمسند إليه، وتتكون الجملة من : اسم ، اسم ، أو فعل ، اسم ، وعلى وفق ذلك صرح النحويون القدماء بوجود نمطين للجملة ، على أساس الكلمة المتصدرة ، وهما : الجملة الفعلية والجملة الاسمية[٤].

ويلحظ أن النمط الذي يبتديء بفعل (مسند) يليه فاعل (مسند إليه) ، فالفعل والفاعل – هنا – يكونان وحدة تتسم بالتلازم ، وان النحاة أطلقوا على الاسم مصطلح (فاعل) لأنه لا يصلح في هذه الحال أن يكون (موضوعاً) للكلام ، أي منطلقاً للحديث ، وان الجملة من هذا النمط تحمل خبراً ابتدائياً ، مما يستلزم أن يعقب الفعل اسم ظاهر يعمل فيه الفعل الرفع ، وبذلك لا يؤثر هذا الاسم في الفعل السابق عليه من حيث المطابقة، ويُطلق على حالة رفع الفاعل هنا (الرفع غير المطلق)[٥].

---

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) ينظر : اللغة معناها ومبناها : ٣٢ .

(٣) ينظر : مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي (بحث) : ٤٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه :٥٩.

(٥) ينظر : مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي : ٥٩ ، ٦٠ .

على انه ينبغي أن نشير إلى أن الفعل في النمط التركيبي من نحو : (قام زيد) أطلق عليه اسم (عنصر فارغ) ، أي انه لا يقبل تقدير ضمير مستتر ، وذلك لوجود الاسم الظاهر[١].

والى جانب ذلك فأن الفعل يشكل مع الفاعل في مثل هذه الأنماط من الجمل تركيباً إسنادياً غير اندماجي ، لكنه يرتبط به وظيفياً[٢].

وتتمثل العناصر الفارغة في عنصرين : أولهما الأثر الذي يتركه نقل مركب اسمي كالمفعول ، إلى مكان في صدر الجملة ، نحو : (زيد ضربته) ، والثاني : ضم ، وهو الضمير الذي لا يظهر في التمثيل الصوتي ، مثل : (أخوك صابر) ، ففي (صابر) ضمير مقدر (هو) غير بارز ، فهذا الضمير فارغ تقتضيه البنية الوظيفية ، لا البنية التركيبية ، ولا تأويل له على المستوى الصوتي[٣].

أما النمط الثاني الذي يتقدم فيه الاسم على الفعل ، من نحو : (زيد قام) ، فالفاعل هنا احتل وظيفة (مبتدأ) ، لأنه يصلح أن يكون منطلقاً (موضوعاً) للكلام عنه ، وان رفع (المبتدأ) غير مقيد بوجود الفعل بعده ، ولذلك أطلق عليها اسم (حالة الرفع المطلق) ، كما أن الاسم هنا مستقل صرفياً ووظيفياً عن الفعل بعده ، وان المبتدأ هو الذي يؤثر في الفعل (المسند) من حيث لزوم المطابقة معه في الإفراد والتثنية والجمع ، نحو :(الولد نام) ، و(الولدان ناما) ، و(الأولاد ناموا)[٤].

وهناك مسألة مهمة مؤداها أن الفعل في مثل (زيد قام) يستلزم تقدير ضمير مستتر يشير إلى الفاعل ، وعلى الرغم من أن الفعل مستقل صرفياً عن السياق الكلامي ، إلا انه يشكل مع الضمير المستتر فيه ما يسمى (الكلمة . الجملة)[٥].

وهنا لابد من أن نشير إلى أن رفع المبتدأ في جملة (زيد قام) غير مقيد بالفعل ، وان مجيئه معرى من العوامل ، فالمبتدأ يأخذ حالته الإعرابية (الرفع) بسبب من وظيفته التداولية

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٦٠.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٠.

(٣) ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية دلالية : ٢ : ١٧١ .

(٤) ينظر : مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي : ٦٠ .

(٥) ينظر : مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي : ٦٠ ،٦١ .

، أي أن الاسم الذي يشغل هذه الوظيفة الخارجية تداولياً يستمد حالته الإعرابية المذكورة من الوظيفة نفسها.

وفي ضوء هذه المبادئ تقسم الجملة إلى ثمانية أنماط : وهي :

١. مسند ، ومسند إليه ، ويتألف هذا النمط من كلمة واحدة ، أي الكلمة الجملة ، نحو : كتب ، أي : كتب هو.
٢. مسند ومسند إليه ، ويتألف من كلمتين متصلتين صرفياً ، وأولاهما فعل والثانية ضمير متصل فاعل ، نحو : (كتبت) ، ويلحظ أن التركيب هنا تركيب إسنادي اندماجي.
٣. مسند ، مسند إليه ، كلمتان منفصلتان صرفياً تشكلان تركيباً إسنادياً غير اندماجي، نحو : كتب الطالب ، كتب طالب.
٤. مسند إليه أول ، مسند (مسند إليه ثانٍ) ، نحو : الطالب كتب ، أي : الطالب كتب هو ، وهو كما يلاحظ ، تركيب إسنادي خبر ضمير يعود إلى المسند إليه .
٥. مسند إليه أول ، وذلك نحو ، الطلاب كتبوا ، أنا كتبت ، وهو تركيب إسنادي يشكل الخبر فيه تركيباً إسنادياً اندماجياً.
٦. مسند إليه أول ، مسند ، مسند إليه ثانٍ ، نحو : الطالب كتب زميله ، وهو ، كما يلاحظ ، تركيب إسنادي ، وخبره تركيب إسنادي غير اندماجي.
٧. مسند إليه ، مسند ، نحو : أبوه مريض (والمبتدأ هنا اندماجي غير إسنادي) ، ونحو : أبو زيد مريض. (والمبتدأ تركيب غير إسنادي غير اندماجي).
٨. مسند إليه أول ، (مسند إليه ثان ، مسند) ، نحو : زيد أبوه مريض ، وهو يتألف من مبتدأ يشكل تركيباً اندماجياً غير إسنادي ، وخبر مؤلف من تركيب اندماجي غير إسنادي[١].

(١) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي : ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣.

ومن خلال هذه المنطلقات الوظيفية ، دعا بعض النحاة المحدثين إلى تبسيط نحو العربية ، وذلك بالتأكيد على الوظيفة الأساسية للغة ، تلك الوظيفة التي تتمثل في كونها وسيلة للاتصال بين الناس[١].

وهذه دعوة إلى توحيد (علم قواعد اللغة العربية) على أساس بنيوي وظيفي انطلاقاً من دراسة الجملة على أساس بنيتها النحوية (الساكنة)، وبنيتها الإخبارية (الديناميكية)، وان يوحد علما (النحو) و(المعاني) ، وعدم الفصل بين دراسة أصوات اللغة وقواعد الصرف ، كما يستلزم في الوقت نفسه عدم الفصل بين قواعد النحو وعلم المعاني ، أي أن يدرس (النحو) من خلال درس (اللغة) بوصفها نظاماً من مستويات مختلفة تأتلف في تحقيق وظيفة اللغة الأساسية التي تتمثل في التواصل[٢].

ومن الباحثين المحدثين من يهدف إلى وصف اللغة العربية معجمياً وتركيباً وصرفاً ودلالة وتداولاً في إطار النحو الوظيفي ، ويتم اشتقاق الجملة على وفق هذا النموذج ، بوساطة بنيات ثلاث ، هي : (البنية الحملية) ، و(البنية الوظيفية) ، و(البنية المكونية).

وتتكون البنية الحملية من الأساس الذي يأتلف من المعجم ، وقواعد تكوين المحمولات، ويتكون المعجم من أُطر حملية (أصول) كالفعل ، وأُطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين أطر حملية نووية ، أي أطر لا تشتمل إلا على (الحدود ، الموضوعات) ، وباستخدام قواعد توسيع الأطر الحملية ينتج ما يطلق عليه (الحدود ، اللواحق) ، بعد ذلك يجري تطبيق قواعد إدماج الحدود ليتم بذلك تكوين البنية الحملية[٣].

وتصنف المحمولات في الجملة على النحو الآتي :

(شرب) ، على سبيل المثال ، (فَعِلَ) (حي) (مُنفِّذ) (سائل) (مُتَقبِّل) (زمان) ؛ وهذا يعطي إطاراً محمولياً.

وقد يجري توسيعه فيصبح على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها (بحث) : ٢٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠ .

(٣) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ١٤ ، ١٥ .

شربِ زيد شاياً اليوم (في المقهى) .

(توسيع المكان) .

ومن ثم يرافق المحمول (شرب) المحور (الفاعل ، المفعول) ولكل وظيفة دلالية[١].

ويدل الإطار المحمولي على وفق هذا التصور ، على واقعة يقوم كل عنصر في بنيتها بدور معين ، وقد تكون الوقائع :

١. إعمالاً ، نحو : شرب زيد لبناً.

٢. إحداثاً ، نحو : فتحت الريح النافذة.

٣. أوضاعاً ، نحو : زيد جالس فوق الأريكة.

٤. حالات : نحو : زيد فَرِح[٢].

أما ما يرافق المحمول من محلات لحدوده فتفرضها قيود الانتقاء التي يوفرها هذا المنحى وتفرضها طبيعة المحمول[٣].

ويمكن أن نحلل المحمول (شرب) ، فنقول : فعل

حي

(مُنفِّذ)

(مُتَقبِّل)

أي أن الفعل (شرب) يؤديه كائن حي يقوم بوظيفة المنفذ ، ولا بُد من مفعول (سائل) يقوم بوظيفة (المتقبل) ، كما أن تحليل المحمول (فرح) في عبارة (زيد فرح) ، يمكن القول : إن فرح فعل (صفة) ، وكائن حي قام بوظيفة المنفذ (زيد) ، وهذا الفعل يوصف به كائن حي يقوم بوظيفة الموصوف.

ومن هنا ينبغي أن نركز على أن البنية الحملية تعدّ مدخلاً للبنية الوظيفية ، وأن أول ما يتم إسناده هو الوظائف التركيبية ، التي تنحصر في وظيفتي (الفاعل) و(المفعول) ، والفاعل يستلزم أن يحمل وظيفة المحور[١].

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١٠ .

ويأتي من بعد الإسناد المذكور ، إسناد الوظائف التداولية ، ومنها ثلاث وظائف خارجية ، هي :

١. المبتدأ : ويؤدي وظيفة خارجية ، أي انه لا يدخل ضمن نطاق (الحمل) ، فحين نقول : (زيد ، أبوه مريض) ، فان (زيداً) لا يدخل ضمن نطاق الحمل[٢].

ولكن ما يؤخذ على هذا التوجه ، أن هناك عبارات في النحو العربي ، نحو(الطالب مجتهد) ، فهل يعني أن (الطالب) يقع خارج الحمل ؟ وحتى لو قدر ضمير في مجتهد (هو) ، فأن ذلك لا يقف شاهداً على أن (مجتهد هو) يشكل حملاً يقع (الطالب) خارج نطاقه.

٢. الذيل : وهو يحمل معلومة توضح عنصراً داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها[٣] ، وقد يكون (الذيل) للتوضيح ، نحو : (أخوه حاضر ، زيد) ، و(قاما الزيدان) ، أو قد يكون ذيل تعديل ، نحو : (أفرحني زيد ، نجاحُه) ، و(قرأت القصة ، نصفها)، أو ذيل تصحيح ، نحو : (قابلت اليوم زيداً ، بل خالداً) ، و(علَّمني محمدٌ بل علي).

ووظيفة (الذيل) وظيفة خارجية ، فهي تشبه (البدل) و(المبتدأ المؤخر) أو البنيات الاضرابية في النحو العربي التقليدي. وإذا كان (الذيل) يحمل وظيفة تداولية كالمبتدأ المؤخر ، فانه يأخذ الحالة الإعرابية (الرفع) بمقتضى هذه الوظيفة ، أما إذا كان ذا وظيفة دلالية أو تركيبية كذيل التعديل والتصحيح ، فانه يأخذ حالته الإعرابية على وفق مبدأ (الإتباع)[٤].

٣. المنادى : وهو((وظيفة تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين)) ، نحو : (يا علي ، صديقك قادم) ، فقد اعتدوا جملة المنادى (يا عليُّ) وظيفة خارجية ، أي واقعة خارج نطاق الحمل (صديقك قادم) ، ويلحظ أن هذه الوظيفة ، والوظائف التداولية الأخرى ذات علاقة ترابطية بالمقام[٥].

---

(١) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ١٥ ، ١٦.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧.

(٤) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٥) المصدر نفسه : ١٦١ .

ولعل ما تحسن الإشارة إليه أن (النداء) ينتظم ثلاث وظائف ، هي : (المنادى) و(المندوب) و(المستغاث) ، وان النحو يرقى إلى الكفاية النمطية ، كلما قلت أنماط الوظائف الفرعية التي تشكل في محصلتها وظيفة رئيسة كالنداء[١].

أما حالة المنادى الإعرابية (النصب) ، فيأخذها من كونه يحمل وظيفة تداولية ولا يحمل وظيفة تركيبية أو دلالية ، وهما وظيفتان لا يحملهما إلا المكون الذي يكون موضوعاً من موضوعات محمول الجملة.

أما الوظائف الداخلية فتحصر في وظيفتين ، إحداهما : (البؤرة) : و((تسند وظيفتها إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكبر بروزاً في الجملة))[٢].

ويلحظ أن هناك نوعين من البؤرة :

١. بؤرة المقابلة : وهي الوظيفة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ذكرها ، وقد تكون مسندة إلى الحمل كله ، أو إلى أحد مكوناته ، ويتم ذلك بوساطة (الهمزة) ، نحو : (أقام زيدٌ ؟) أم لا (الإسناد إلى الجملة) ، (أغداً ألقاك؟) أم بعد غد (الإسناد إلى احد مكونات الجملة)[٣]. ومن المتعارف أن النحاة القدامى قد أشاروا إلى ذلك حين ميزوا استعمال الهمزة لطلب التصور واستعمالها لطلب التصديق ، لان الأصل فيها أن يطلب بها التصديق أو التصور ، وهي بهذا إنمازت عن أدوات الاستفهام الأخرى ، نحو : (أزيد قائم أم خالد ؟) إذا أريد بها (التصور) ، ولطلب التصديق ، نحو : (أزيدٌ حاضر؟)[٤]. ولذلك عدها النحاة أم باب الاستفهام[٥]

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٨ .

(٣) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٣٣ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ١ : ٢١ .

الاستفهام[١] ، ((لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره))[٢].

٢. بؤرة الجديد : وهي البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تكون قاسماً إخبارياً مشتركاً بين المتكلم والمخاطب) وتسند هذه الوظيفة إلى احد مكونات الجملة ، مثل قولنا : (عاد زيد من السفر البارحة (لا اليوم) . و(حدثني زيد البارحة عن مقالته لا كتابه) ؛ وقد تتحقق هذه الوظيفة بإسنادها إلى احد أسماء الاستفهام نحو :

مَنْ زارك البارحة ؟

ماذا شرب زيد ؟

متى عدت من السفر ؟

وقد تسند هذه الوظيفة إلى الجملة برمتها ، نحو : (هل قدم القوم ؟) ومن المتعارف أن (هل) تدخل على (بؤرة الجديد) المسندة إلى الجملة وحسب[٣].

المحور : وهو وظيفة داخلية تسند إلى المحدث عنه داخل الحمل ، مثل قولنا : (متى عاد زيد ؟) و(من قابل زيداً) فزيد ، في الجملتين يحتل وظيفة محور ، لكن البؤرة هنا تكمن في المكون الذي يمثل محط استفهام المتكلم ، ويشير إليها في السؤالين السابقين المكونان (متى) ، و(من) ، وان وظيفة المحور قد تسند إلى أي من عناصر الجملة يكون موضع الحديث على ألاّ يحمل أية وظيفة تداولية أخرى[٤].

ومن الأمثلة على ذلك : رجع البارحة زيد ، اللحم. الرطل بعشرين درهماً. في الدار رجل. الضيوف حضروا (الواو). (زيداً قابلته) [٥].

أما الوظائف الدلالية فقد حصرت في الوظائف الآتية : (المنفِّذ) ، و(المتقبل) ، و(المستقبل) ، والأداة ، والزمان ، والمكان.

---

(١) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٩٧ .

(٢) الكتاب : ١ : ٩٩ .

(٣) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٢٨ – ٣٤ .

(٤) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٦٩ ، ٧٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ ، ٦٨ .

وقد أطلق على قواعد إسناد الوظائف : التركيبية والتداولية (البنية الوظيفية) ، والبنية الوظيفية تتحول باستخدام قواعد التعبير إلى بنية أخرى أطلق عليها (البنية المكونية) ، وذلك يعني إن البنية الوظيفية تشكل مُدخلاً للبنية المكونية[١].

على أن ما تجب ملاحظته أن النحو الوظيفي ، محكوم بالثنائية المعروفة : (قدرة) ، و(إنجاز) إلا أن القدرة هنا تعني معرفة المتكلم والمخاطب (القواعد التداولية) ، إلى جانب القواعد الأخرى ، التي تهيئ فرص إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة[٢].

وتُصنف القوة الإنجازية للمتكلم في صنفين هما :

القوة الإنجازية الحرفية : وفيها يحمل اللفظ على ظاهر معناه ، كقولنا : (قابلْ زيداً غداً) ، و(أعدك أنني سأقابل زيداً غداً) ، و(هل قابل زيدٌ خالداً؟) ، فهذه جمل إنجازية تحمل معاني الأمر والوعد والاستفهام.

القوة الإنجازية المستلزمة : وتتمثل في المعنى الجديد الذي تستلزمه الجملة في مقام معين ، نحو : هل تستطيع ان تعينني على حل المشكلة؟ (الالتماس) ، وقولنا : أزيداً تضرب؟ (الانكار).[٣]

ويمكن معالجة موضوعي (الاستفهام) و(العطف) في ضوء ظاهرة القوة الإنجازية ، وعليه ينبغي توضيح العلاقات التي تربط بين هذين الموضوعين وتلك القوة .

ويتناول بعض الباحثين المحدثين ظاهرة الاستفهام في اللغة العربية في ضوء ظاهرة (التبئير) ؛ فالاستفهام من منظور (النحو الوظيفي) يؤدي وظيفة تداولية ، وهي وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزاً . وهي بؤرة المعلومة الجديدة التي يجهلها المتكلم . ففي نحو : (من تغيب اليوم ؟) يشكل المكون (من) بؤرة جديدة .

وتتحول هذه البؤرة إلى ما يسمى (بؤرة المقابلة) ، وذلك إذا كانت أداة الاستفهام (الهمزة) أو هل ، ففي نحو : أزيداً قابلت اليوم (أم عمراً)؟ ، فان (زيداً) يشكل بؤرة ما ، و(عمراً) ،

---

(١) ينظر : المصدر نفسه: ١٨ ، ١٩، ومن البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية :٦.

(٢) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٠ وما بعدها.

يشكل بؤرة أخرى ، فلا بد في الاستفهام (بالهمزة) ، و(هل) أن تعقد في ذهن السائل مقابلة بين مكونين يشك في أن احدهما هو المكون الأساس[١].

وكما صُنِّفت البؤرة في وظيفة الاستفهام التداولية إلى بؤرة جديدة وأخرى مقابلة ، فقد صُنِّف مجال عمل الاستفهام إلى استفهام (الحمل) واستفهام (المكون) ، ففي نحو :

هل كتب خالد المقال ؟ تسلط الاستفهام على الحمل ، وفي نحو :

ماذا شرب زيد ؟ تسلط الاستفهام على المكون الحملي (فاعل أو مفعول به) ، وهو هنا المفعول ، لان التقدير :

شرب زيد ماذا؟[٢].

ف فا مف

أما موضوع العطف في ضوء القوة الإنجازية ، فيشير النحاة المحدثون إلى قيود تعاطف الجمل الاستفهامية والخبرية ، ومن هذه القيود قيد (تعاطف القوى الإنجازية) ، هذا القيد الذي ينتظم المعايير الآتية :

١. إن حمول الجملة المتعاطفة لها نفس القوة الإنجازية الحرفية .
٢. إن عطف جملة خبرية على خبرية أو استفهامية على استفهامية سائغ ، في حين أن عطف جملة استفهامية على خبرية أو العكس ممتنع ، نحو : هل ستذهب إلى بغداد ؟ وهل ستزور أصدقاءك هناك؟ نجح أخو خالد ورسبت أخت هند ، ذهب خالد إلى بغداد ، وهل زار أصدقاءه هناك؟ هل نجح اخو خالد؟ ورسبت أخت هند[٣].

ويتضح من ذلك ان القوة الإنجازية المستلزمة تؤثر في تسويغ العطف وعدمه على النحو الآتي :

١. إنها تجيز عطف حمل إخباري على استفهامي إذا كانت القوة الاستفهامية المستلزمة إخباراً ، نحو : (ألم أعطك داري ووهبتك مالي؟) .

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه: ١٣٠ ، ١٣٧ ، وقضايا المنهج في اللغة والأدب : ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ١٦٠ ، وقضايا المنهج في اللغة والأدب : ٣٢ ، ٣٣.

٢. إنها تمنع عطف حمل استفهامي على آخر إذا كان احدهما يستلزم إنكاراً أو نفياً ، نحو : (كيف استقبلت أخاك وكيف تناوئه ؟) ، و(أين الفضيلة ؟! وأين كتابك؟)[١].

ومن بين الظاهرات النحوية التي تناولها النحاة المحدثون (ظاهرة الفاعل)، وهنا لابُدَّ من تناول هذه الظاهرة من خلال تضافر الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في تحقيق الهدف التواصلي لوظيفية (الفاعل) ، وينبغي تحديد وظيفته في إطار النحو الوظيفي ، لكونه مكوناً من مكونات الجملة العربية يؤدي وظيفة (دور المنفذ) ، ووظيفة تركيبية (فاعل) ، ووظيفية تداولية (محور أو بؤرة) ، وهو حد ، موضوع ، أي أنّه يؤدي دوراً أساسياً في الواقعة التي يشير إليها المحمول ، في حين تؤثر الحدود اللواحق في تخصيص ظروف الواقعة كالمكان والزمان وغيرهما ، نحو : شرب زيدٌ الشاي في المقهى صباحاً.

وشرب (محمول) ، وزيد (منفد) ، وهو فاعل (محور) ، والشاي (متقبل) ، وهو مفعول به (بؤرة) ، وهذه تمثل حدود موضوعات باستثناء (شرب).

أما في المقهى فهو(مكان) ، وصباحاً (زمان) ، وهي حدود لواحق[٢].

ومن المتعارف أن الفاعل لا يمكن حذفه بوصفه عمدة ، وهو ما أكده النحويون القدماء ((ولا بد لكل فعل من فاعل ، لأنه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه ؛ كالابتداء والخبر))[٣].

وقد أكد ابن يعيش هذه المسألة ، إذ قال (إذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل ، وذلك من قبل ان الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة ، فإذا حذف فاعله من اللفظ ، استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل ؛ فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع)[٤] من هذه

---

(١) ينظر : قضايا المنهج في اللغة والأدب : ٣٣ .

(٢) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) المقتضب : ٤ : ٣٦١ .

(٤) شرح المفصل : ٣ : ٣٢١، ٣٢٢. وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل ، مثل المبتدأ والخبر. ورجح ذلك السهيلي في أماليه :٨٨ ، وابن مضاء في كتابه الرد على النحاة :٩٢. ويذكر السيوطي من صور حذفه : انه يحذف مع رافعه ، نحو : زيداً ، لمن قال : من أكرم؟ وتقدير الجواب (هو) : أكرم زيداً. وحذف فاعل المصدر في قوله تعالى : (أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيماً) البلد :١٤، ١٥، ومنها ما أورده ابن هشام في : (شرح شذور الذهب : ١٩٠ وما بعدها).

الأسباب برزت أهمية الفاعل ووظيفته ، على أنه ينبغي ألا يرسل القول أبداً في مسألة حذفه ، إذ ان هناك حالات يحذف فيها ، كما أشارة إلى ذلك ابن يعيش.

ونظراً للأهمية التي يتصف بها ، فمن المعلوم أن اللغة العربية لا يمكن ان تستغني عن وظيفته ، لأن وظيفة الفاعل تستند إلى المكون الحامل للدور الدلالي (المنفذ) ، وأن من خصائص الفاعل انه يمكن إسناده إلى حد آخر غير الحد الحامل لوظيفة (المنفذ) ، وأن صيغة المبني للمجهول تتوافر فضلاً عن صيغته ، ولعل صيغة المبني للمجهول تقوم مقام الفاعل ، نحو : أُكْرِم عليٌّ (حد مستقبل) ، مُنِحَ الفائزُ جائزة (حد متقبل) ، صِيم يومُ الجمعة (زمان) ، جُلس في الدار (مكان) ، صُبِرَ صبرٌ جميل (حدث)[١].

ويبدو أن الوظائف الدلالية التي تسند إلى المكون الفاعل هي نفسها الوظائف التي تسند إلى المكون (المفعول) ، باستثناء وظيفة (المنفذ) التي يتفرد بها الفاعل[٢].

ومن خصائص وظيفة الفاعل أنها تحدد الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المسندة إليه، وهي (الرفع) ، كما أنها تحدد موقع هذا المكون ، وهو المكون الذي يلي الفعل[٣].

وبهذا العمل ، تسهم وظيفة الفاعل ، إلى جانب وظيفة المفعول ، في ربط البنية الحملية بالبنية المكونية [٤] .

ومن خصائصه – أيضاً – انه لا يتقدم على فعله ، وإذا ما تقدم فانه يصبح (مبتدأ)، كما في قولنا : (العاملات حضرْنَ) ؛ فالجملة تتكون من مبتدأ (العاملات) وعمل ينتظم فعلاً ولاصقة فاعلاً[٥].

أما في إطار موقعه الفاعل فانه مكون أساس في البنية الحملية الأساسية (ف فا مف) ، وان موقعه يأتي في مقدمة سلمية الأدوار الدلالية للحدود ، الموضوعات ، كما يمكن الاستفادة من هذه السلمية : ان المنفذ له الأولوية في احتلال وظيفة الفاعل يعززه في ذلك

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٣٧ .

(٢) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٣٧ .

(٣) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٦٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨ .

سمات أخرى هي (الرتبة) و(القوة)[١] ، أما من حيث الرتبة فأن المنفذ أعلى وظيفياً من غيره فيمنح تلك الأولوية ، وأما القوة فهي مصدر التنفيذ ؛ ولعله اختص بالرفع لقوته[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعايير التي تحكم احتلال المكونات ذات الأدوار الدلالية وظيفة (فاعل) تكمن في (الأسبقية) ، فجملة : (أعطى خالد زيداً الكتابَ) تعد أصلاً ؛ ومن الجمل التي يمكن أن تتفرع عنها :

(أُعطِيَ زيدٌ الكتابَ) .

(أُعْطِي الكتابُ زيداً) .

فالجمل الأولى أفصح من الثانية ، لان لزيد أسبقية ، فهو أحق في احتلال وظيفة الفاعل[٣].

إن المكونات التي تحمل الأدوار الدلالية : (المستقبل) و(المتقبل) تقدم لاحتلال وظيفة الفاعل على العناصر التي تحمل الأدوار الأخرى (كالمصدر والزمان والمكان) ؛ فالجملة : (ضُرب زيد ضرباً شديداً في الدار يوم الجمعة) ، صحيحة ، في حين أن الجمل : (ضرب ضربٌ شديدٌ زيداً في الدار يوم الجمعة) ، وضرب يوم الجمعة ضرباً شديداً زيداً في الدار ، وضرب في الدار زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة جمل غير صحيحة ؛ لان (زيداً) الذي يحمل وظيفة (مستقبل ، متقبل) أولى باحتلال الوظيفة من المكون الذي يحمل الدور الدلالي (المصدر) أو(الزمان) أو(المكان)[٤].

وانه لا توجد سلمية إجبارية لحاملات الأدوار الدلالية الأخرى كالمكان والزمان والمصدر ، فيمكن ان يقال : (سير يوم الجمعة سيراً حثيثاً) ، و(سير سيرٌ حثيثٌ يوم الجمعة) ، و(سهر في الدار سهرة ممتعة) ، و(سهرت سهرةٌ ممتعة في الدار)[٥].

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٣٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١ : ١٤٥ . ويعود السبب في ذلك ان المستقبل (زيد) أعلى في سلم الوظيفية من الكتاب (المتقبل) : ينظر في ذلك : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي :٤٠ ، ٤١.

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي :٤١.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤١.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤١.

ويلحظ أن هذه الأمثلة تخلو من مفعول به ، ومعروف ان النحاة القدامى قد أجازوا إقامة المصدر أو ظرف الزمان أو المكان ، أو المجرور مقام الفاعل ، كما في قوله تعالى : (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)(الحاقة :١٣) ، وقولهم : جلس أمامك (ظرف مكان) ، وقولهم : صيم رمضان : (ظرف زمان) ، وقوله تعالى : ((وإن تعدلْ كلّ عدلٍ لا يؤخذ منها))(الأنعام ٧٠) (مجرور)(١).

وأن المكونات التي تحمل الوظائف : المستفيد ، المفعول لأجله ، الحال ، المفعول معه ، لا تحتل وظيفة الفاعل ، وعليه فانه لا يقال :

اشْتُرِيَ (لزيد) حقيبةً ؛ لان زيداً مستفيد(٢).

وُقِف احترامٌ للمعلم ؛ لان مفعول لأجله.

جيء راكبٌ على الحصان ؛ لأنه حال.

سِيْرَ والشاطِيءَ ؛ لأنّه مفعول معه(٣).

أما علاقة الوظيفية التركيبية (فاعل) بالوظيفة التداولية (محور) ، فالمحور وظيفة تسند إلى الحد الدال على ما يشكل محور الحديث في الحمل بالنسبة لمقام معين . وغالباً ما تسند وظيفة المحور إلى الحد موضوع الحديث أو ذي الأهمية ، أو الذي يشكل (مركزاً) في السؤال ، نحو :

متى سافر زيد ؟ سافر زيد صباحاً ؛ فزيد هنا فاعل محور(٤) ، إذ انه يحمل ثلاث وظائف في آن معاً : وظيفة تركيبية لكونه فاعلاً ، ووظيفة دلالية لكونه (منفذاً) ، ووظيفة تداولية (مقامية) لكونه موضع الاهتمام ومحط الحديث ، أي (محوراً) ، وأن الوظائف التداولية الداخلية ، كالمحور ، والبؤرة لا تحدد الحالات الإعرابية ، وأن المكونات التي لها وظائف تركيبية ودلالية معاً تتحدد حالاتها الإعرابية بالوظائف التركيبية كالفاعل(٥).

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٩٠.١٩٢.

(٢) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٤٠ .

(٣) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٣١. والمعروف ان واو المعية تستلزم ان ينصب العامل على ما قبلها وما بعدها في آن معاً. ينظر في ذلك : شرح شذور الذهب : ٢٦٨.

(٤) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧٥ ، ٧٦ .

وانطلاقاً من هذه المحدودات فان وظيفة الفاعل تأخذ الحالة الإعرابية (الرفع) أياً كانت وظيفة الفاعل الدلالية أو التداولية .

ومن هنا فأن النحو العربي كان أوضح في تحديد الحالات الإعرابية ، فالفاعل لكونه فاعلاً إذا قام بالحدث ، أي إذا كان منفذاً (وظيفة دلالية) ، وهذا يمنحه الرفع، وبذلك تسهم الوظيفتان التركيبية والدلالية في منحه هذه الحالة الإعرابية ، أما النحو الوظيفي فقد ابتدع للفاعل ، إلى جانب وظيفته التركيبية ، وظيفتين أخريين ، وهما الدلالية والتداولية ، دون أن تكون لهما أهمية في تحديد إعرابه(١).

وهناك بعد آخر ، وهو إسناد وظيفة (الفاعل) بحسب المنظور الأهم رئيسياً كان أو ثانوياً ، فحين نقول : أكرم محمد فاطمة ، يكون المنظور الرئيس في الجملة (محمد).

وأما إذا قلنا : أُكْرِمَتْ فاطمة . يكون المنظور الرئيسي في الجملة (فاطمة) .

ومن هذا المنطلق امتازت وظيفة الفاعل من وظيفة المفعول به ، بأنّ وظيفة الفاعل مسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة ، في حين أن وظيفة المفعول تكون مسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة ، وهذا يستلزم أن تكون الأسبقية في سلمية الموقعية الخاصة بمكونات الجملة للفاعل على المفعول(٢).

ويبدو من ذلك أن وظيفة (نائب الفاعل) تساوي وظيفة (الفاعل) إذ يطلق على نائب الفاعل (الوظيفة الفاعل في التراكيب المبنية للمجهول)(٣).

لكن الأدق في هذا الأمر أن الإسناد هنا على جهة الوقوع عليه ، لا على جهة القيام بالعمل ، نحو : (علم زيد) ، و(مات بكر)(٤). فالاكرام في جملة (أكرمت فاطمة) ، مسند إلى فاطمة على سبيل إزجائه إليها لا على وقوعه منها.

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٤٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه :٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦١.

(٣) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٣١.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ١٨٩.

ولا يعني أحتلال الفاعل رأس سلمية الوظائف ان هذه الموقعة ثابتة على نسق واحد لا تزول عنه ، بل أن الأصح أن لها بضعة احتمالات موقعية بين عناصر الجملة الأساسية يمكن توضيحها فيما يأتي :

ف فا مف ، كما في جملة : كتب محمدٌ الدرسَ.

فا ف مف ، كما في جملة : محمدٌ كتب الدرس.

ف مف فا ، كما في جملة : كتب الدرسَ محمدٌ.

مف ف فا ، نحو : الدرسَ كتب محمدٌ.

ومن هنا فأن رتبة الفاعل بالنسبة إلى الفعل والمفعول تحددها ثلاثة أمور : (الوظيفة التركيبية) ، (الوظيفية التداولية) ، (التعقيد المقولي للمكونات ؛ أي حجم المكونات)[١].

وفي هذا المجال يمكن التمييز بين مواقع (الفاعل) في أنماط جملية ثلاثة : الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية ، والجملة الرابطية ، ففي نمط (الجملة الفعلية) ان الفاعل يتأخر عن الفعل ويليه مباشرة[٢]، وقد يتوسط بينهما مكون آخر إذا اتسم الفاعل بالتعقيد المقولي، نحو : (بلغ خالداً أن زيداً نجح في الامتحان) ، فالفاعل هنا عنصر مركب (المصدر المؤول من أن ومعمولها) ، تقديره : (نجاح) ، وعليه فان جملة (بلغ خالداً أن زيداً نجح في الامتحان) تعد أفصح من جملة : (بلغ أن زيداً نجح في الامتحان خالداً)[٣].

وقد يتوسط المفعول أو غيره من المكونات بين الفعل والفاعل إذا احتل كل منها وظيفة المحور ، نحو قولنا :

من قابل زيداً ؟ (زيد) هو المحور .

قابل زيداً خالدٌ .

من تغيب اليوم ؟ (اليوم) هو المحور .

تغيب اليوم خالد .

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٤٧ .

(٢) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٢٨.

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٤٩.

من سافر إلى القاهرة ؟ (إلى القاهرة) هو المحور .

سافر إلى القاهرة خالد[١].

ومن المعروف أن النحويين القدماء يجوزون أن يتوسط مكون بين الفعل والفاعل[٢] ، وقد يأتي هذا المكون مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، كما في الأمثلة السابقة ، لكن جواز وقوع هذه المكونات اتخذ مسوغاً له هنا من أن كلاً منها يشكل محوراً ، أي انه أسندت إليه وظيفة جديدة جعلته موضع الحديث والاهتمام ، فشكل بذلك مركزاً[٣]. وبذلك يكون توسط هذه المكونات لمسوغ وظيفي . وقد أطلق على عملية انزلاق المفعول بين الفعل والفاعل مصطلح (الخفق) ، كما أشير إليه في هذا البحث .

ومن المسائل المهمة على هذا الصعيد أن التراكيب التي يتوسط فيها المفعول بين الفعل والفاعل وتلك التي يلي فيها الفاعل الفعل تأتلف من حيث البنية الحملية (الدلالية) والبنية الوظيفية ، في حين تختلف من حيث البنية التداولية ؛ فالمفعول المتوسط بين الفعل والفاعل يُعد محوراً ، في حين انّه يحمل وظيفة (بؤرة الجديد) ، أو يكون بلا وظيفة تداولية ، عندما يلي الفاعل[٤].

وظاهرة تقدم المفعول أو غيره الفعل والفاعل إذا احتل وظيفة تداولية (البؤرة) ، وهي وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية في الجملة ، ومن الأمثلة على ذلك :

زيداً قابلت ، واليوم عاد خالد من السفر ، وفي الدار تركت حقيبتي[٥].

أما بصدد موقع الفاعل نفسه في البؤرة ، فيرى النحويون الوظيفيون ان ذلك يخرج الجملة من إطار الجملة الأصل إلى موقع خارجي (ذيل أمامي) ، نحو :

علي كتب مقالة في الصحيفة صباح اليوم.

علي : ذيل (مبتدأ) .

كتب : (ف ، فا) .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه :٤٩.

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١ : ٥١٥ وما بعدها.

(٣) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٧٤ ، ٧٥.

(٤) ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية : ٨٠.

(٥) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٥٠.

مقالة : (مف) .

في الصحيفة : (مكان) .

صباح : (زمان) .

إذ الأصل (كتب علي مقالة في الصحيفة صباح اليوم) ، وان موقع (الفاعل) في الذيل الأمامي (بعد أن كان داخل الحمل) ، يؤثر في وظيفته التركيبية[١].

ويرى النحاة المحدثون – أيضاً – أن الفاعل يصبح (مبتدأ) حين يتقدم على الفعل ، وبذلك يحمل وظيفة خارجية ، إذ المعروف في النحو الوظيفي أن ما يحكم تصنيف المكونات إلى وظائف داخلية وخارجية هو انتماؤها إلى الحمل أو عدمه[٢].

ويلحظ أن الكوفيين يجيزون تقدم الفاعل على الفعل غير أنهم يعتدونه فاعلاً ، وليس (مبتدأ) ، ومن هنا فالوظيفيون يسوقون مسائل مهمة تتعلق بالمبتدأ ، وهي كالآتي:

١. لا يدخل المبتدأ في حيز القوة الإنجازية للجملة التي لا تنصب إلا على الحمل ، ويتجلى هذا في بعض أنماط الاستفهام ، نحو : (أزيد عاد أم لم يعد ؟) فالسؤال لم يمس زيداً.

٢. قد يتقدم الذيل (المبتدأ) على الأدوات الصدور ، كالاستفهام ، نحو : زيد ، هل عاد ؟ أعاد أم لم يعد ، وقد يتقدم على الشرط ، نحو : زيد ، إن عاد أكرمته .

٣. وقد يتقدم على المبتدأ الذي كان فاعلاً ذيل آخر كالمنادى ، نحو : يا علي ، زيد عاد.

٤. ولا يتقدم على المبتدأ الذي كان في الأصل فاعلاً عنصر أصل من مكونات الجملة الحملية ، فلا نقول : زيداً خالد قابل.

٥. إن اللواصق في نحو : الرجال سافروا ، والرجلان سافرا ، والطالبات خرجنَ ، تحتل وظيفة الفاعل[٣].

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٥٠.

(٢) ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٧٥.

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٥٠-٥٣.

أما موقع الفاعل في الجمل الاسمية فأن الفاعل يرد متقدماً على محموله إلا إذا كان المحمول محوراً أو بؤرة ، فيحتل بسبب من ذلك ، واحداً من المواقع المخصصة للمكونات التي تحمل هاتين الوظيفتين ، ومن ثم فان ذلك يؤدي إلى مجيئه متأخراً عن المحمول الخاص به ، نحو : (زيدٌ قائم) ، و(زيد في الدار) ، و(السفر صباحاً) ، فالأسماء (زيد) ، و(السفر) يحتل كل منها وظيفة فاعل ، لان كلاً منها مكون داخلي ، يدخل في القوة الإنجازية ، ولا يتقدم على ماله الصدارة من شرط أو استفهام ، فنقول : (أزيد في الدار أم خالد ؟) ولا يصح أن نقول : (زيد أفي الدار ؟)[١].

ومن الأدلة على كونه وظيفة داخلية انه يمكن أن تتقدم عليه مكونات أخرى ، نحو : (صباحاً زيد مسافر) ، (زيداً خالد ضارب)[٢].

ويمكن أن يمثل لمجيء (الفاعل) متأخراً عن محمولة بالأمثلة الآتية :-

في الصف طالب .

أقائم زيد (أم قاعد) .

قائم زيد (لا قاعد)[٣].

ويرى النحاة القدامى أن الفاعل في البنيات من نحو : (زيد حاضر) مستتر في بنية الجملة ولا ينظرون إلى (زيد) على أنه فاعل.

ويعد النحاة المحدثون المكونين (زيد) ، و(السفر) في الجملتين : (زيد مسافر)، و(السفر صباحاً) فاعلين ، لأن المبتدأ في أمثال هذه الجمل فاعلاً للرابط المحذوف وهو (كان)[٤].

ويرون أن موقع الفاعل في الجمل الرابطية يَرِدُ بعد الرابط ، ويقصد بالرابط كان وأخواتها وأفعال الاستمرار وما شابهها ، والجملة الرابطية هي التي يتصدرها ناسخ ، وهي كما يلاحظ نفس الرتبة التي يأخذها في الجملة الفعلية حتى لو أسندت إليه وظيفة البؤرة أو المحور ، ولو تقدم الفاعل لأصبح المبتدأ ، ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٥١.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢.

(٣) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٥٨.

(٤) ينظر : اللسانيات واللغة العربية : ١ : ١٣٤ ، ١٣٥.

(كان زيد حاضراً) ، فزيد هنا فاعل واقع بعد الرابط . أما في جملة : (زيد كان حاضراً) ؛ فقد تقدم (زيد) على الرابط فأصبح يحتل موقع الذيل الأمامي (المبتدأ)[1].

(١) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ٥٩ ، ٦٠.

الخاتمة :

بعد دراستي موضوع البحث ومتابعة ما تضمنه ، وجدت أنّ هناك نتائج عامة للبحث ، يمكن إجمالها :

١. إن ابرز ما تم توظيفه في هذا البحث مجموعة من المناهج اللغوية استعملت في درس نظرية النحو العربي ، ومن أبرزها : المنهج التقليدي ، والمنهج التحويلي المقارن ، والمنهج الوصفي ، والمنهج التحويلي التوليدي ، والمنهج الوظيفي .
٢. حاول البحث في تناول الظاهرات اللغوية أن ينحو منحىً وصفياً تقريراً .
٣. وفي مجال النظرية العربية يلحظ أن كثيراً مما تبناه بعض المحدثين في مجال إنكار العلل والعوامل لم يكن إلا صدى لدعوات نادى بها نفر قليل من النحاة القدامى ، ولكن المحدثين وصلوا إلى درجة الغلو في فهم مقاصد هذه الدعوات ، وان ما انطوت عليه دعوة (ابن مضاء القرطبي) هو التخفف من العلل والعوامل لا إلغاؤها .
٤. إن المنهج التاريخي المقارن قد كشف عن أنّ علامات الإعراب وضعت في الأصل لتدل على معانٍ مع أنها تستعمل أحياناً لوصل الكلام ، وأنّ الجملة العربية غنية بالدلالات الزمنية على عكس ما أشار إليه الباحثون الغربيون ، كما أن لهذا المنهج أثراً كبيراً في تسوية الخلاف حول بعض المشكلات النحوية ، إلا أنه لا يرقى إلى نظام واصف للغة العربية وتطورها .
٥. وفي نطاق الحديث عن المنهج الوصفي فان لهذا المنهج بعداً واسعاً ينتظم كل الأنحاء التي نادت بالوصفية ، وانه قدم تفسيراً من خلال مبدأ المكونات المباشرة للجملة الإستئنافية والجملة الاعتراضية والجملة التي لا محل لها من الإعراب ، وذلك في هدي تعريف الجملة القائم على حسن الفائدة والاستقلالية.
٦. إن الوصفيين العرب قد أقاموا بنيان دراساتهم ، على أساس الواقع اللغوي دون الجري وراء الفلسفة والعلل والتقدير والتأويل ، كما أنّ وسيلة من وسائل التحليل اللغوي ، بل إنها جعلت الوصف الشكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى.
٧. أمّا استعمال المنهج التحويلي التوليدي فقد أبان عن أهمية العمل النحوي من خلال نظرية الربط والعامل التي نادى بها (تشومسكي) مما يدفع التهمة التي ألصقها

بعض النحاة المحدثين بالعامل . وأثبت هذا المنهج أهمية أساليب الاشتغال والتنازع في الخطاب.

٨. ومن الملاحظ التي أبرزها استخدام المنهج التحويلي التوليدي أن التحويليين ينظرون إلى الاسم المرفوع بعد كان على أنه فاعل ، مع أن كان لا توحي بالدلالة على الحدث.

٩. يتبين من خلال البحث أن بعض التحويليين يكاد يهمل (المعنى) في تحليله للظواهر اللغوية.

١٠. والى جانب ذلك أن نظرية التحويل والتوليد لم تُعنَ بما يكتنف المادة اللغوية من ملابسات خارجية ، مثل : موقف المتكلم وحال المخاطب ، والمتغيرات الخارجية الأخرى ، كما أنها أغفلت عن الوظيفة الأساسية للغة المتمثلة في الاتصال.

١١. أما النحو الوظيفي فقد أثبت البحث أنّ الوظيفية تؤدي أثراً كبيراً في الدرس اللغوي الحديث ، وأن لها جذوراً تمتد إلى الوصفية.

١٢. ويلحظ أن النحاة المحدثين في تناولهم النحو الوظيفي قد مزجوا بين النحو والبلاغة ، ولأنّ ذلك يستند إلى الدلالة (المعنى) في الاستدلال على مقتضيات الخطاب.

١٣. ويبدو من خلال البحث أن الجملة في النحو الوظيفي هي ما اشتملت على فعل ، تقدم أو تأخر عن فاعل ؛ إذ إن الوظيفيين يرون أن الفاعل إذا تقدم يصبح رأس الجملة المكونة من الفعل والضمير المستتر في مثل ، (زيد قام) ، فالوظيفية شأنها شأن الوصفية ، لا تعتد النقل أو التقدير ، ولا تؤمن بالبنيات العميقة .

١٤. ويلمح – أيضاً – أنّ النحاة العرب المحدثين قد أدخلوا إلى النحو العربي ما ليس منه ، فالمناهج الحديثة لا يمكن أن تلغي المناهج القديمة ، وإنما تسهم في تطويرها في جوانب معينة.

١٥. بيّن البحث جانباً من الاضطراب الذي وقع فيه النحاة القدماء ، حين قسموا الكلام في اللغة العربية ، وأوضح أن سبب هذا الاضطراب هو دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي .

١٦. عرض البحث للجهود التي بذلها اللغويون العرب المحدثون في مسألة تقسيم الكلام ، فقسم الكلام في اللغة العربية إلى سبعة ، هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، و الظرف ، و الأداة . ووضح البحث أن كل قسم من هذه الأقسام

مختلف عن الآخر شكلاً ووظيفة ، فلكل قسم مميزاته الخاصة ، وقد جاء هذا التقسيم الجديد منسجماً مع وصف اللغة دون اضطراب أو تعقيد ، وذلك لوضع الأسس الصحيحة للدراسات النحوية .

١٧. دلَّ هذا البحث على كيفية تطبيق أفكار التقسيم الجديد للكلام استناداً على استخدام الشكل والوظيفة ، فهما عنصران مهمان من عناصر الدراسات اللغوية الحديثة التي تقوم عليهما بنجاح كثير من الظاهرات اللغوية الحديثة .

١٨. لقد أوضح البحث إن كل مبنى تقسيمي – باستثناء الخالفة – يتعدد معناه الوظيفي في السياق ، أمّا ضمن إطار وظيفته الأساسية وإما بخروجه عنها إلى وظيفة أخرى مغايرة لوظيفته ، إذ تقوم بعض المباني التقسيمية بوظيفة مبان أخرى في السياق .

١٩. وقد أشار البحث إلى توضيح الفرق بين الزمن الصرفي والنحوي ، كما أشار إلى توضيح الوظائف الصرفية والنحوية لأقسام الكلام جميعها ، وتوضيح نفي الدلالة الزمنية عن فعل الأمر .

٢٠. إنّ النحاة القدامى عدوا ظاهرة الإعراب المستندة إلى نظرية العامل في تصنيفات الجملة ، وقد احتذى صنيعهم فريق من المعاصرين مع أن الإعراب قرينة واحدة من قرائن الدلالة على المعنى ليس غير .

٢١. إن جانباً من المعاصرين حاولوا التخلص من الإطار القديم فصنفوا الجملة على أساس مبدأ الإسناد ، وهو مبدأ يقوم على مزيد من التعويل على المعنى ، إلا أن هؤلاء ظلوا مشدودين إلى القديم ، لان تحليلاتهم جاءت في صورة اجتهادات شخصية وليس على أساس مناهج متكاملة .

وفي الختام ، حمداً لله على ما أفاض علينا من نعمه ، وهو ولينا ونعم الولي .

المصادر

١. أبحاث في اللغة العربية : داود عبده ، مكتبة رياض الصلح ، بيروت ، ١٩٧٣م.
٢. ابن القيم الجوزية ، جهوده في الدرس اللغوي : طاهر سليمان حمودة ، دار بور سعيد ، الاسكندرية ، ١٩٧٦م.
٣. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : احمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، سلسلة نشر الرسائل الجامعية (٦) ، القاهرة ، ١٩٦٤م.
٤. الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة : يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، الكويت ، ١٩٨٩م.
٥. الاتقان في علوم القرآن : السيوطي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥م.
٦. أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي : محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ١٩٧٨م.
٧. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٣م.
٨. الاحتجاج بالحديث الشريف : الدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد ، ١٩٨٠م.
٩. إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.
١٠. أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، ط٢ ، تحقيق : نخبة من العلماء ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
١١. ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها : جعفر دك الباب ، مجلة المعرفة السورية ، السنة ١٩ ، العددان ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ١٩٨٠م.
١٢. الازهية في علم الحروف : علي محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
١٣. أسس علم اللغة : ماريو باي ، ترجمة : الدكتور احمد مختار عمر ، ط٢ ، جامعة طرابلس ، كلية التربية ، ١٩٧٢م.
١٤. أسس علم اللغة العربية : الدكتور محمود فهمي حجازي ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٨م.

١٥. أسرار العربية : أبو البركات الانباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ، ١٩٥٧م.
١٦. اسلوب النداء : دراسة صوتية : الدكتور طارق الجنابي ، أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الالماني (فيشر) ،ط١ ، اعداد واصدار : هاشم إسماعيل الأيوبي ،١٩٩٤م
١٧. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : فاضل الساقي ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٧٠م.
١٨. الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي ، ط٢ ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر أباد الدكن ، ١٣٦٠هـ
١٩. أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الانثولوجية : الدكتور محمود فهمي حجازي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، الكويت ، ١٩٧٢م.
٢٠. أصول تراثية في علم اللغة : كريم حسام الدين ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
٢١. أصول التفكير النحوي : الدكتور علي أبو المكارم ، ط١ ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
٢٢. الأصول دراسة ابستيمولوجيه للفكر اللغوي عند العرب (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة): الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٢٣. أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، ١٩٧٩م.
٢٤. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث : الدكتور محمد عيد ، ط١ ، علم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣م.
٢٥. الأصول في النحو : ابن السراج ،ط٤ ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٢٦. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : الدكتور نايف خرما ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
٢٧. إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً : الدكتور تمام حسان ، اللسانيات واللغة العربية (سلسلة رقم ٤)، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ١٩٧٨م.

٢٨. إعراب الجمل وأشباه الجمل : الدكتور فخر الدين قباوة ،ط١ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
٢٩. الإعراب عن قواعد الإعراب : ابن هشام الأنصاري ،ط١، تحقيق وتقديم : علي فودة نيل ،دار الأصفهاني للطباعة ، جدة ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١ م.
٣٠. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الانباري ، قدم لها وعني بتحقيقها : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ،١٣٧٧هـ .١٩٥٧م.
٣١. الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي ، تحقيق : محمد حسن ، محمد حسن إسماعيل ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
٣٢. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : الدكتور فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
٣٣. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ميشال زكريا ،ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م.
٣٤. أمالي السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ، ط١ ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
٣٥. املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : العكبري ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩م.
٣٦. أمية بن أبي الصلت ، حياته وشعره ، دراسة وتحقيق : بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٩٥م
٣٧. انباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٣٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الانباري ،ط٣ ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٥٥م.
٣٩. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
٤٠. الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق:الدكتور مازن المبارك ، الناشر مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

٤١. البحث اللساني والسيميائي : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، عدد:٦ ، الرباط ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م.
٤٢. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر :الدكتور أحمد مختار عمر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م.
٤٣. البحث النحوي عند الأصوليين : الدكتورمصطفى جمال الدين ،دار الرشيد ،بغداد ، ١٩٨٠م.
٤٤. البحر المحيط: أبو حيان التوحيدي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ.
٤٥. بغداد والدرس النحوي : الدكتورة خديجة الحديثي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١ م.
٤٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، ط١ ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٤٧. بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو : نجاة عبد العظيم الكوفي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م.
٤٨. بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظام المعرفة في الثقافة العربية :الدكتور محمد عابد الجابري ، ط٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٦م.
٤٩. البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية :الدكتور داود عبده ، مجلة أبحاث ، السنة :٣١ ، الجامعة الأميركية ، بيروت ، ١٩٨٣م.
٥٠. تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٣١م.
٥١. تاريخ اللغة العربية :الدكتور نهاد الموسى ، مناقشة : عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨١م.
٥٢. تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري :الدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، مصر ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
٥٣. تاريخ النحو وأصوله : عبد الحميد السيد طلب ، القسم الأول ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٧م.
٥٤. تجديد الفكر العربي :الدكتور زكي نجيب محمود ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م

٥٥. التحليل اللغوي في ضوء علم اللغة(دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) : محمود عكاشة ، ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م.
٥٦. التحويل في النحو العربي : مفهومه ، أنواعه ، صوره ، البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحمولة : رابح بو معزه ، ط١ ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
٥٧. التراث وجذور الألسنية : بكري محمد الحاج ، مؤتمر النقد الأدبي الثاني ، جامعة اليرموك ، اربد ، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م.
٥٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك ، حققه وقدم له : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م.
٥٩. التطور اللغوي التاريخي : الدكتورإبراهيم السامرائي ، ط٢ ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٤٠١هـ ـ١٩٨١م.
٦٠. التطور النحوي للغة العربية : براجسشتراسر ، تعليق:الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٦١. التعريفات : الشريف الجرجاني ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.
٦٢. تعليم النحو العربي عرض وتحليل :الدكتور علي أبو المكارم ، ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٦٣. التفكير اللساني في الحضارة العربية : الدكتورعبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، تونس (د.ت).
٦٤. تقويم الفكر النحوي :الدكتور علي أبو المكارم ، ط١ ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤م.
٦٥. تكوين العقل العربي : الدكتورمحمد عابد الجابري ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤م.
٦٦. تنمية اللغة العربية في العصر الحديث :الدكتور إبراهيم السامرائي ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
٦٧. تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده :الدكتور شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م.

٦٨. تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، ط١ ، دار المعارف النظامية ، حيدر اباد ، ١٣٢٥م.
٦٩. جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ،ط١ ، دار الكوخ للطباعة والنشر ، ١٤٢٥هـ ـ٢٠٠٤م.
٧٠. الجملة البسيطة : ميشال زكريا ،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٣م.
٧١. الجملة العربية دراسة لغويه نحوية : محمد إبراهيم عبادة ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٤م.
٧٢. الجملة العربية في ضوء الدارسات اللغوية الحديثة :الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، المورد ، المجلد العاشر ، العددان الثالث والرابع ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م.
٧٣. الجملة العربية : مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها : الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، ط٢ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٧٤. الجملة في نظر النحاة : عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثالث ، ١٩٦٦م.
٧٥. الجملة النحوية : نشأة وتطوراً وإعراباً : فتحي الدجني ، ط١ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
٧٦. الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
٧٧. حاشية الصبان على شرح الاشموني : الشيخ محمد علي الصبان الشافعي ،ط١، ضبطه وصححه وخرج شواهده : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٧٨. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : الدكتورعبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧ م.
٧٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح ، عبد السلام محمد هارون ،ط٢ ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ت).
٨٠. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٨١. خصائص العربية في الأفعال والأسماء : إسماعيل عمايره ، ط١ ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، اربد ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٨٢. دراسات في الأدوات النحوية : الدكتور مصطفى النحاس ،ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨٣. دراسات في علم اللغة المقارن : محمد عبد الصمد زعيمة ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨١م.
٨٤. دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي المقارن : الدكتور صلاح الدين حسنين ،ط١ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٨٥. دراسات في فقه اللغة العربية : يعقوب بكر ،ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٩م.
٨٦. دراسات في اللغة العربية : خليل نامي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤م.
٨٧. دراسات في اللغة العربية والنحو العربي : حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٩م.
٨٨. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : الدكتور أحمد المتوكل ،ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، الرباط ، ١٩٨٦م.
٨٩. دراسات لسانية تطبيقية : مازن الوعر ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٩م.
٩٠. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير ، بغداد ، ١٩٧٠.
٩١. دراسات نقدية في النحو العربي : الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ،ط١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧م.
٩٢. الدرس النحوي في بغداد : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٩٣. دلائل الإعجاز : الإمام عبد القاهر الجرجاني ، شرح وتعليق : الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة ، ط١ ، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٩٤. الدلالة الزمنية في الجملة العربية : الدكتور علي جابر المنصوري ،ط١ ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٤م.

٩٥. ديوان عمر بن أبي ربيعة : شرحه وضبطه وقدم له : علي العسيلي ،ط١ ، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٩٦. ديوان امرئ القيس : دار كرم للطباعة والنشر ، دمشق ، (د.ت).
٩٧. ديوان الفرزدق : تحقيق علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦م.
٩٨. رأي في مسائل تيسير النحو : الدكتورة خديجة الحديثي ، مجلة الضاد ،ج٧ ، دائرة علوم اللغة العربية ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٩٩. الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف ،ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
١٠٠. رسائل في اللغة : حققها وعلق عليها :الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٤م.
١٠١. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : الدكتور مازن المبارك ،ط١، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
١٠٢. رواية اللغة : الدكتور عبد الحميد الشلقاني ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م.
١٠٣. الزمن في النحو العربي : الدكتور كمال إبراهيم بدري ،ط١، دار أمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
١٠٤. الزمن واللغة :الدكتور مالك المطلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
١٠٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
١٠٦. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي ، تحقيق : عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ،ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٠٧. شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، تحقيق : الدكتورصاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢م.
١٠٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م.

١٠٩. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : محمد محمد حسن سراب ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٧ م.
١١٠. شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الاستربادي ، طبع الاستانة ، تركيا ، ١٣١٠م ، وطبعة بتحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشروق ، بيروت ، ١٩٧٣م.
١١١. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : ابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق : الدكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، (د.ت).
١١٢. شرح اللمع في النحو: أبو الفتح عثمان بن جني ، تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الاصبهاني المعروف بجامع العلوم ، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد خليل مراد الحربي ،ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
١١٣. شرح المفصل : ابن يعيش ، ط١ ، مطبعة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د.ت) ، وطبعة بتحقيق : أحمد السيد أحمد ، مراجعة ووضع الفهارس : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، (د.ت).
١١٤. شرح الوافية نظم الكافية : ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : موسى بنيان علوان العليلي ، مطبعة الأدباء ، النجف الاشرف ، ١٤٠٠هـ ـ ١٨٨٠م.
١١٥. الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، تحقيق: الدكتور احمد محمود شاكر ،دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
١١٦. الشواهد و الاستشهاد في النحو : عبد الجبار النايلة ، ط١، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
١١٧. الصاحبي : ابن فارس ، تحقيق: السيد أحمد صقر ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٧٧م.
١١٨. ضحى الإسلام : الدكتور أحمد أمين ،ط٧، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤م.
١١٩. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية : السيد إبراهيم محمد ،ط٢،دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٠. طبقات الشعراء : ابن سلام الجمحي، حققه ووضع فهارسه وقدم له : الدكتور عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
١٢١. طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م.
١٢٢. ظاهرة التنازع في العربية مدخل تاريخي : فيصل صفا ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، المجلد (٨) ، العدد (٣٠) ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٨م.
١٢٣. ظواهر أسلوبية في الشعر الحديث في اليمن : دراسة وتحليل : الدكتور قاسم الزمر ،ط١، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، الجمهورية اليمانية ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
١٢٤. الظواهر اللغوية في التراث النحوي : الدكتور علي أبو المكارم ،ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
١٢٥. ظهر الإسلام : أحمد أمين ، مطبعة خلف ، القاهرة ، ١٩٥٨م.
١٢٦. العامل النحوي بين مؤديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي : الدكتور خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك ، اربد ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
١٢٧. عبقري من البصرة : مهدي المخزومي ، مديرية الثقافة العامة ، وزارة الإعلام ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
١٢٨. العربية : يوهان فك ، نقله الى العربية وحققه وفهرس له : الدكتور عبد الحليم النجار ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م.
١٢٩. العربية أم اللغات السامية : باكزة رفيق حلمي ، مجلة المجمع العراقي ، المجلد الرابع والعشرون ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
١٣٠. العربية وعلم اللغة البنيوي : الدكتور حلمي خليل ، دار المعرفية الجامعية ، الاسكندرية ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
١٣١. العربية الفصحى الحديثة نحو بناء لغوي جديد : هنري فليش ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ،ط٢ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣م.
١٣٢. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤م.

١٣٣. علم اللغة العربية مدخل تاريخي في ضوء التراث واللغات السامية : الدكتور محمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، (د.ت).
١٣٤. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : الدكتور محمود السعران ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).
١٣٥. العمدة في محاسن الشعر وآدابه : ابن رشيق القيرواني ،ط١، تحقيق : محمد عبد القادر احمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٣٦. عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : سعيد بحيري ،ط١، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩م.
١٣٧. غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري ، نشر : براجشتراسر ، القاهرة ، ١٩٣٣م.
١٣٨. فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التواب ،ط٦، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
١٣٩. الفعل زمانه وأبنيته : الدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٤٠. الفعل والزمن :الدكتور عصام نور الدين ،ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤م.
١٤١. فقه اللغة : الدكتورعلي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٦م.
١٤٢. فقه اللغة العربية وخصائصها : أميل بديع يعقوب ،ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩م.
١٤٣. فقه اللغة في كتب العربية : عبده الراجحي ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٩٣م.
١٤٤. فقه اللغة المقارن : الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨م.
١٤٥. في أصول اللغة والنحو : الدكتور فؤاد حنا ترزي ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥م.
١٤٦. في أصول النحو : سعيد الأفغاني ،ط٢ ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٦هـ . ١٩٥٧م.

١٤٧. في تاريخ العربية : الدكتور نهاد الموسى ، ط١ ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٧٦م.
١٤٨. في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام : الدكتور خليل أحمد عمايرة ،ط١ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤٩. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥م.
١٥٠. في المناهج اللغوية المعاصرة ، النحو العربي ومناهج الحداثة اللغوية : الدكتور سامي علي جبار ، مجلة لغة الضاد ، الجزء السابع ، القسم الثاني ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.
١٥١. في النحو العربي قواعد وتطبيق : الدكتور مهدي المخزومي ، ط٣ ، الرياض ، ١٩٨٥م.
١٥٢. في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥م.
١٥٣. الفهرست : ابن النديم ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، (د.ت).
١٥٤. القرائن النحوية واطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي : الدكتور تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، الرباط ، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م.
١٥٥. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : مازن الوعر ، ط١، طلاسدار ، دمشق ، ١٩٨٨م.
١٥٦. قضايا المنهج في اللغة والأدب : الدكتور احمد المتوكل وآخرون ، ط١ ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، تونس ،١٩٨٧م.
١٥٧. قواعد تحويلية للغة العربية : محمد علي الخولي ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.
١٥٨. قواعد اللغة العربية واللسانية : عبد العزيز بومسهولي ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد الأربعون ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، ١٩٨٦م.

١٥٩. قضية التحول الى الفصحى في العالم العربي الحديث : الدكتور نهاد الموسى نط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٧م.
١٦٠. الكتاب : سيبويه ، تحقيق وشرح :الدكتور عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
١٦١. الكشاف : الزمخشري ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م.
١٦٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧٤م.
١٦٣. اللسانيات وأسسها المعرفية : عبد السلام المسدي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤م.
١٦٤. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية :الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، ط١ ، دار توبقال للنشر ، الرباط ، ١٩٨٥م.
١٦٥. اللغة : فندريس ، ترجمة : الدواخلي والقصاص ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ . ١٩٥٠م.
١٦٦. اللغة بين العقل والمغامرة : مصطفى مندور ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٧٤م.
١٦٧. اللغة بين المعيارية والوصفية : الدكتور تمام حسان ،ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ،٢٠٠٠م.
١٦٨. اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمام حسان ، ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
١٦٩. اللغة والنحو : الدكتور حسن عون ، ط١ ، مطبعة رويال ، الاسكندرية ، ١٩٥٢م.
١٧٠. اللغة والنحو بين القديم والحديث : الدكتور عباس حسن ، ط٢، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م.
١٧١. لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الانباري ، تحقيق:الدكتور سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ . ١٩٥٧م.
١٧٢. اللمع في العربية : ابن جني ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م.

١٧٣. اللهجات العربية في القراءات القرآنية : الدكتور عبده الراجحي ،ط١ ،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
١٧٤. مجاز القرآن : أبو عبيدة ،ط١ ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد فؤاد سزكين ، الناشر : محمد سامي الخفاجي المكتبي ، مطبعة السعادة ، مصر، ١٣٨١هـ . ١٩٦١م.
١٧٥. مجالس العلماء : الزجاجي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢م.
١٧٦. المحتسب : ابن جني ، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ،ط١ ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
١٧٧. المدارس النحوية :الدكتورة خديجة الحديثي ،ط٣، دار الأمل ، اربد ، الأردن ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
١٧٨. المدارس النحوية :الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ،١٩٦٨م.
١٧٩. المدارس النحوية أسطورة وواقع : الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ،١٩٨٧م.
١٨٠. مدخل الى الألسنية : يوسف غازي ،ط١، منشورات العالم العربي الجامعية ، دمشق ، ١٩٨٥م.
١٨١. مدخل الى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠٠٧م.
١٨٢. مدخل الى دراسة الجملة العربية : محمود نحلة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م.
١٨٣. المدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية :الدكتور عبد المجيد عابدين ،ط١ ، مطبعة الشكشكي بالأزهر ، مصر ، ١٩٥١م.
١٨٤. مدخل الى علم اللغة :الدكتور محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
١٨٥. مدخل الى علم اللغة :الدكتور محمود فهمي حجازي ،ط٢، القاهرة ، ١٩٧٨م.
١٨٦. المدخل الى علم اللغة :كارل ديتربونتنج ، ترجمة وتعليق : الدكتور سعيد بحيري ،ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٨٧. المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط٣ ، الناشر :مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧ م.
١٨٨. المدخل الى اللسانيات العامة والعربية :الدكتور جعفر دك الباب ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان (١٣٥، ١٣٦) ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٨٢م.
١٨٩. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : الدكتور عبد الرحمن السيد ،ط١ ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٨هـ . ١٩٦٨م.
١٩٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو :الدكتور مهدي المخزومي ،ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٩١. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة : الدكتور عبد العال سالم مكرم ،ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.
١٩٢. المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : مصطفى السنجرجي ،ط١ ، المكتبة الفيصلية ، السعودية ،١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
١٩٣. مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، تحقيق:الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة النهضة ، مصر ، ١٣٧٥هـ . ١٩٥٥م.
١٩٤. المزهر في علم اللغة وأنواعها : السيوطي ، مطبعة محمد علي صبيح ، ميدان الأزهر بمصر ، (د.ت).
١٩٥. المسائل العسكريات في النحو العربي : أبو علي الفارسي : دراسة وتحقيق :الدكتور علي جابر المنصوري ، ط١، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٢م.
١٩٦. المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة : الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة ، ط١ ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، اربد ، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.
١٩٧. مشكلة البنية : زكريا إبراهيم ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، (د.ت).
١٩٨. معاني الحروف : الرماني ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة دار العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣م.
١٩٩. معاني القرآن : الفراء ، تحقيق: محمد علي النجار وجماعة ، دار السرور ، القاهرة ، ١٩٥٥م.
٢٠٠. معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ١٩٨٩م.

٢٠١. معجم الأدباء(إرشاد الأريب الى معرفة الأديب) : ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، (د.ت).
٢٠٢. المعجم المفصل في شرح الشواهد الشعرية : الدكتور اميل بديع يعقوب ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م.
٢٠٣. المعنى ومكانته في الدراسات اللغوية : عبد القادر سعيد ، مجلة آفاق عربية ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، بغداد ، ١٩٧٧م.
٢٠٤. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة: الدكتور سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ١٣٧٨هـ.
٢٠٥. مفتاح العلوم : السكاكي، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ١٩٣٧م.
٢٠٦. المفصل في صنعة الإعراب : الزمخشري ، دراسة وتحقيق: الدكتور خالد إسماعيل حسان ، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب ، ط٢، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠١م.
٢٠٧. المفصل في تاريخ النحو العربي :الدكتور محمد خير الحلواني ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
٢٠٨. مفهوم الجملة عند سيبويه : الدكتور حسن عبد الغني جواد الاسدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
٢٠٩. مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي :الدكتور محمد خير الحلواني ، مجلة المناهل المغربية ، العدد السادس والعشرون ، ١٩٨٣م.
٢١٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : العيني ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ،ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.
٢١١. المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م.
٢١٢. المقتضب : المبرد ،ط١ ، تحقيق: حسن حمد ، مراجعة : الدكتور أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
٢١٣. مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي : جعفر عبابنة ، ط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.

٢١٤. مناهج البحث في اللغة:الدكتور تمام حسان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٩٠م.
٢١٥. من أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس ،ط٨ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.
٢١٦. من البنية الحملية الى البنية المكونية : الوظيفية المفعول في اللغة العربية : الدكتور أحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٧م.
٢١٧. المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي : عفيف دمشقية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٨م.
٢١٨. منهج البحث اللغوي : محمود سليمان ياقوت ، ط١ ، دار المعارف الجامعية ، ٢٠٠٠م.
٢١٩. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : الدكتور علي زوين ، ط١ ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦م.
٢٢٠. الموشح على مآخذ العلماء على الشعر : المرزباني ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٦٥م.
٢٢١. نحو تعليم اللغة وظيفياً :الدكتور داود عبده ، ط١ ، مؤسسة دار العلوم ، الكويت ، ١٩٧٩م.
٢٢٢. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : الدكتور عبد الستار الجواري ، ط٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٢٣. نحو عربية ميسرة : أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٥م.
٢٢٤. النحو العربي : الدكتور مازن المبارك ،ط١ ، دمشق ، ١٩٦٥م.
٢٢٥. النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج : الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
٢٢٦. النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : الدكتور مازن المبارك ،ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٩٣هـ . ١٩٧٤م.
٢٢٧. النحو العربي واللسانيات المعاصرة : الدكتور عبده الراجحي ، البحث اللساني والسيميائي ، منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب ، ١٩٨١م.

٢٢٨. النحو العربي نقد وبناء : الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت ، ١٩٦٨م.
٢٢٩. نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومنهج تحليل النص الأدبي : مصطفى غلفان ، حوليات كلية الآداب والعلوم الانسانية ، العدد الثالث ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م.
٢٣٠. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية : مازن الوعر ،ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧م.
٢٣١. النحو الوافي : الدكتور عباس حسن ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥م.
٢٣٢. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : محمد صلاح الدين بكر ، مؤسسة علي الصباح ، الكويت ، ١٩٧٩م.
٢٣٣. نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى : عمر محمد أبو خرمة ، ط١ ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، اربد ، الأردن ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢٣٤. نحو وعي لغوي :الدكتور مازن المبارك ، مكتبة الفارابي ، دمشق ، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
٢٣٥. نزهة الالباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الانباري ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي : مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٠م.
٢٣٦. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطنطاوي ، ط١ ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٣٧. النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، تحقيق علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى في القاهرة ، القاهرة ، (د.ت).
٢٣٨. النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها) : محمد صلاح الدين الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد السابع عشر ، ١٩٧٩م.
٢٣٩. نظرات في النحو العربي :الدكتور مرتضى جواد باقر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد الحادي عشر ، السنة التاسعة ، ١٩٧٦م.
٢٤٠. النظرية اللغوية العربية الحديثة : الدكتور جعفر دك الباب ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٥م.

٢٤١. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث :الدكتور نهاد الموسى ،ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
٢٤٢. هل من نحو جديد :الدكتور إبراهيم السامرائي ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، أغسطس ، ١٩٨٤م.
٢٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.
٢٤٤. الوظائف التداولية في اللغة العربية :الدكتور أحمد المتوكل ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٥م.
٢٤٥. يونس البصري : الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، الخرطوم ، جامعة القاهرة ، ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣م.

Abstract

Language is the tool for expressing and understanding in the societies. By the language, we can express about our needs and our desires and can show others our feelings and our senses. Language is the basic element in society and we can consider it as the active tool for developing and growing the society.

At any period of the time, the language is the clear mirror of society which reflects the life of this society. The 20th century had the distinguished action on in linguistic and structural fields, and it considers on these studies to produce the different methods. The grammarians' studies took two different attitudes in the grammar field, include:

The traditional attitude and the modern one (deals with grammar in English methods).

It is clear, the researchers had the different situations towards this matter. A number of them depended on ancient inherited and neglected one. And another party of them saw that the Arabic grammar should have modern view.

We should mention that the material of research in located on the reported descriptive system for the linguistic phenomena.

This thesis includes four chapters and conclusion.

Chapter one, includes the establishing and completing period, reasons for establishment of grammar, its history and its developments and grammatical schools.

Chapter two deals with the linguistic methods and their impact in building the Arabic grammar (comparative historical methods)

These methods show the ways in Arabic grammatical studies and clarify the development of the studies which consider on its base, then offers the same answers for solving the problems which relate with parsing, sentence and its references with times, the descriptive methods and its position from the problems and components.

This chapter show many sides of Chomsky's theory, its stages and the transformational rules which used for transforming the sentences, also it deals with function according to Prague school and functional attitudes which have offered by Firth.

The third chapter offers the restrictions in grammar : parts of speech which presented the dispute point among the classical and modern grammarians.

The fourth chapter deals with sides of Arabic application attempts which aim to describe the Arabic grammar on transformational grammar rules.

The conclusion includes the important results for the research.